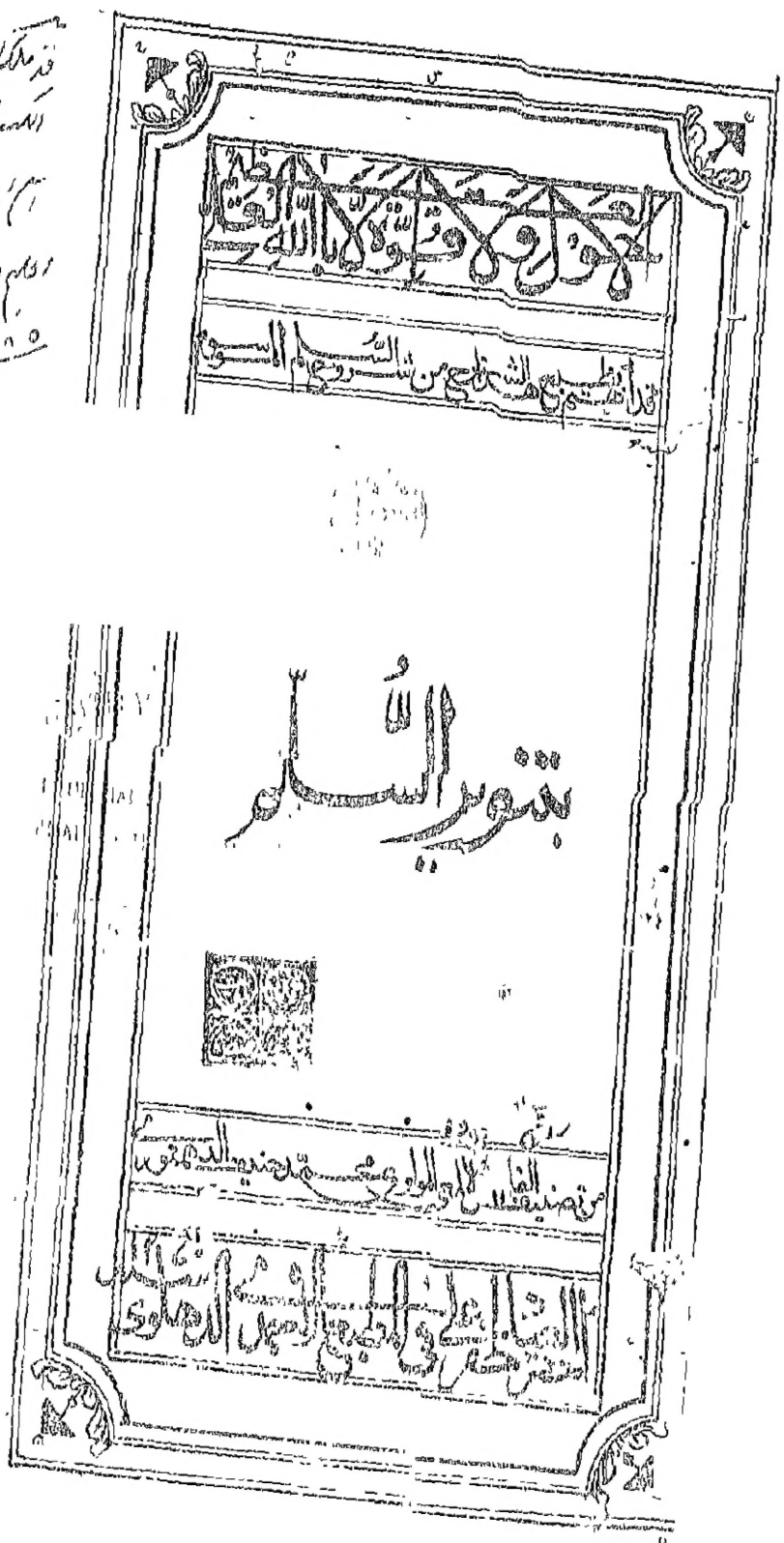




قد تم التوصل الى  
 ايجاد حل لهذه  
 المشكلة بعد  
 اجتماع  
 السيد  
 وزير  
 التعليم  
 العالي  
 مع  
 السيد  
 وزير  
 الداخلية  
 في  
 اليوم  
 الاثنين  
 الموافق  
 ١٠  
 من  
 شهر  
 ربيع  
 الثاني  
 ١٣٨٥  
 هـ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي أكرم الأئمة بأن يتصور معارفه ومخاطبته بتبصير يوق الوهم  
والملوكة على شهود وآله وأصحابه أجمعين أما بعد فيقول محمد بن حنفية الأنباري  
بما استلحق بعض الأجداد من الفضلاء الراغبين عن إطالة الشرح للسلم أن  
أشرح الشكوك له شرفاً له لا جبراً شتم لا على ما يوضح مطلب الكتاب طيباً  
من الألفاظ فشرحت في شرفه على حسب ما مر به بتوفيق الله المحييين سبحانه  
وأئمة تشبيهاً بمنطوقه لكنه يستلزم الحمد فلا بد منه ما هو موصوفته أي أن  
اللفظ بـ شأنه أي على شأنه وحاله عن إحاطة الأدراك لا يجد لأنه يستلزم  
الشيء لا يجد أما في الخارج فلا بد من مجرد وكل شيء مجرد وأما في الذهن  
فلا بد من الجبر والذهنية توحد من الأجزاء الجبراً بغيره ولما لم تكن هناك أجزاء  
مخارجية لم يكن اجزاءً ذهنية ولا تصور لأن التصور عبارة عن حصر  
المجردة ومجردة الشيء ما يؤخذ منه بعد حذف شخصاته وتخصيص  
بأنه لا يمكنه فلا يمكن حذفه وإذا أتوا به بغيره المعلوم فالعنى جند

من يكون  
بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي أكرم الأئمة  
بأن يتصور معارفه ومخاطبته  
بتبصير يوق الوهم والملوكة  
على شهود وآله وأصحابه  
أجمعين

ان علمه تعالى حضوري والنفور حصولي ولا ينتج لان من شرط الاستنتاج انه خارج  
 المبدء ودر بعضها تحت بعض وهو غير متباعد تحت شئ مما لا يخرج من الجنس لان الجنس  
 لا يكون للشيء كما ذكره اولاً ولا واحد لا مثله له في الماهية فلا يكون له جنس او الجهات  
 اما على التمسك فلا ينافي من خواص الماهيات وهو يخرجها عن الجهات المنطقية فلان  
 الجهة عند علم عبادة عن اللفظ الدال على كيفية ثبوت المحمول للموضوع او سببه  
 وهما ثمة كما كانت عين ذاته بحسب الصداق فلا تكون هناك كيفية حتى  
 يدل عليها اللفظ فجعل الكليات والجنسيات أي ظاهرها <sup>والكليات</sup> ~~الظاهرة~~ بالذات  
 منتزعة عنها الايمان به أي بالله الواسع في هذه الصفات ثم التفتدق  
 والاعتصام به أي بالله حميد التوفيق ومعناه ظاهراً والصلوة والاسلام  
 على من بعث النبي بالرسالة الذي فيه شفاء لكل حليل وهو القرآن العظيم  
 فان فيه شفاء لأمراض البدنية كما هو المذكور في أعمال المشايخ وفيه شفاء للأمراض  
 الاعتقادية الفاسدة للكفر والمنافقين بوجود ما قيلت فاعلموا في هذا <sup>الكفر</sup> ~~الاعتقادي~~  
 والتفاق وعلى الله واصحابه فيه تخصيص بعد تعميم وجاء به لرواية ما جاء به من  
 قوله الدين لله والدين لله أي السابقون في الدين اولا ن قولهم وفعلهم جهة لنا  
 في الدين فكانهم موقوفين عليهم في الدين وجميع الملهيات واليقين في انما في الجهة  
 الايمان كل واحد من الصلوة والاسلام والاعتصام بالقرآن والاسلام في كل قول  
 النبي صلى الله عليه وسلم واصحابي كالنجوم اهتدوا به في شقاق اما بعد ان الحوائج  
 المستلزمة في هذه أي الفهم والاحكام في الذهن المستبعدة بعبادات آتية رسالة  
 مختصرة في صناعتها <sup>البيان</sup> ~~البيان~~ فيما شارك في المنطق غير مقتصر به بالذات



بل هو آلة لتفصيل العلوم الحكيمية بمقتضى أسرار العلوم أي وسيلة العروج إلى العلوم  
الحكيمية لأن العلوم الأدبية والدينية لا تدخل للمنطق فيها اللهم إلا جعل بين المنطق  
المنطقي كالشمس بين النجوم في الظهور والتورق مقدمة العلم أي ما يتقدم عليه  
الشرع في العلم على وجه البصيرة وهو تعريف العلم وبيان موضوعه وبيان الخصال  
المنطقية ولما كان ذلك بيان الحاجة إليه أهم عند المصنف كذا ولا وشرع في بيان مقتضى  
وقال العلم التصوري منظار في العبارة فقص على أن المراد بالعلم هنا العلم المحصول  
لأن الحصول معتبر في التصور الذي هو مرادف أو متبذل للعلم وهو العلم أو  
التصور الحاضر عند المدرك أي حاصل عنده ولا يلزم أن يكون التعريف بالعلم  
لأن الحاضر عند المدرك يصدق على التصوري أيضا وقد عرفت جاز قد تم التعريف  
ليتمتع بالبرهنة في التقسيم الذي هو من مقدمات بيان الحجة البرهانية العلم  
في العلم ثلاثة مذاهب أحدها أنه ضروري وثانيها أنه نظري متحد بده غير  
وثالثها أنه نظري ولا يقسم في متحد بده فالأول مذهب لا مام وهو المختار عند  
المصنف فلذا قال والحق أنه من إجماع البديهيات لا حاجة إلى تعريفه كالنور والسرور  
بديهيات الأولى من الحسوس الخارجية والثاني من الأمور البديهية والثالث  
مذهب القرطبي فاشارة بقوله نعم تنجح تحقيقه عنده وطريقا للتعريف عنده  
التقسيم والمثال كقولنا الاعتقاد ما جازم أو غيره والجازم ما مطابق  
والمطابق ما ثابت أو محتمل فصار من هذا التقسيم أن العلم اعتقاد مجازم مطابق  
فأثبت وبقول في المثال كالاقتداء بأن الواحد نصف الاثنين ويحتمل أن يكون  
سواء بالسؤال مقدور وهو أن العلم إذا كان من إجماع البديهيات فما هو المختار

العلوم التي هي في العقل  
في العقل هي العلوم الأدبية والدينية  
العلوم التي هي في العقل هي العلوم الأدبية والدينية

العلوم التي هي في العقل هي العلوم الأدبية والدينية  
العلوم التي هي في العقل هي العلوم الأدبية والدينية

العلوم التي هي في العقل هي العلوم الأدبية والدينية  
العلوم التي هي في العقل هي العلوم الأدبية والدينية

في التفسير عن الاربعة (الجوهرية) في الامتناع لا بل في شرح حقيقة لا  
 لا بل ان ليس بينهما والثالث من حسب الحكماء والاشياء عند من بهم في تعريف  
 العلم قسمين على طريق من بهم وقال فان كانت العلوم اعتقاد الذبينة خبرية مقصدا  
 والاعتقاد في ما خرج اى قال من الاعتقاد الذي كور لما نزع عن التقسيم شرح في  
 تمهيد الاعتراض الا في وقال وهما في ان متباينان من الادراك وهو المقسم  
 اولها من عند المدرك ضرورة اى تباينها ظاهرة لا حاجة الى البيان في اثبات تباينها  
 لان هذا في كل واحد منهما مغاير لصدق الاخر وما معنى التباين الا هذا فلا يمكن  
 مقتضود الامم تمهيد للاعتراض لم يتعرض الى ذكر التباين بينهما لان الاقسام  
 كما هي اسواء كانت من العلم او غيره مبينة لا يسترة فيه نعم لا جرح في التصديق  
 بالتصديق وبقية ان المضيق من تصور جواب المايرد على ظاهر العبارة وهو ان  
 التباين ينافي التعلق لان التعلق يقتضي الاجتماع والتباين خلافه وحاصل  
 ان التباين بحسب المصدق وهو لا ينافي التعلق فيتعلق لكل شئ حتى بنفسه  
 وهي نافي في كون تباين التصور والتعلق وتعاقي التصور بالتصديق شئ مشترك  
 بينهم وهو ان العلم والمعلوم يتحدان بالذات لان الحاصل في الذهن من حيث  
 انه مشترك بالاعتراض في الذهنية علمية من حيث هو من معلوم فاذ تصورنا  
 الذهنية يتيقن ان التصور علم والتصديق معلوم فاما يتحدان هذا اذا كان التعلق  
 محصورا في الاشياء لا في نفسها ولا في الافعال والحال انكم قلتم انهما متماثلان حقيقة فاذ  
 تعلق التصور بالتصديق يلزم على التباين بينهما وحله على ما نردت به في من  
 لزوم المناقاة وهو ان العلم في مسألة الاتحاد بالمعلوم في موضع تثبت

انت قادر على جواب هذا  
 محاوره لعلنا نأخذ في ما يست  
 انما هو الذي في كلامه



عن اتحادهما بمعنى الصور العلمية الحاصلة في الذهن في زمانها حيث انها حاصلة في الذهن معلوم ومن حيث  
 اي حيث لا اكتشاف بالعوارض الذهنية علم ما العلم بمعنى الحالة الادراكية  
 التي توجد بعد الحصول فليس بممتد مع العلم وهو المراد هناك ما هو الظاهر  
 عن تعريفه واقول في جوابه على ما تقدمت به وهو ان الاتقاد بالذات عبا  
 عن الاتحاد في المصدق وتعلق التصور بمفهوم التصديق يستلزم ان يكون  
 مفهوم التصديق مفقودا بالتصور ولا بقابلية تامل ثم بعد التفقش  
 من الكتب المنطقية يعلم ان تلك الصورة العلمية انما صارت علم لان الحالة  
 الادراكية اي الكيفية الحاصلة بعد حصول الصورة قد خالطت بالصورة  
 بوجودها الانطباعي في الذهن خطا ارا بطيا اتحادا كالحالة الذوقية بالذات  
 فصارت باعتبار الخلط صورة ذوقية قلت تلك الحالة تنقسم الى التصور  
 والتصديق بالذات والصورة بالطبع فتفاوتها اي التصور والتصديق كذا  
 النوم واليقظة العارضتين لذات واحدة المتباينين بحسب الحقيقة والمصدق  
 فتفكر في هذا التفات والاتقاد فانه دقيق واشارة الى ان هذا اشك انما اثر اذا كان  
 العلم بمعنى الصورة العلمية لان الاتحاد بين العلم والمعلوم لا يتصور الاعلى هذا  
 التقدير وما اذا كان ذلك عبارة عن الحالة الادراكية التي هي منقسمة الى  
 التصور والتصديق فالالاتحاد بين العلم والمعلوم مفقود لان الحالة الادراكية  
 التصورية لا يستمجد مع المتصور ولا مع المصدق به فهما وان كانا عارضين  
 لذات واحدة لكنهما متباينان حقيقة تامل كما فرغ عن بيان المقدمة الاولى  
 من مقدمات بيان الحاجة ومتعلقاتها شرع في بيان المقدمة الثانية لها و

هذا الاتحاد لا يكون  
 ناسخا ولا مضافا  
 لا بل من نفس ذات  
 الكسب المنطقية لا  
 كما ان في ذاتها  
 هي

وقال وليس الكل من كل منهما بديهيا ولا اى وان كان الكل بديهيا فانت مستغن  
 عن الكسب وليس كذلك ولا الكل نظريا متقفا على نظروا ولا اى وان كان الكل  
 نظريا  
 فيلزم تقدم الشئ على نفسه بمرتين بل بمراتب غير متناهية فان الدور <sup>مستلزم</sup>  
 للتسلسل وهو باطل فالمزوم مثله وقال البعض ان هذا التسلسل ليس بحال  
 لانه انما وقع في الامور الاعتبارية وهى تقطع بانقطاع الاعتبار واما بطلانه  
 اى التسلسل فاما محذوري كما هو مذ هب الامام واما استدلالى وهو <sup>بطلان</sup>  
 بالبرهان الشئ غير اى لان عدد الضعيف وهو الاربع مثله ازيد من عدد الا  
 وهو الاثنان وكل عدد من احدهما ازيد من الاخر فزيادة الزائد لا يكون الابد  
 انضدادا لجميع اعداد الزيد عليه لان المبداء لا يتصور عليه الزيادة والا لم يكن <sup>المبداء</sup>  
 مبداءا ولا واسطة متضمنة متوالية فلا تكون هناك زيادة والا لم تكن متوالية  
 فيجوز ان كان الزيد عليه غير متناه لزم الزيادة في جانب عدم التناهي وهو <sup>باطل</sup>  
 لان الزيادة يقتضي تناهى الزيد عليه فيلزم الخلف وتناهى العدد يستلزم  
 المعدود وجواب سوال مقدر وهو ان التقريب غير تام لان الكلام في بطلان  
 التسلسل الذي يلزم على تقدير نظرية الكل من التصور والتقدير وهما من  
 قبيل المعدودين وليس باطلا لى التسلسل في الاعداد لا في المعدودين والجواب ان  
 تناهى العدد يستلزم تناهى المعدود فالتقريب مقدر برشارة الى منع الاستدلال  
 لان العدد من المعارض وتناهى المعارض لا يستلزم تناهى المعارض تاملا  
 ولا يعلم التصور من التقدير مقدمة تالفة من مقدمات بيان الجاهل  
 فيتم ان يكون جواب سوال وهو ان لزوم الدور على تقدير نظرية الكل انما



يلزم اذا كان كسب التصور من التصور والتقدير من التقدير وهو غير  
مستلزم لان <sup>التصور</sup> لا يتوزان بغيره من التقدير وبالعكس فاجاب الله بطلان الاستدلال  
استدل على بطلان ما يقوله لان المعرف مقول على المعرفة فلو علمه التصور من  
التقدير ان التقدير مستفاد لان كاسب التصور <sup>فمن</sup> لا يفتقر  
وكل معرف مقول فينبغي ان يحمل التقدير على التصور وليس كذلك لان الحمل  
يقضي الاتحاد بينهما بين كاسم والتصور مستفاد <sup>او هي</sup> النسبة بالانتماء الى  
التقدير وعدمه فلو يحصل التقدير من التصور لكان مرجحاً لهذا خلف  
كل واحد بديهي وبعضه نظري يعني اذ يطل الكليتان السابقتان تحقق تقيدهما وهو  
الجزئية بازاء كل واحد منهما واما بدهية البعض كتصور الحرارة والتقدير بان  
الكل اعظم من الجزء واما نظرية البعض كتصور الملائكة والتقدير بان العالم  
حادث والبسيط لا يكون كاسباً مقدماً رتبة من مقدّمه اذ بيان الراجحة  
ويحتمل ان تكون جواب سوال مقدّم وهو ان الحاجة الى المنطق انما هو على  
تقدير وقوع الخطأ في الفكر واما اذا كان الكاسب بسبب الاطلاق في الخطأ  
فيه فما الحاجة اليه والجواب ان الكاسب لا يخلو اتمان يكون تحقده او لا شأناً  
وكلاهما مركب فلا يكون بسيطاً واما الناقص من المعرفة فلا اعتبار له في هذا  
الباب فلا بد من ترتيب امور الاكتساب كتقديمهم <sup>في</sup> الجبر على الفصل او الختام  
في المعرفة وتقديم الصغرى على الكبرى في القياس <sup>وهو</sup> المستور والظاهر  
الترتيب المذكور عند فهم يسمى بالنظر والفكر وفي العطف اشارة الى اشتدادها  
ترادفهما كما لا يخفى فالنظر عند ارباب التعاليم عبارة عن ترتيب امور واما



الأشرف في بيان موضوع النطق وقال وموضوعه المعقولات من حيث لا يصدق  
 إلى التصور والتصديق لا من حيث أنها حاصلة في الذهن ومن حيث أنها كائنات  
 من كينيات النفس ولما كان بحث المطالب متعلقا بالموضوع ذكرها متصلا  
 بذكره وقال ما يطلب به التصور والتصديق يسمى مطلباً بالكسر لكونه المطلوب  
 لكن المشهور الفتح وأما المطالب أي أصولها أربع أحدها ما تأنيهاً أي وقالها  
 هل رابعها ما لا يخلو أمان يطلب به التصور بحسب شرح الاسم أي تصور شيء  
 يعلم بوجوده في الخارج فتسمى شارحة لشرحها مفهوم الاسم قبل العلم بوجوده  
 ويقع في جوابه اقسام التعريف أو يطلب به التصور بحسب الحقيقة فتسمى حقيقة  
 لبيانها ذات الشيء الذي علم وجوده في الخارج سواء كان بيانها بالذاتيات أو  
 بالعرضيات وأي يستعمل تارة لطلب المميز بالذاتيات كما تقول الإنسان أي شيء  
 في ذاته فيجاب بالناطق وقد يستعمل لطلب المميز بالعوارض كما قال المصور وبالعوارض  
 كما تقول الإنسان أي شيء في عرضة فيجاب بالضايف لانه من عوارض الحقيقة به  
 فلذا عد من مميزاته وهل أيضاً لا يخلو أمان يكون لطلب التصديق أي وجود شيء في  
 نفسه بدون صفة زائدة على الوجود فتسمى بسيطة اضافية بالنسبة إلى المركبة كما  
 تقول هل الإنسان موجود أو يكون لطلب التصديق بوجود شيء علم صفة زائدة على وجوده كما تقول  
 هل الإنسان كائناً في مركبة أي تسمى مركبة لكونها لاطنوها مركبة ولطلب الدال على الجهر والتصديق  
 بالعلية كما تقول هل كان هذا من جنس الأخطا أو لطلب الدليل للأمر بحسب نفسه كما تقول  
 هل كان هذا هو ما أو ما مطلبين وكروكيفية في معنى في ما مضياً لا لا في من حيث  
 فتعدها تصديق بوجود تلك الأمور الأشياء أو تصديق في العمل المركبة ذاك المقصود بها وجود شيء علم

الشبهة العجالة

وما قيل ان جواب سؤال فليس بشئ لان المحصر لا يملكها لا المطلقات المطالب حتى يرد المنع  
على المحصر بل المقصود منه ان يتبينها الذي اوله لعلنا في فصل التصديقات قد منها <sup>فصل</sup>  
أي ذكر التقدمها على التصديق طبعاً جواب سؤال متقدم وهو ظاهر غير مخفي  
على استدلال على تقدم الطبيعي التصور على التصديق بقوله فان الجمهور المطلق  
يتمتع عليه الحكم بمعنى متى لم يتصور ولا يحكم عليه لم يمكن وجود الحكم الذي  
التصديق على مذهب الحكم فممن ان التصور مقدم على التصديق بالتقدم  
الطبعي لان التقدم الطبيعي عبارة عن كون المقدم موقفاً عليه للتمايز ولا يكون  
علته له قيل فيه أي في قوله ان الجمهور المطلق <sup>هو</sup> حكمه امتناع الحكم على الجمهور المطلق  
فهو كذا أي منافع لما قامت في الاستدلال وسأله بعد تسليم الحكم فيه أنه أي الجمهور  
المطلق في القول المذكور معلوم بالذات بمشوا الجمهورية وهو <sup>صنف</sup> الذي اخرج من أي يعرفون  
الجمهوريته انه الحكم عليه مستلزم باعتبارين أي الحكم باعتبار الأول سلبه باعتبار الثاني فلا  
منافاة <sup>من</sup> اعتبارين لا فائدة أي فائدة الداعي من الافتراض انما يتم بالدلالة ثم يبدل  
اقسام الدلالة وإيراد بحث الالفاظ هناك هو جواب سؤال متقدم كما ذكر البعض  
وهو ان المنطقي يبحث عن العقولات وهو ظاهر من قوله وهو موضوعه العقول  
فما وجد ذكر الدلالة واللفظ في هذا الفن ترك تعريفه الدلالة لشهرته وشرع في  
تقسيمها وقال منها عقلية فكانت بعلاقة ذاتية بين الدال والمدلول بحيث يتبين <sup>من</sup> ذلك  
بواسطتها من الدال إلى المدلول كدلالة لفظ المسموع من داء الجدار على وجود  
الالفاظ منها بوضعها فكانت بجعل الجماع على أي بوضع الواضع كدلالة لفظ زيد على  
المسمى ومنها بوضعها ان كانت باجتماع الطبيعة الدال عند عرض المدلول كدلالة



اخرج على وجه الصدور وكل منها لفظة انما الدال لفظا او ضمنا فانه انما  
 الدال غير لفظي كدلالة الخطوط والمثل ما فرغ من بيان اقسام الدلالة شرعا وبما  
 تمهيد اعتبار الدلالة اللفظية الوضعية وقال فان كان اللفظ من الدال  
 كثيرا لا يقتصر الى التعليم والتعلم في المطالب وكانت الدلالة اللفظية اعم الى  
 اعم الدلالة فائدة تفي لكل واحد ما غير هافلا لغاوت الناس في الافهام  
 اسمها ما يقع عليها الاعتبار في العلوم ومن ههنا الى من ان اودت المعاني  
 لا يحصل من الالفاظ الا بالدلالة الثنتين ان الدلالة في موضع واحد او في موضعين  
 هي لان الغرض من الوضع افادة المعاني من حيث يقع قطع الظهور عن كونها  
 موجودة في الذهن او في الخارج كما هو من عيب البعض فلذا قال دون المعنى  
 الذهنية او الخارجية كما قيل فيجب والضعف في ظاهرها سبق فلان ان  
 الدلالة اللفظية الوضعية مشهورة فلذا تراها وشرع في تقييدها وقال فدلالة اللفظ  
 على تمام ما وضع له من تلك الحقيقة نفس معيثة انه تمام ما وضع له دلالته على  
 اللفظ والمعنى كدلالة الانسان على الحيوان الناطق وعلى غيره من تلك الحقيقة  
 تضمن لكون معنى المدلول في ضمن المعنى المطابق كدلالة الانسان على الحيوان  
 او الناطق فقط وهو اي التضمن لازم لها اي الدلالة في المركبات لا في اللفظ  
 عن جزمه وعلى الخارج من تلك الحقيقة التزام لكون معنى المدلول خارجيا عن المعنى  
 الموضوع لازمه كدلالة الانسان على الفناحي لا بد في الالتزام من بطلان  
 عقليته او عرفت لان اللفظ لا يدل على الامر الخارج عن المعنى الموضوع له  
 ان لم تكن العلاقة التي هي واسطة انتقال الذهن من اللفظ الى المدلول ليست

الخارج مفهوم ما من اللفظ قيل الالتزام بمجرد في العلوم لان التعليم والتعلم  
 لا يكون الا بالالفاظ الموضوعه للعاني لانه عقلي فلا يفي الافادة التامة ونقص  
 بالتضمن لانه ايضا عقلي مع انه معتبر في العلوم واجب عنه انه ليس عقليا محضا  
 لان مدلوله جزء المعنى الموضوع له ويلزمها اى التضمن والالتزام المطابقة في  
 التحقيق فسق تحقيقا تحقق المطابقة لان الجزء واللازم لا يتحقق بدون الكل والمطلوب  
 ولا عكس يجوز ان يكون المعنى بسيطا لا لازم له وكونه ليس غيره ليس بما سبق  
 اليه الذهن وانما اجاب سوال يرد على قوله ولا عكس وتقريره ان الالتزام لازم  
 للمطابقة على ما ذهب اليه الامام من ان لكل شئ لازم اقله انه ليس بغيره فاللزم  
 بينهما ثابت قطعا وجوابه نعم انه لازم لكل ماهية لكنه لازم بالمعنى الاعم والمعتبر في  
 الالتزام هو اللزم البين بالمعنى الاخص وهو غير متحقق في كل مفهوم لانه متصور  
 كثيرا من الاشياء مع ذواتها ناعن سلب الغير عنها واما الدلالة التضمنية والدلالة  
 الالتزامية فلا لزوم بينهما يجوز ان لا يكون لكل مركب لازم بين بالمعنى الاخص ويجوز  
 ان يكون اللفظ موضوعا لمعنى بسيطا لا لازم له بالمعنى المذكور لما فرغ المصنف من بيان  
 الدلالات واللزم وعدمه بينهما شرع في بحث اللفظ وقدم التقسيم لانه المقصود  
 هنا واما تعريف اللفظ فهو شئ فلا يرد ما قيل انه يلزم بتقسيم المجهول وهو غير جازم  
 الافراد والتركيب حقيقة صفة اللفظ هو ايب سوال مقدروه وان الافراد والتركيب يمكن  
 صفة للمعنى ايضا فاما وجبة تقسيمها بالالفاظ والجواب ان الافراد والتركيب كصفات للشيء  
 لكن بتبعية اللفظ واما اللفظ فهو موصوف وفيها حقيقة لان اللفظ ما خفي في مفهومها  
 المعنى في علم هذا التصريح ينبغي ان يذكر هذا القول بعد تقسيم اللفظ الى المفرد والمركب لانه قد مر

شرع في استدلال التقسيم وقال لأنه أي اللفظان دلالة خبره على خبره معناه مركب  
 وليس ثم قولاً وموافقاً لمصداقهم أيضاً والآي وان لم يدل خبره لفظه آه فمفرداتنا  
 فخرج عن تقسيم اللفظ شرع في تقسيم المفرد وقال وهو أي المفرد كان مرة واحدة  
 حال الغير فاداة عند المنطقين كقولهم زيد في الدار وعمر في السطح  
 أو هما آلة لتعريف الطرفين والحقي أن الكلمة الوجودية منها أي من الاداة جواباً عن  
 مقدر وهو أن الكلمات الوجودية أيضاً وسائل لتعريف حال الغير فمما وجهت بها  
 بالكلمات دون الاداة وتقرير الجواب أنها من الاداة وأثبت المعجم هذه الدعوى بقوله  
 فان كان مثلاً معناه كون الشيء شيئاً ولم يرد كبعده ما حامين كركان وتسميتها بكلمات  
 ودلالة لها على الرمان وأما كونها وجودية فلأن معناها شئت النسبة التي هي مادة  
 بتعريف حال الغير والآي وان لم يكن مرة فان دل المفرد بهيئته وصية تحت على  
 الزمان كضرب ويضرب فكلمة وليس كل فعل عند العرب كلمة عند المنطقين بل  
 يتوهم أن الدال على الزمان فعل عند العرب وكلمة عند المنطقين فعلم منه أن كل فعل عند  
 العرب كلمة عندهم وليس كذلك فان خواشني فعل عند العرب لا قدراته بأحد الألف  
 التامة وليس بكلمة عندهم لا احتمال الصدق والكذب لأنه مشتق من خواشني  
 تسمى مركب والكلمة تسمى من المفرد بخلاف مسمى فانه كلمة عندهم كحالة فعل عند العرب  
 لعدم احتمال الصدق والكذب والآي وان لم يدل المفرد بهيئته على الزمان فهو  
 اسم كزيد وبكر ومن خواشني الحكم عليه أي كونه محكوماً ليس من خواشني الاسم لهم  
 أن بيان خواشني الاسم هنا فقط تحييداً لذكر ما بعد من جواب سؤال مقدر وهو منع  
 كذا الألف كونه خواشني للاسم لأن من وضرب في قولهم من حرف الجر وضرب فعل



في اسوداي في تصانف الجسم بالسواد ومعنى كون احد الفردين اشد اشدانه بحيث يتزعم  
 عنه العقل بعبوة انهم مثال الاضعف ويحمله اليها حتى ان الاوهام الهامة  
 تذهب الى انه من ألف منها جواب سوال مقدر وهو انه اذا لم يكن التشكيك  
 في الماهية فما معنى قولهم ان احد الفردين اشد لا نريد بل بمنطوقه على التشكيك في  
 الماهية والا لم يكن لقولهم ان احد الفردين اشد معنى فانهم اشارة الى عدم اليقين بان  
 الاتزان لا يستلزم التركيب فانهم وان كثر المعنى فلا يخيلوا ما ان يكون الكل موضوعا  
 له اولا فان وضع المفرد لكل ابتداء فمشارك كالعين فانه مفرد وضع للباصرة والركبة  
 والذهب وغيره ابتداء بدون تحلل النقل والبعض انكر الاشتراك وقال الاشتراك غير  
 القلزم توجه النفس في آن واحد الى معان مختلفة وانه محال لكون النفس بسيطا  
 والبسيط لا يتوجه في الاثن الواحد الا الى شئ واحد والبعض انكر الوقوع وقال  
 لو وقع الاشتراك فلا يخيلوا ما ان يلاحظ من اللفظ المشترك كل المعاني والبعض  
 ضلبي الاول يلزم التوجه في آن واحد الى معان مختلفة وعلى الثاني يلزم الترجيح  
 بلا مرجح والبعض انكر الاشتراك بين الضدين فقال المصردا عليهم والحق انه اى  
 الاشتراك واقع بين الضدين كالقر للحيض والطهر لكن لا عموم فيه حقيقة بحيث  
 يذكر اللفظ ويراد منه كل المعاني جواب سوال مقدر وهو ان المشترك اذا كان موضوعا  
 لمعان فلا يكون وضو لا لقادة المعاني فينبغي ان يراد منه كل المعاني وهو محال البسطة  
 النفس او غير جائز لانه محال بالمقصود وتقرير الجواب انه ان وضع لكل المعاني لكن  
 لا يراد منه كل المعاني باعتبار الوضع بل يراد منه معنى معين بالقرنية والقرنية علامته  
 الجواز والمتميز قبل من المشترك باعتبار وضعه لمعان كثيرة بدون المناسبة

وقيل من المنقول التحلل العقل بين معانيه بدون ملائمة المناهج بين ارباب العلم  
 مقدّم وهو ان المرجح ايقن من متكرر المعنى مع انه غير داخل في القسمة فلا يصح  
 المحصور والجواب انه داخل في القسمة لانه مشترك او منقول كما ذكرنا في الجواب الثاني  
 لم يوضع لكل ابتداء بل في موضع البعض ونقل الى بعض آخر فان اشهر حرفي الثاني  
 بحيث متى اطلق يراد منه الثاني لاجل انتقال الذهن اليه منقول وهو ان  
 ناقدا اهل الشرح كالصلوة وضع اول التحريك القلوب ثم نقل اهل الشرح الى الازكا  
 المنصوصة لتحريك الصلوة فيها او منقول عربي خاص ان كان ناقله عرف  
 كالقيمة في عرف الفريدين وضع اول الكلام في كلامه الانسان ثم نقل الى الفطوح  
 المعنى مفرد او منقول عربي عام ان كان ناقله عرف عام كالذبة فانه وضع اول الكلام  
 يدب على الارض ثم نقل في العرف العام الى الحار والبارد وغيرهما قال سيبويه  
 الا علام كلها منقولات خلافا للجمهور والقرص من هذا النقل اظهر الخلاف  
 الواقع فيها فان الجمهور يقولون بعضها منقول كعبدا لله فانه وضع اول ابني  
 اضائي ثم نقل الى شخص انساني وبعضها منقول كالفاضل من غير فضيلة و  
 بنج كودي وبنج كودي وضع اول ابعد الخردة الواقعة في مرتبة الخردة والشيء  
 نقل الى شخص انساني من غير مناسبة وخالفهم سيبويه فانه قال عن قوليه كلها ولا  
 اي وان لم يشتهر في الثاني بل يستعمل في الاول ايضا حقيقة باعتبار استعماله في  
 المعنى الاول يعني الموضوع له ويميز بالنسبة الى المعنى الثاني لاستعماله  
 في غير الموضوع له ولا بد في الجواز من علاقة بين المعنيين لان الذهن لا  
 ينتقل من المعنى الحقيقي الى المجازي بدونها وهي ان كانت تشبيها فالجواز استعماله في  
 كالابن للرجل الشيخ لان استعماله فيه باعتبار تشبيه الشجاعة والاى وان لم يكن التشبيه

فيجاز مرسل لارسال التشبيه فيه وحصره في أربعة عشر من أنواع إطلاق  
 السبب على السبب وعكسه وإطلاق الكل على الجزء وعكسه وإطلاق اللازم على  
 اللازم وعكسه وإطلاق المقتضى على المطلق وعكسه وإطلاق العام على الخاص وعكسه  
 وغيره ولا يشترط في المجاز المرسل سماع الجوزيات من أهل اللغة بل يجب الاستعمال  
 سماع أنواعها أي الجوزيات وإذا لم يكن الامتياز بين المعنى الحقيقي والمجازي بحسب  
 الظاهر مستحاجة إلى بيان علامتها فلذا قال علامة الحقيقة التبادر إلى الفهم  
 وإن لم يكن اللفظ موضوعاً له والعراء عن القرينة عند الإطلاق اعتماداً على الاستعمال  
 وعلامة المجاز الإطلاق على المستحيل كإطلاق الأسد على نيد لا تشخص الاسم ببيان الشخص  
 شخصاً لا يكون بينهما اتحاداً المصادق واستعمال اللفظ في بعض المعنى أي في بعض مواد  
 تحقيق المفهوم كالدابة أي كإطلاق الدابة على الحمار الذي هو البعض من أفرادها و  
 النقل والمجاز أولى الاشتراك يعني إذا دار اللفظ بين النقل والمجاز والاشتراك أي  
 فيه لم يخله على النقل والمجاز أولى من الاشتراك لأن الاشتراك يخل  
 الفهم المعنى المقصود والمجاز أولى من النقل إذا دار اللفظ بينهما لأن المجاز يبلغ في  
 الاستعمال بعد الفراغ عن بحث الحقيقة والمجاز وما يتعلق به شرع في بيان أن  
 المجاز بالذات لا يكون إلا في الاسم ومثال المجاز بالذات إنما هو في الأسماء أي في  
 المبدء والمصدر وأما الفصل وسائر المشتقات والأدوات فأنما يوجد فيها بالاشتراك  
 لأن ضرباً إذا استعمل مجازاً في نقل فلا يكون استعماله في المعنى المذكور إلا باعتبار  
 أن الضرب لا يستعمل في النقل في الأدوات بتعبية المشتق كاللام إذا استعمل في  
 التثقيب فيستعمل في النقل لا التثقيب الذي هو متعلق بمعناه ثم لو أسقطت استعماله

له لما فرغ من تقسيم اللفظ باعتبار تكثر المعنى ومتعلقه شرع في بيان تكثره مع اتحاد  
 معناه فقال وتكثر اللفظ كالغيث والمطر مع اتحاد المعنى مرادفة وذلك واقع في الواقع  
 والاستعمال لتكثر الوسائل لفهم المعنى المقصود والتوسيع في الحال البدائع بان يصح ايراد  
 احد المترادفين دون الاخر ولا يجب فيزي في الترادف قيام كل مقام لآخر جواب سؤال  
 وهو انه اذا كان معناها واحدا فيجب ان يتعمل كل منهما مقام الاخر لعدم الترجيح  
 وان كانا من لفظة واحدة فان ههنا التضم اي ضم احد المترادفين بالفظ اخر من العوارض  
 كما يقال صلى عليه ولا يقال دعا عليه مع انهما من لفظة واحدة ولا يلزم الترجيح  
 بالامرجح لانه يجوز ان يكون لاحدهما خصوصية خارجية عن المعنى مع ما يقبل  
 به ولا يكون هو الآخر بل المفعول والركب تزداد اختلاف في المقصود من هذا الاستعمال  
 اظهر بالاختلاف الواقع في ترادف المفرد والركب والافضل من السابق ان  
 الترادف من عوارض المفرد فمن يكثر الترادف بينهما يستدل بانه لا بد من  
 الترادف من اتحاد المعنى الوضعي ولا اتحاد بينهما بحسبه ومن هو قائل به يقول  
 ان الاتحاد بينهما متصور كما في الانسان والحيوان الناطق اقول بل بين الابدان  
 والحيوان الناطق تضاد وهو الاتحاد في المصداق لا الترادف لما فرغ من تقسيم  
 المفرد وما يتعلق به شرع في تقسيم المركب فقال المركب ان صح السكوت عليه بدون ضم كلمة  
 اخرى فقام وهو خبر وقضية فيه اشعار على الترادف كما يشهر به قوله ان قصدا  
 الحكاية عن الواقع ومن ثم اى لاجل الحكاية يوصف المركب المذكور بالصدق و  
 بالضرورة لان الحكاية ان كانت مطابقة للحكي عنه فالمركب صادق والا فكاذب  
 وقول التعامل كلامي هذا ليس بخبر لان الحكاية عن نفسه غير مقبولة في جواب نقض



مشهور وهو ان هذا القول خبر ولا يحكي عنه فانه يلزم الحكاية عن نفسه وان  
 محال فاجاب المصنف عنه بحيث لا يلزم المحال المذكور باثبات الحكاية في القول بانه  
 والحق انه اي القول المذكور بجميع اجزائه ما خوذ في جانب الموضوع فالتفسير  
 اجمالا في جانب الموضوع فهي المحكي عنها ومن حيث تعلق الايقاع بها لم يخطئ  
 تفصيلا فهي الحكاية فالتغاير بين الحكاية والمحكي عنه في القول موجود بالاجمال  
 والتفصيل وهذا القدر من التغاير لصحة الحكاية وكونه خبرا كان تدبر فاخل  
 الاشكال بجميع تقاديره ومنهية التقادير ما يقال قال قائل يوم الخميس كلامي  
 يوم الجمعة صادق وقال يوم الجمعة كلامي يوم الخميس كاذب فصدق كل  
 يستلزم كذبه وبالعكس ونظير ذلك اي كلامي هذا كاذب قولنا كل حمد لله  
 فانه حمد من حمد كل حمد لله فيكون فرد النفس فالحكاية فيه هي المحكي عنها وحمدا  
 ما من قوله والحق انه بجميع اجزائه آفة قاتلة اشارة فيه الى ان هذه القول ليس  
 بتقرير لذلك القول لان هذا القول كلية وفلك شخصية تكون الهذية ما خوذ  
 فيه والجواب المذكور يجري في هذا القول لاني ذلك او اشارة الى انه ان اريد  
 بموضوع الكلية ما هو خارج عن هذا القول فالتغاير بين الحكاية والمحكي  
 في كون القول المذكور خبرا وان اريد بموضوع الكلية اسم بحيث يشتمل  
 القول ايضا فالحكاية في قولنا كل حمد لله والمحكي عنه هو هذا القول مع  
 الخارج فيكون الحكاية من افراد المحكي عنه لا عينه تامل فانه جندرا صم اي  
 اي هذا الاشكال جندرا صم لا تسمع له جواب الا الجواب المذكور والآي  
 اي وان لم يقصد به الحكاية فانشاء وهو اياد ما لم يوجد ومنه امران

القول  
في  
الاعتراض  
المتقدم

المقصود منه اي من الانشاء طلب الفعل كاضرب فان المقصود من هذا  
 طلب الضرب وتمام انك المقصود منه اظهار محبة الشيء وترويح المكان المقصود  
 طلب الشيء الممكن واستفهام ان كان المقصود منه طلب الفهم وغير ذلك من  
 الدعاء والالتماس وان لم يقع السكوت على المركب بل يحتاج في افادة المعنى اليه  
 اخر فخاص منه تقييدتي ان كان المراد الثاني قيداً الاول وامتناعي ان كان المراد الثاني  
 من وجوب الاول كجعله كذلك وغير تركيب العقل مع الفعول نحو ضرب زيد ففعل  
 لما فرغ عن المقدّم وما يتعلق بها شرع في بحث المبادئ المعروف وقال انتهى  
 اي ما حصل في العقل لان الاحكام الالهية مترتبة عليه بهذا الاعتبار لا غير  
 ان جواز العقل تكثره بحسب الصدق من حيث تصوره وخصوله في الفهم  
 فكلي سواء كان متمتع الافراد كالكيالات الفرعية فانها كليات باعتبار فرض العقل  
 وان لم يكن لها افراد في الواقع ولا متمتع افرادة وهو لا يخلو اما ان يكون اجزئياً  
 منه واحداً مع امتناع الغير كالواجب ومع امكان الغير كالشمس والممكن للبراه  
 بالممكن الممكن الخاص فلا يريد ما قيل ان اريد بالامكان الامكان العام فلا يمتنع  
 التقابل بالمتنع لانه ايضا ممكن بالامكان العام ولان اريد به الامكان الخاص فلا  
 يمتنع قوله كالواجب والممكن والا يري ان لم يوجد العقل تكثره من حيث هو مجزئياً  
 جعل الجزئي قسماً من المفهوم غير صحيح لان الجزئي عبارة عن المفهوم مع  
 التفسير لا يحصل في العقل جزئاً انه لا يحصل العقل بنفسه كالتفسير في العقل بوجه اخر فاقول  
 في نفس من الطفل في مبدأ الولادة وينبغي فهمه من البصر والسموعة الخ لا يمتنع  
 البهيمية المعينة كلها بمرئيات لان تبيينها لا يمتنع العقل تكثرها على سبيل التبيين

القول  
في  
الاعتراض  
المتقدم

وهو المراد جواب سؤال وهو ان هذه المذكورات خبريات مع انها تصدق على كثيرين  
وتقر الجواب نعم انها تصدق على كثيرين على سبيل البدلية لكن هذا الصديق غير  
معتبر في الكل بل المعتبر هو الصديق على سبيل الاجتماع وهو غير متحقق فيها  
اي في الجواب المذكور شك مشهور وهو ان الصورة الخارجية لزيد وصورة الخالة  
منه اي من زيد في اذهان طائفة تصوره كلها متصادة لا اتحاد مصداقها  
وهو شخص زيد واستدل على التصديق بقوله فان التفتيش ان حصول الاشياء  
بانفسها في الذهن لا باشباهها كما هو المذكور في موضعه واذا كان الامر كذلك  
فلذلك الصورة الخارجية تكثر لصدقها على الصور الحاصلة في اذهان طائفة يمينه  
اذا اعتبر التكثر في الكل على سبيل الاجتماع فيلزم ان يكون الصورة الخارجية لزيد كلها  
لصدقها على الكثير على سبيل الاجتماع مع انها خبري وجوابه على ما تقدمت به  
وهو ان الصورة الخارجية لزيد عبارة عن هويته الخصوصية التي يمتاز بها عن  
الاغيار والصورة الذهنية عبارة عما يحصل في الذهن بعد حذف التشخيصات  
الخارجية فاذا حذفنا الهوية الخارجية لزيد فكيف تصدق على الصور الذهنية  
لمحمد فلا يحصل الصورة الذهنية فلا صدق هنا ايضاً فاستق التصادق بينهما تام ومن  
هنا اي من صدق الصورة الخارجية لزيد على الصور الذهنية يستبين كون الخبري  
الحقيقي محمولا لان الصورة الخارجية لزيد خبري ومحمول على الصور الذهنية و  
هو الحق عنده لان التخيير الاعتباري يكفي للحمل خلافا للسيد الشريف <sup>يقول</sup> وهو  
انه لا يخلو اما ان يكون محمولا على نفسه او على غيره فعلى الاول الحمل غير مقيد <sup>والكلام</sup>  
في المقيد وعلى الثاني لا يجوز الحمل لان الهوية متساوية للحمل ولا يجاب عن الشك المشهور

بان المراد صدقها على كثيرين هو اى الكلي ظل لها اى للكثرة ومنتزع عنها بحث  
 الشخصيات واللازم ههنا اى في مادة النقض ان لها ظلا متعدد اى التعدد ينتزع  
 عنها لا انها ظلال متعددة اى ينتزع عنه والمطلوب في تعريف الكلي هو الثاني وهو  
 المقصود ههنا ان التصادق بين الصوتين <sup>بمعنى</sup> الانواع والظلية من الطرفين فان الاتصاف  
 من الطرفين في باب التصادق يكون صورة زيد كليا ح ظاهر والنقض باق على  
 بل الجواب ان المراد في تعريف الكلي تكثر المفهوم بحسب الخارج باعتبار الافراد  
 هو غير متحقق في صورة زيد لان الهوية آتية عن التكرار بصورة الحاصلة من  
 زيد باعتبار الادهان يستحيل ان تتكرر في الخارج بل كلها هوية فلا تكثر لها  
 في الخارج والمعتبر في تعريف الكلي هذا التكرار وهو غير موجود بل غير ممكن ههنا  
 واما الكليات الفرضية والمعقولات الثانية فلعدم اشتغالها على الهدية لا  
 ينقبض العقل مجرد تصور هاس عن تجويز تكررها في الخارج جواب عن النقض وهو  
 ان التكرار المذكور مقصود في الكليات الفرضية فينبغي ان لا تكون كليات باللسان  
 ههنا فرد موجود مع انكم قلتم انها كليات وتقرير الجواب ان المعتبر في تعريف  
 الكلي تجويز التكرار لا التكرار في الخارج بالفعل كما هو الظاهر عن تعريفه ولا شك  
 ان تجويز التكرار فيما نحن فيه متحقق فتكون كليات هذا الاعتبار واما صورة زيد  
 فلا شتم لها على الهدية لا يمكن تجويز التكرار فيها حتى قيل ان الكليات الفرضية  
 بالنسبة الى الحقائق الموجودة كليات يعنى بالنسبة الى تباينها كالشئ والممكن  
 والموجود كليات فاذا ارتفع الشئ والممكن والموجود كان الاشئ واللا يمكن و  
 اللا موجود كليات هذا اى خذ هذا الجواب لما قسم المفهوم الى الكلي والجزمي اراد ان

ان يصح بان الكلية الجزئية صفة للمفهوم من حيث هو من حيث الاكتشاف على وجه  
 يعلم منه ان المذهب المنصور هو الاول وقال الكلية والجزئية صفة للمعلوم الذي  
 هو الماحصل في العقل من حيث هو وقيل صفة العلم اي لما حصل في العقل من حيث  
 الاكتشاف كما ذهب اليه السيد لكن الحق هو الاول لان المفهوم من حيث هو  
 منقسم اليهما لان من حيث الاكتشاف ما بطلان القول الثاني فلان الماحصل في  
 الذهن بعد الاكتشاف جزئي فلا يكون كلياً والجزئي لا يكون كاسياً ولا مكتسباً  
 اقول الجزئي يقع في المثال كما تقول كيف الانسان فيجاب زيد والعلم يحصل  
 بالثال فينبغي ان يكون الجزئي كاسياً وايضاً ينبغي ان يكون مكتسباً من الكلي الذي هو  
 جزئي منه كما تقول زيدا الحيوان فيقال في جوابه انسان تامل قول واذا كان  
 الجزئي كاسياً ولا مكتسباً فينبغي ان لا يذكر في هذا الفن لان البحث فيه اما عن الماهية  
 او عن مباديها لتوضيح مفهوم الكلي لان الشيء يعرف باصداقه وقد يقال الجزئي  
 لكل مندرج تحت كل اخر اشعار على الاصطلاح الجديد كالانسان فانه جزئي  
 ايضا في نفسه لانه مندرج تحت الحيوان ونحوه هذا المعنى بالاضافي كالاول  
 يختص بالتحقيق في الكلي الاضافي هو الذي يندرج تحته غيره الآتي  
 شرح في بيان النسب بين الكليتين لان يعلم في باب المبرهن ان المساوي يقع في الجزئي  
 عن المساوي لاخص انما غيرهما فلا فلا قال والكلي ان تضاد فاكلي اي صفة فاكلي من  
 الجانبين فتساويان كالانسان والناطق فانهما متساويان في الصدق والحق  
 وتساويهما في المصدق والآي وان لم يتصادقا كلياً فتقارقا وهو لا يخلو فان كان  
 القارن كلياً فثبت ان كالانسان والفرس فانهما لا يجتمعان في الصدق وان كان

وهو خارج عن المذكور في النظم الذي يقال في ذلك

التفارق جزئيا وهو ايضا لا يخلو فاما ان يكون من الجانبين فاعلموا ان شخص من وجه  
 كالحیوان والابيض فانهما قد يجهتان في الصدق وقد لا يجهتان او من جانب واحد  
 فقط فاعلموا ان خاص مطلقا كالحیوان والانسان فانبت التفارق ههنا من جانب <sup>الجان</sup>  
 فقط لما فرغ عن بيان النسب بين العینین شرع في بيان النسب بين النقيضين و  
 قد تم تعريف النقيض ليعلموا لان النقيض ما اذا وقال اعلان <sup>نقيض</sup>  
 كل شيء رفعه حقيقة او حكما فالسلب نقيض الایجاب باعتبار انه رفع حكمي <sup>ب</sup> الایجاب  
 والرفع الحكمي عبارة عن اللزوم المساوي للرفع الحقيقي لا شأن ان السلب لم يرفع <sup>ال</sup>  
 واذا عرفنا نقيض كل شيء رفعه فحقيقة المساويين متساويان واستدل عليه بابطال  
 نقيضه فقال والاي وان لم يكن متساويان فلم يتيسر ادراكا لثباته في الصدق  
 فيلزم على تقدير تحقق التفارق من النقيضين صدق المساويين من العینین  
 بمعنى الآخر هل هذا الاصل ثبت ان نقيض المتساويين متساويان وههنا اي  
 في قوله والتفارق فاشك قوي وهو ان نقيض التصديق على ما مر من تعريف النقيض  
 رفعه لا صدق التصديق بل هو نقيض رفع التفارق الان يقال انه رفع حكمي التصديق <sup>نقيض</sup>  
 فلم صدق التفارق بل تعذر وجود التصديق في بقوله وربما الرواها بمعنى اذا تعليلته  
 يكون نقيض المتساويين بما افرد له في نفس الامر كنه انصر المذهب وما شئت امل ان يفهم  
 الاول وهو رفع التصديق لعدم المصدق دون الثاني لان التفارق عبارة عن <sup>نقيض</sup>  
 احدى هاتين الاخرين والممكن المصدق ههنا لم يصدق احد هاتين الاخرين <sup>محد</sup>  
 التفارق الان يقال ان التفارقة عبارة عن عدم تصديق وهو لا يقتضي المصدق <sup>نقيض</sup>  
 فيه لان هذا الجواب مما تقررت به وما قيل في جواب هذا الشك ان صدق السلب

على شيء لا يقتضي وجوده <sup>استحييه</sup> وجود ذلك الشيء لأن السلب يصدق بعدم  
الموضوع ايضا <sup>في</sup> إذا لم يقتضي صدق السلب وجود ما يصدق عليه رفع التضاد  
يستلزم التقاطع لأن التقيض هنا عبارة عن رفع الشيء لا عن سلب شيء عن شيء  
تقتضي وجوده فبعد تسليمه يعني لا نعلم أو لا نصدق السلب لا يقتضي وجود <sup>الموضوع</sup>  
لأن السلب يرد على ما يرد عليه الإيجاب فهو كالإيجاب في اقتضاء وجود الموضوع وإن سلم  
يتم هذا الجواب على تقدير وهو إذا كانت تلك المفاهيم الشاملة وجودية كالشيء  
والممكن في تقاضها سلبية عدمية وهي لا يقتضي وجود المصدق وإنما على تقدير  
الذي إذا كانت تلك المفاهيم سلبية كإشريك الباري وغيره فيكون تقاضها  
وجودية وهي تقتضي وجود الموضوع فلا يصح لذلك الجواب فيه أي في الشك  
اللهم إلا أن يقال إن شريك الباري وإن كان باعتبار اللفظ وجودي لكنه سلبى باعتبار  
المصدق لأن مصدره ممتنع غير موجود فيجوز الجواب هناك ايضا فاقبل فيه فانه من  
مزال الإقدام لعلماء الأعلام فلا جواب للشك <sup>في</sup> لا بتخصيص الدعوى بغير تقاض  
تلك المفهوم ما وإن كان هذا التخصيص خلاف دأب هذا الفن هذا يعني خذ هذا  
التخصيص في جواب هذا الشك لأنه لم يبق أحد يجاب شأن له وتقيض <sup>استحييه</sup>  
والأخصر طلبا بالعكس <sup>بالحسين</sup> فإن استقاء العام ملزوم لاستقاء الخاص والعكس  
تحقيقا المعنى العموم لأن بعض أفراد الإنسان بعينه أفراد الحيوان فلو صدق  
اللاحيوان عليه ايضا لزم اجتماع التقيضين أنه محال وشكك بالتقيض بان الاجتماع  
التقيضين أعيد من الإنسان لأنه كما يصدق على الإنسان  
فكذلك يصدق على غيره مع أن بين تقيضهما وهما لا إنسان واجتماع التقيضين

لان اجتماع النقيض محال فلا يصدق على شئ وغيره من الانسان ايضا لا يصدق  
 عليه لا متناجيه وقيل لا تبين بين نقيضيهما لان الانسان يصدق على اجتماع النقيضين  
 فلا تبين هنا وايضا شكك بان الممكن العام اشهد من الممكن الخاص واذا كان نقيض  
 الاعم اخص من نقيض الاخص فيصدق كل لا يمكن عام لا يمكن خاص والمحال كل  
 لا يمكن خاص اما واجب او مستع وكلاهما ممكن عام فكل لا يمكن عام ممكن هاتين  
 مندراته محال فلا يكون نقيض الاخص اعم والا يلزم المحذور المذكور وجوابه على ما تقدمت  
 به وهو منع نسبة العموم والخصوص بين الامكانين لان النسبة بين الكلبيين  
 تقترن بحسب المصادق وظاهران كلما يصدق عليه الممكن بالامكان العام لا يصدق  
 عليه الممكن بالامكان الخاص لان الممكن بالامكان العام تعتبر فيه سلبا لغيره <sup>اشهد</sup> وتبين  
 الطورين وفي الممكن الخاص من الطورين فكيف هذا من ذلك الا ان يقال ان الشا  
 يشبه عليهما المعلوم بالمصدق ولما لم يتحقق هذا الفرق عند المصنف قال والجواب  
 من التخصيص بين نقيض الاعم والاخص من وجه تبين خبري كالتبانيين يعني  
 كما ان بين نقيض المتبانيين تبين خبري فكذا بين نقيض الاعم والاخص من وجه  
 تبين خبري وهو التقارن في الجملة اي في بعض موارد التحقق لان بين العينين و  
 الاعم والاخص من وجه تقارن خبري فحيث يصدق عين احدهما بدون الاخر يصدق  
 نقيض الاخر والا يلزم ارتفاع النقيضين وصديق احد النقيضين بدون الاخر  
 تبين وتناقض واذا فرغ عن ثبات التباين الجزئي شرع في بيان موافق التباين  
 الجزئي وقال وهو قد يتحقق اي التباين في ضمن التباين الكلي كاللاجز والاجزوان بالنسبة  
 بينهما عموم وخصوص من وجه وبين نقيضيهما وهما الجز والجزوان تبين كل وقد يتحقق في



في الوجود يدل على الاتحاد الذاتي كما ان التباين في الوجود يدل على الغيرية فاما  
 الكليات خمس الاول في المرتبة الجنس لانه الذاتي الاعظم فيكون اشرف من الخارج  
 والاحص وهو كل مقول على كثيرين فمتلفين بالحقائق في جواب ما هو فرد واحد  
 القيود ظاهرة لاسترة فيها بعد الفراغ عن تعريفه شرع في تقسيمه وقال بان كانت  
 جوابا عن الماهية وجميع المشاركات فقريب كالجوان بالنسبة الى الانسان  
 والا اي وان لم يكن الجنس جوابا عن الماهية وجميع المشاركات بل يقع  
 البعض جوابا اخر فبعد بالنسبة الى الماهية كالنامي بالنسبة الى الانسان وهم ثمانية  
 اي تحقيقات متعلقة بهذا المقام الاول ان ما هو سبعة عن تمام الماهية المختصة  
 انما قصر فيه اي في السؤال على امر واحد سمى كانت الماهية شخصية او جوهرية او  
 جنسية فالامر الواحد ان كان جنسيا كما نقول زيد ما هو فيجاب بالنوع بان يقال انه  
 انسان لما في وجهه المحصور انه عين حقيقة افرادة واما التشخص فهو عاوض  
 خارج كما هو المذكور في موضعه ويقع في الجواب الحد التام ان كان ذلك الامر  
 كاي نوعا كان او جنسا كما نقول الانسان ما هو فيجاب بانه حيوان ناطق واذا  
 قلت الحيوان ما هو فيجاب بانه جسم ناعم وما هو سؤال عن تمام الماهية المشتركة  
 ان يجمع السائل في السؤال بين امور فيجاب بالنوع ان كانت تلك الامور متعلقة بالحقيقة  
 كما نقول زيد وبكر وعمر ما هم فيجاب بانه انسان لانه نوع لهم ويجاب بالجنس ان كانت  
 تلك الامور مختلفة كما نقول الانسان والفرس والبقر ما هم فيجاب بالحيوان الذي  
 هو الجنس بالنسبة اليها ومن ههنا اي من وقوع الجنس في جواب ما هو يتفرخ  
 ويظهر ويعد من امكان جنسين في مرتبة واحدة لماهية واحدة والا فيلزم الترتيب بلا

مرجح ان اجيب بجنس واحد يلزم ان لا يكون احد الجنسين جنساً للماهية لانها اعم  
 بانضمام احد الجنسين فيكون الاخر هو ولا يكون لها جنسها هذا خلف والبحث الثاني في  
 الجنس هو وجود النوع وهذا خارجا يعني وجود الفصل للجنس هو وجود النوع بحسب  
 المصادق واما وجوده بنحسب المفهوم فلا لان الجنس بحسب المفهوم عبارة عن  
 الماهية لا بشرط شئ والنوع عبارة عن الماهية بشرط شئ فكيف ذلك من هذا  
 فهو ان الجنس تحول فلا يعل على النوع فيهما اى في الوجودين ومنشأ ذلك اى  
 الجنس في وجود النوع خارجا وهذا هو ان الجنس ليس يحصل قبل وجود النوع  
 فيها لان النوع مادة تحقق الجنس فلا يكون الجنس متحصلا قبله وان كانت قبلا  
 لا بالزمان وهي عبارة عن قبليته دائية لان الدائى يتقدم على الذات بهذا القبليته  
 جواب سوال وهو ان الجنس جزء النوع والجزء مقدم على الكل فله ان الجنس  
 موجود قبل وجود النوع مع انك قلت ان الجنس ليس له تحصل قبل النوع  
 واستدل على ان يعنى بقوله فان اللون اذا الخطرناه اى تصورناه بالبال فلا يقع  
 بتحصل شئ من مقتضى الوجود بالفضل من البياض والحرارة حتى لا يتقدم  
 اللون بشئ من الفصول فثبت ان الجنس ليس له تحصل قبل النوع فلهذا قالوا ان وجود  
 الجنس هو وجود النوع تاما واما طبيعة النوع فليس يطلب فيها تفصيل معناها بل بالطلب  
 فيها تفصيل الاشارة جواب عن النقض وهو ان  
 النوع ايضا كذلك اذ لا وجود له قبل وجود الافراد فينبغي ان يكون وجود النوع  
 هو وجود الافراد وليس كذلك وتقرير الجواب ان النوع ليس مثل الجنس في الوجود  
 بل هو محصل في نفسه لكنه محتاج الى الاشارة فلا نقض البحث الثالث من الفرق

بين الجنس والمادة فانه يقال للجسم مثلاً انه جنس للانسان فهو مجهول عليه كما  
 تقول الانسان جسم ويقال انه مادة له فهو الجسم مستحيل الحمل عليه لانها  
 من الاجزاء الخارجية والحمل من خواص الاجزاء الداخلية والجسم في الحالتين شيء  
 واحد فما وجه حمل في حالة دون الاخرى بين الماهية الفرق بين الحالتين بقوله  
 الجسم الماخوذ بشرط عدم الزيادة كالنور وغيره مادة الانسان والجسم الماخوذ  
 بشرط الزيادة نوع كالجسم النامي فانه نوع عن مطلق الجسم والجسم الماخوذ بشرط  
 شيء من الزيادة وعدمها بل كيف كان الجسم من حيث هو ولو مع الف مسمى  
 مقوم كالمجهول والصورة جنس فهو مجهول على الانسان بهذا لا يدعى انه  
 على اى صورة من النامي وغيره مجهول اى الجسم على كل مجتمع متوحد من مادة وصورة واحدة  
 كانت او الفاء وهذا التقاطع الاعتباري عام فيما اذا تم مركب من المجهول والصورة  
 ومادته بسيطة يقال الماهية اذا اخذت بقيد زائد عليها تسمى مخلوطة وبشرط  
 واذا اخذت بشرط عدم قيد زائد سميت مجردة وبشرط لا شيء واذا اخذت الماهية  
 من حيث هي سميت مطلقة وبلا بشرط شيء لكن في المركب تحيل معنى الجنس على بشرط  
 وفي البسيطة تنفخ المادة متعسرة ومشكل جواب عن المنع وهو لا نسلم ان الاعتبار  
 المذكورة سارسة في كل ماهية واستدل عليه بقوله فان ابهام المعين وتعيين  
 امر عظيم كف نشأته لان المادة في المركبات متعينة والجسم لا يكون الا بهما  
 فابهام المعين امر مشكل واما الدعوى الثانية التي تعين البهم فلان الجنس باعتبار  
 نوع العقل موجود في البسيط والمادة انما تكون بمحله معينا بحيث يوصف بشرط  
 لا شيء وهو متعين بالنسبة الى لا بشرط شيء الذي هو مرتبة الجنس واما كون هذا

في قوله  
 الماخوذ بشرط

الفرق امر عظيم فلان المادة في المركبات امر ياتي عن ان يصدق على شئ ويخبر عنه  
 وما يفرض العقل في البساطة امر لا ياتي عن الصدق وهذا بعينه هو الفرق بين  
 الفصل والصورة لان الفصل محمول الصورة غير محمول لانها من الاجزاء المتكاثرة  
 والحمل من خواص الاجزاء الذهنية ومن ههنا اي لا اجل اتحاد الذاتي والتعاضد الاعضا  
 لتتهمم بقولهم ان الجنس مأخوذ من المادة والفصل مأخوذ من الصورة فلهذا من  
 ان الاجزاء الذهنية لا تكون الا للمركبات الخارجية البحث الرابع قالوا ان الكل  
 للجنسية فهو اي الكل اعم واخص من الجنس معا اما كونه اعم فلهذا الكل عليه و  
 على غيره من الكليات واما كونه اخص فلاضافة الى جنس الخمسة وخص الخمسة  
 اخص من مطلق الجنس حاصل الاعتراض ان الكليات لا يكون بينهما الانسبة  
 واحدة كما هو الظاهر من وجه المحذور ههنا يتحقق النسبتان المتناقضتان بين  
 الشئين ايتهما اعم والاحمال وحله اي حل البحث الرابع ان كلية الجنس باعتبار  
 الذات لان الكل مأخوذ في مفهومه وبحثية الكل باعتبار العرض يعني باعتبار  
 اضافة الى الخمسة واعتبار الذات غير اعتبار العرض فالعموم والخصوص ههنا  
 للجنسين مختلفين وهو غير محال ومن ههنا اي من ههنا الجوابين جواب  
 ما قبل ان الكل فرد لنفسه كونه كليات متكررة بالتميز يحمل على نفسه وعلى غيره كما  
 الكل بالحيوانية كل فرد يكون متماثلا له الفرد فهو غيره فينبغي ان لا يلزم ان  
 لان التميز جائز السبب عن الشئ وسلب الشئ عن نفسه محال لان شئ الشئ لنفسه  
 ضروري فلا يكون مسلويا عنه وتقرر الجواب كلية الجنس باعتبار ذاته وبحثية  
 الكل باعتبار العرض وحله على نفسه على قسمين حل اولي وهو ينفي الشئ عن نفسه

قالوا  
 في  
 البحث  
 الرابع  
 ان  
 الكل  
 للجنسية  
 فهو  
 اي  
 الكل  
 اعم  
 واخص  
 من  
 الجنس  
 معا  
 اما  
 كونه  
 اعم  
 فلهذا  
 الكل  
 عليه  
 وعلى  
 غيره  
 من  
 الكليات  
 واما  
 كونه  
 اخص  
 فلاضافة  
 الى  
 جنس  
 الخمسة  
 وخص  
 الخمسة  
 اخص  
 من  
 مطلق  
 الجنس  
 حاصل  
 الاعتراض  
 ان  
 الكليات  
 لا  
 يكون  
 بينهما  
 الانسبة  
 واحدة  
 كما  
 هو  
 الظاهر  
 من  
 وجه  
 المحذور  
 ههنا  
 يتحقق  
 النسبتان  
 المتناقضتان  
 بين  
 الشئين  
 ايتهما  
 اعم  
 والاحمال  
 وحله  
 اي  
 حل  
 البحث  
 الرابع  
 ان  
 كلية  
 الجنس  
 باعتبار  
 الذات  
 لان  
 الكل  
 مأخوذ  
 في  
 مفهومه  
 وبحثية  
 الكل  
 باعتبار  
 العرض  
 يعني  
 باعتبار  
 اضافة  
 الى  
 الخمسة  
 واعتبار  
 الذات  
 غير  
 اعتبار  
 العرض  
 فالعموم  
 والخصوص  
 ههنا  
 للجنسين  
 مختلفين  
 وهو  
 غير  
 محال  
 ومن  
 ههنا  
 اي  
 من  
 ههنا  
 الجوابين  
 جواب  
 ما  
 قبل  
 ان  
 الكل  
 فرد  
 لنفسه  
 كونه  
 كليات  
 متكررة  
 بالتميز  
 يحمل  
 على  
 نفسه  
 وعلى  
 غيره  
 كما  
 الكل  
 بالحيوانية  
 كل  
 فرد  
 يكون  
 متماثلا  
 له  
 الفرد  
 فهو  
 غيره  
 فينبغي  
 ان  
 لا  
 يلزم  
 ان  
 لان  
 التميز  
 جائز  
 السبب  
 عن  
 الشئ  
 وسلب  
 الشئ  
 عن  
 نفسه  
 محال  
 لان  
 شئ  
 الشئ  
 لنفسه  
 ضروري  
 فلا  
 يكون  
 مسلويا  
 عنه  
 وتقرر  
 الجواب  
 كلية  
 الجنس  
 باعتبار  
 ذاته  
 وبحثية  
 الكل  
 باعتبار  
 العرض  
 وحله  
 على  
 نفسه  
 على  
 قسمين  
 حل  
 اولي  
 وهو  
 ينفي  
 الشئ  
 عن  
 نفسه

متبادرا في حصة من الكلي عارضة المفهوم الكلي فيصدق ان الكلي ليس بكل يكون  
 الحقيقة بغيره الكلي فلا مجال في هذا السلب تامل ثم قطع الاعتراض بهذا الجواب لكن  
 يلزم عليه الاعتراض الاخر وهو كون حقيقة الشيء عينه له فيحتاجه لانه مفهوم  
 الشيء عينه وفرد غير لانه هو المفهوم مع قيد زائد فيكون مغايرا له لكن لما كان  
 هذا اللزوم باعتبارين احدهما انه فرد والآخر فيكون مغايرا لصح السلب عنه فلا يفتقد  
 لتغاير جهة الاجتماع ومن ثمه اي لاجل تغاير الاعتباري قبل لولا الاعتبارات المطلوبة  
 الحكمة البحث الخامس ان كان الجنس موجودا فهو مشخص وكل مشخص جزئي  
 لان الشخص اب عين الاشتراك فالنتيجة منه ان الجنس جزئي فكيف مقولته كغيره  
 والا اي مان لم يكن موجودا كيف يكون مقوم للجنسيات الموجودة لان الشيء  
 ما لم يكن موجودا في نفسه لم يكن مقوما لغيره وهو ظاهر من جهة اعتبار الشئ لا  
 وضع حصر الموجود في الشخص بحيث يكون الشخص فيه داخل يعني ان اراد القائل من  
 قوله ان الموجود مشخص ان كل موجود معروف الشخص مسلم واذ ذلك دليل التقييم  
 اي تقسيم الموجود الى افراد لانه باعتبار العوارض المختلفة يصير مورد التقسيم و  
 الاشتراك في افراد وان اراد من ان الشخص داخل فيه والحال ان دخول الشخص  
 في كل موجود ممنوع كما عرفت من بعض الموجودات والثاني من الكليات النوع و  
 هو المقول على الافراد المتفقة الحقيقة في جواب ما هو كالانسان فانه يحمل على زيد  
 ونمرود وبكر وغيرهم وهم متفقة في الحقيقة الكلية واما الشخص فهو خارج عن  
 حقيقةهم كل حقيقة بالنسبة الى حصة من انواع حقيقي جواب سوال يريد على حصر  
 الكلي في الخمسة وهو ان الكلي الممول على الافراد المتفقة الحقيقة لا يكون الا خمسة

وثانيهما كونه خمسة باعتبار سلبه عنه

منه انما الفرقة فالحال المحمول على المحصر غير النوع وهو غير من كور في المحصر فالحصر في النوع <sup>بما قبل</sup> الجواب ان المحصر حاصر واما الكل المحمول على المحصر فهو نوع لان المحصرة ليست الا الحقيقة المضافة والمضاف اليه خارج عنها واذا كان الامر كذلك فالحصر <sup>مع</sup> ايضا متفقة الحقيقة والمحمول عليها نوع تام وقد يقال على الثاني المقول عليها وعلى غيرها الجنس في جواب ما هو قول اوليا خرج هذا القيد الاخير الصنف لان الجنس يحمل عليه بوا <sup>سطة</sup> جعل النوع كالرومي والهندي فان الحيوان لا يحمل عليهما الا بواسطة حمل الانسان عليهما ومقصود المصنف من هذا البيان امران امتياز الصنف عن النوع والاشارة على هذا الاصطلاح والاول يسمى بالنوع الحقيقي والثاني بالانساني لان نوعه <sup>بما قبل</sup> لا ينسب اليه ونوعه الثاني بالنسبة الى ما فوقه وازيادة التوضيح والفرق بين المعنيين بالنسبة بينهما وقال بينهما عموم وخصوص من وجه لا اجتماعهما في الانسان <sup>تحقق</sup> والاضافي دون الحقيقي في الحيوان وتحقق الحقيقي دون الاضافي في النقطة <sup>قبل</sup> ان النسبة بينهما عموم وخصوص مطلقا يعني كل نوع حقيقي نوع اضافي ولا عكس ووجه الضعف ان النوع المفرد نوع حقيقي والاضافي هنا مقصود تام ولا مكان في مراتب النوع نوع خفاء بالنسبة الى مراتب الجنس قال وهو اي النوع كالجنس اما مفرج ان لم يكن في طرفيه نوع كالنقطة او مرتبة تسمى واقع في سلسلة الترتيب فان كانت المراتب اخص الكل يسمى اسافل لانه تحت الكل والسفلى هو التبعات وان كان اعلى الكل يسمى العالى لانه فوق الكل والاحسن بالنسبة الى ما فوقه الاعلى بالنسبة الى ما تحته يسمى النوع <sup>بما قبل</sup> لانه في الوسط واستدل على ان الجنس العالي يسمى بجنس الاجناس والنوع لسا <sup>فل</sup> بنوع الانواع ولم يرد عكس الامر في التسمية بقوله ولان الهندسية باعتبار

العموم بالنسبة الى ما تحته والنوعية باعتبار الخصوص بالنسبة الى ما  
 فوقه فيسمى النوع السافل نوع الانواع لانه خاص الكل ويسمى الجنس العالي من  
 الاجناس لانه اعم الكل الثالث من الكلمات الفصل اى الميز للماهية من  
 بين مشاركاتة لتسمية المشتق باسم المبدء وهو المقول في جواب اي شيء  
 هو في ذاته وجوهرة وما اى الشئ الذي لا جنس له كالوجود ولا فصل له  
 يميز عن مشاركاتة في الجنس فكما لا جنس له لا فصل له بحد الفراغ عن  
 التعريف شرع في تسميته وقال فان ميز الشئ اى الماهية عن مشاركات  
 الجنس القريب فحرف كالناطق بالفسية الى الانسان او ميزه عن مشاركات  
 الجنس البعيد فحرف كانهى الانسان وله نسبة الى النوع بالة تسمى  
 مقوما ومصلالة اشعار على ان اطلاق المقوم عليه لهذا النسبة فيسمى  
 بقوم النوع وكل مقوم للعالي مقوم للسافل لان العالي مقوم للسافل ومقوم  
 المقوم مقوم ولا عكس لان السافل خارج عن العالي فكذلك مقومه وله نسبة  
 الى الجنس بالتقسيم باعتبار انضمامه الى الجنس وعدم انضمامه اليه كخاتمة الحيوان الناطق او نادر  
 فيسمى الفصل لهذا النسبة مقوما صريح به ايضا لاظهار وجع تسمية به بالتقسيم  
 وكل مقسم للسافل مقسم للعالي لان السافل قسم من العالي وقسم القسم مقسم  
 ولا عكس لان تقسيم العالي لا يستلزم تقسيم السافل وهو في تقسيم القسم  
 الى النامي وقدره ظاهر لان هذا التقسيم لا يستلزم تقسيم القسم الحيوان الى الناطق  
 نبرة قال الحكماء الجنس امر مبهم في نفسه لا يحصل له عا الا بالفصل و مراد اللفظ  
 نقل قول الحكماء هذا ذكر التعريفات الالائية فهو اى القسم له اى على ان

الجنس فلا يكون فصل الجنس جنسا للفصل والالتزام معلولا له ولا يكون اشياء واحد  
 فصلان قريبان في مرتبة واحدة والا فليتم ان يكون له منزلة واحد على اثنين مستقلة  
 ولا يقوم الفصل باعتبار وجوده الا نوعا واحدا وانما قيلت بالوجود لانه لو لم يكن  
 به بل يترك على اطلاقه فهو حتمية قوم له نوعين كما تقول الحيوان اما ناطق  
 او غير ناطق وقية نظرا لان غير الناطق وان ميز عن الناطق لكن لا يصير هذا  
 نوعا محصلا متى لم يمت اليه فصل بحسب الوجود من الماء بل بغيره فامثل  
 ولا يقارن الا بجنسا واحدا لانه اذا قارن بجنس غيرهم لم يكن مقورا للنوع  
 وهو باطل كما اننا فصل الجوهر هو الجوهر والذات هو الذات فمعلوم الجوهر بالعرض لانه  
 محال خلافا للاشراقية لانهم يحبون ان يكون فصل الجوهر عن الذات مستكالا  
 مذكورا في موضعه وهي هنا في مقام الفصل شاملا لجميعين الاول ما ورد  
 في الشفاء وهو ان كل فصل معنى من المعاني فاما ان يكون اعم الجوهر والذات  
 على كل ما اوتجته اى تحت اعم الوجودات الاول باطل لانه من خواص النسخ  
 وهو ليس منها واذا كان من تحت اعم الجوهر والذات فهو من خواص المشاهدة  
 بفصل وهو اية تحت اعم الجوهر والذات فاما اية تحت اعم الجوهر والذات فاما  
 فصل فصل في سلسل من ماص لان وجود الفصل في سلسل هو في غير  
 فكيف يتفرع من هذه التعريفات الذمومة من الجوهر والذات فصل لانه لا يشاهد ان  
 كل مفهوم بالفصل حق بمتى انما يوجب ان يكون الفصل هو الفصل  
 ذاك الرام الذي يندرج تحت الفصل في ماله وهو في جوهره امتياز



بعض المفهومات عن البعض بالعرضيات فلا تستلزم حقيقة من والثاني بان الزيادة  
 الثاني من الشك ما استعمل وهو ان الكل كما يصدق على هذه من أفرادها بان  
 يقال النوع كل يصدق على كثير من أفرادها بان يقال ان الجنس والمعرض العام والخاص والنوع  
 كل يصدق واحد بلا فرق بين الصديقين فجميع الانسان والفرس حيوان كما  
 ان الانسان والفرس وحده انسان فله اي لجمعية الانسان والفرس حال كونها  
 حيوان واحد فضلا عن قربان وهما الناطق الصالح ومع انك قلتش ولا يكون  
 شي واحد فضلا عن قربان لا يقال في جواب هذا النقض لو كان كذلك يلزم  
 صدق العلة الواحدة على المعلول المركب لانه مجموع الماديات والصورية وهما  
 علان الجسم فلو صدق العلة على المجموع ايضا يلزم ان يكون المعلول علته هو  
 محال لا يستلزم تقدم الشيء على نفسه واستدل على لا يقال بهوله لان الا  
 المستلزمة من صدق العلة على المعلول المركب ممنوعة فانه معلول واحد بان  
 الهيئة الواحدة وعلل كثيرة فلو صدق العلة لكان من جهة الكثرة وهي  
 جهة العلة لا من جهة العلوية حتى يلزم المحال و  
 كثرة جهات العلوية لا يستلزم كثرة العلوية حقيقة فاجاب سوال وهو انه  
 اذا كان لمجموع المادة والصورة علل فينبغي ان يكون معلولا متعدد ا فكيف قلت  
 انه معلول واحد وتقر الجواب ان المعلول المركب له جهات العلوية وكثر  
 لا يستلزم كثرة المعلول كالسرير له جهات العلوية وهو واحد بوجه المادية  
 تامل ولا يقال في جوابه ايضا لو كان صدق الكل على الواحد والكثير واحدا  
 فمجموع شريك الباوي شريك الباوي فبعض شريك الباوي

وهو مجموع شريك الباري مركب وكل مركب ممكن  
لانه محتاج الى الاجزاء وكل محتاج الى الغير فهو  
ممكن مع ان كل شريك الباري ممتنع واستدل على بطلانه بقوله لان انا انا كل  
مركب ممنوع لجواز ان يكون بعض المركب مركبا من الاجزاء الممتنع الوجود فامتناع  
الاجزاء يستلزم امتناع الكل لان الكل عبارة عن ذلك الاجزاء فلا يكون ممكنا  
فان افتقار الاجتماع على تقدير الوجود الفرضي لا يضر الامتناع في نفس الامر  
لعدم منافاتهما الا ترى انه يعني كون بعض شريك الباري ممكنا او كون صدق  
الكل على الواحد والكثير واحدا يستلزم المحال بالذات وهو كون الممتنع ممكنا  
والاستلزام للمحال محال فلا يكون ممكنا لان الممكن لا يستلزم منه المحال فثبت  
اشارة الى منع بانه لا نسلم انه ممتنع في نفس الامر بل هو ممتنع باعتبار حقيقة  
وهما شريك الباري والممتنع وكلاهما محال وحله اى حل الشك بالوجه الثاني  
ان وجود الاثنين يستلزم وجود الثالث وهو المجموع وذلك واحد تقري  
الحل كما ان الناطق والصاهل فضل لكل واحد من الانسان والفرس فكذا  
مجموعهما فضل لمجموع الحيوان المركب من الانسان والفرس وهو واحد  
فلا يلزم ان يكون له فصلان قويان لا يقال في رد هذا الحل على هذا اى على  
تقدير ان وجود الاثنين يستلزم وجود ثالث وهو المجموع بل هو من تحقق الاثنين <sup>امور</sup> تحقق  
غير متناهية لانه بضم الثالث وهو الهيئة الاجتماعية يتحقق الرابع وهكذا  
فيتمسك وانه محال لاننا نقول ان هذا التسلسل غير محال وانه غير واقع  
بان الرابع اعتباري محض فانه حصل باعتماد شئ واحد وهو الهيئة الاجتماعية

او الثالث مرتين والتسلسل في الاعتبارات منقطع باقطاع الاعتبار  
 فافهم اشارة الى منع كون الرابع اعتباريا متضادون الثالث فلا فرق بين الثا<sup>لث</sup>  
 والرابع باعتبار وجود الاجزاء داخل الرابع من الكميات الخاصة هو اى الرابع هو الكلي  
 الخارج عن حقيقة الافراد المقول على ما تحت حقيقة واحدة نوعيته اوقضية  
 كما تستلزم والمماشي بالنسبة الى الانسان والحيوان فالاول يسمى خاصة  
 النوع والثاني يسمى خاصة الجنس بعد الفراغ عن تعريفها شرعا في تقسيمها او قال  
 شاملا ان عمتها الافراد التي هي خاصة لها كالكتابة بالقوة للانسان والافترس  
 شاملة كالكتابة بالفعل له الخامس من الكميات العرض العام وهو الكلي<sup>الخارج</sup>  
 عن حقيقة الافراد المقول على حقائق مختلفة وكل منهما اى من الخاصة و  
 العرض العام منهما في التقسيم لا شراك وبهذا التقسيم وقال ان امتنع انفكا<sup>ك</sup>  
 اى الكلي الخارج عن الموضوع فلازم كالكتابة بالقوة للانسان والمشى للحيوان  
 والانفكاك وهو لا يتصور اما ان يقول بمرئيته فهو سريخ الزوال وبطئته فبطي  
 الزوال او لا يزول كحركة الفلكي ثم اللازم اما ان يمنع انفكاكه عن الماهية  
 وذلك لانه من غير اعتبار الوجود وغيره كروية الارض مثلا فانها الارض  
 لا بوجه تحريكها كانت في الخارج او في الدرس بل بوجه كذا الاصابع عند الكتابة  
 فان السلة هنا لا تمنع الانفكاك هي الحالة العامة للاصابع او ضرورة<sup>غير</sup>  
 العقلية كما عدم الواجب لوجود البادئ يتم ويسمى جزا التقسيم الذي  
 امتنع انفكاكه عن الماهية طالما لازم الماهية او يمنع انفكاكه بالضرورة الى  
 احد الوجوه بين الوجود كالحا<sup>ل</sup> الذي لازم الوجود الخارجى او الخارجى

كالكلية للأشياء مثلاً وليسى لازم الوجود الذهني وليسمى الثاني  
 أي لازم الوجود الذهني معقولاً ثانياً أيضاً لمحصله في الذهن ثانياً  
 ويعترفوا أي المعقول الثاني بما يعرض الشيء في الذهن ولا يكون بهذا  
 أمر في الخارج أعم من أن يكون الوجود الذهني شرطاً للعروض كالكتابة  
 أو لا يكون شرطاً بل يكون ذاتاً للمعرض كإضافي العرض كالذاتية فإنها  
 لا تحتاج في العرض إلى الوجود ولا يلزم أن يكون الذات مجهولاً وهو  
 هو الوجود هو الدوام لا يتخلو عن لزوم سببيته والى ما سبق وهو  
 دوام شئ بشئ لا يتخلو عن لزوم سببيته كحركة الفلك فينبغي أن تكون  
 من العرض اللازم لأن المفارق وتقرير الجواب كون الدوام بسبب الألية  
 اللزوم يجوز أن يكون السبب ممكن الانفكاك فيكون العارض أيضاً ممكن  
 الانفكاك وما معنى المفارق إلا بهذا لما ذكره المصنف اللازم إلى وجود المتأخر  
 والذهني وترك ذكر الوجود المطلق فلم يصر حال لازم الماهية باعتبار  
 وجودها في نفسها مع قطع النظر عن الخارج والذهني ومع هذا كان  
 المتأخرين فيه خلاف قال المصنف هل المطلق أي وجود أي لوجوده المتأخر  
 دخل ضروري في لوازم الماهية أم لا فنذهب إلى أنه قد دخل  
 والأركان العارض مستند إلى ما ليس له وجوده لأن شئاً  
 بشئ لا يستلزم شئاً، الثابت له وبفهمهم ذهبوا إلى أن الوجود مستند  
 إلى نفس الماهية مع قطع النظر عن الوجود أكثر فإياه هذا يتكرر  
 الماهية لا تكون ماهية إلا بالوجود لأنه هو المدار لترتيب الآثار عليها

والحق عند لا اي لا دخل لمطلق الوجود في شئ لازم فان الضرر لا يقل  
 لان لازم الماهية ضروري الثبوت فلو كان للوجود دخلا لكان الوجود علة  
 لثبوته والضروري لا يقل حتى يجب وجود العلة او لا كوجود الواجب لازم الماهية  
 الواجب من حيث هي على مذهب المتكلمين وهو ان وجوده تعالى عين ذاته  
 غير معقدة بعلة وايضا اشارة الى ان التقسيم الاقي بطلت  
 اللازم اما بين وهو الذي يلزم تصور من تصور المعلوم  
 كضرورة البصر للمعنى فانه عبارة عن عدم مضاف الى البصر  
 لا شك ان المضاف اليه يكون لازما للضاف وقد يقال البين على الذي  
 يلزم من تصورهما الجزم بالزوم كالرؤية للاربعة فان الجزم بلزومها لا  
 يحصل الا بعد تصور معنى الرفع والاربعة وهو اي المعنى الثاني اعم من  
 الاول لانه متى تحقق الاول تحقق الثاني ولا عكس والامر يمكن اعم عما او  
 غير بين وهو الذي يكون لازما للبصر بالمعنى الاول هو الذي يلزم تصور من تصور المعلوم  
 بالثبوت لا لثبوتها والغير البين بالمعنى الثاني هو الذي لا يلزم من تصورهما الجزم بالزوم كالحدوث  
 لها لان الجزم به لا يحصل الا بعد قيام البرهان فكما ان البين معنيان فكذلك  
 لغير البين فالنسبة بين معنى الغير البين بالعكس اي بعكس النسبة التي هي بين  
 معنى البين لان غير البين يقع البين في اعم اخص ويزع الاخص اعم كما هو وكل منهما  
 موجود بالضرورة وهما شاك اي في وجود الزوم وهو المنع ودعوى البين  
 مسكورة وهو ان الزوم لازم بطريقه وهما اللازم والمزوم والايضى لم  
 يكن الزوم لازما في عدم اصل الملازمة ولزوم الزوم ايضا لازم كذا

للمعنى

فيتسلسل اللزومات واللازم باطل فاللزوم مثله وحمله بإشبات المقتضية  
 المنوعة ان اللزوم من المعاني الاعتبارية الانتزاعية التي ليس لها مقتضى  
 الا في الذهن بعد اعتبار مقتطع بالقطع اعتبار فلا يكون هذا التسلسل  
 محال الا قول فيه نظرا لان اللزوم عبارة عن اتصال الطرفين بحيث يمنع انفكاكهما  
 وهو مشتق في نفس الاقتطاع النظري عن الاعتبار فلا يكون اللزوم ذاتيا  
 فاللازم محال البتة انجاب المصحة عنه بقوله ثم منشاءه اي اللزوم مشتق  
 في نفس الامر وذلك يعني وجود المشاء هو الحاف في النفس الانتزاعية  
 متناهية او غير متناهية مرتبة او غير مرتبة لا وجود لها في نفس الامر  
 الاعتباري والاعتبار مقتطع بالقطع الاعتباري فهي لا يكون الامتناع  
 والتسلسل عبارة عن ترتيب امور غير متناهية واذا لم يكن هذا غير متناهية  
 فلم يحقق التسلسل هنا قط فامتناع التسلسل فيها ليس بحال الاعمى وهو  
 التسلسل هنا كما قال المصنف فلو لم يتسلسل فيها ليس بحال صاعدا ولا ناسبا  
 والسالبة يصدق لعدم الموضوع ايضا لان السلب الالائي يقتضي وجود الموضوع  
 فتدبر اشارة الى المعارضة وهي ان التسلسل مطلقا محال سواء كان في  
 الاعتباريات او غيرها لانه عبارة عن ترتيب امور غير متناهية وهي  
 محال مطلقا لما فرغ عن بحث الكميات شرع في خاتمة او ان أدركت اني بها انشأ  
 على لكن جري عادتهم بنكرها فاتبع المصنف طامقا لانه آتية مقتضى ومن  
 الكلي الذي مر ذكره يسمى كليا منطقيا لان المنطق لا يراد منه الا هذا المعنى  
 كمرور ذلك المصنف يسمى كليا طبيعيا لانه طبيعية من الطبائع كالحيوان

مثلاً والمجموع من العارض والمعرض يسمى كلياً عقلياً فهو الحيوان كلى اذ لا يوجد  
 له الا في العقل لان الذهن طرف الخلط والتعريف بخلاف الخارج فانه طرف  
 الخلط فقط فان شئت الاطلاع على تفصيل هذا البحث فعليك مطالعة فصل  
 الموجود من المواقف والتجريد وكذا الكليات الخمس منها منطقي وطبيعي وعقلي  
 مثلاً مفهوم الجنس الجنبس منطقي وهو الحيوان جنس طبيعي والعارض المعروف  
 كلاهما نحو الحيوان جنس عقلي ثم الطبيعي له اعتبارات ثلاثة الاول بشرط لا شيء  
 اي الماهية بشرط عدم العوارض يسمى هذه التسمية ووجد التسمية ظاهر  
 وتسمى بترتبة الوجود الماهية عن العوارض والثاني بشرط شيء اي الماهية  
 مع العوارض يسمى مخلوطة لخلطها مع العوارض والثالث لا بشرط شيء اي من  
 حيث هو مع قطع النظر عن العوارض وعدمها وتسمى مطلقة ايضا لاطلاقها  
 عن اعتبار العوارض وعدمها بعد الفراغ عن بيان الاعتبارات شرع في بيان  
 الوجود الماهية بالاعتبار الثالث ليست موجودة ولا معدومة وقال وهي اي  
 الماهية موجودة حيث هي ليست موجودة لعدم اعتبار الوجود فيها ولا معدومة  
 لعدم اعتبار عدمها معها قيل انه ارتفاع النقيضين وهو محال فرفع هذا  
 الاعتبار قال الماهية لا شيء من العوارض موجودة في مرتبة الماهية من حيث  
 فهي وهذا المرتبة ارتفاع النقيضين يعني لا وجود للنقيضين فيها حتى يلزم ارتفاعها  
 بل المرتبة المذكورة موجودة عندها قيل بتقييم الماهية المعرات الى المطلقة بتقييم  
 الى نفسه والى غيره وانه غير مجاز فاجاب الماهية عنه والطبيعي من حيث هي  
 انهم باعتبارها من الماهية المطلقة لان الطبيعي حال من جميع الاعتبارات بخلاف

الطلقة التي اعتبر فيها الاطلاق عن العوارض اعلم ان المراد من هذا اليان  
انها اذا الاتفاق على ان الكلي المنطقي والعقل غير موجود والاختلاف في وجود  
الطبعي ولذا قال ان المنطق من العقولات الثانية التي تفرض المفهوم في الذهن  
ولا يحاذيها امر في الخارج ومن ثم اي لاجل انه لا يضر في المفهوم الا في ذاته  
لم يذهب احد من المتقدمين والمتأخرين الى وجوده في الخارج واذا لم يكن  
المنطقي الذي وهو جزء العقل موجود المكن العقلي موجود في الخارج لانتفاء  
الكل بانتفاء الجزء بقى الطبيعي من الانقسام الثلاثة اختلف فيه اي في وجوده فذهب  
المحققون منهم الرئيس ذهب الى انه موجود في الخارج بعين وجوده الا ان اي بمصادق  
واحد فالوجود احد بالذات والموجود اثنان بتغاثر الاعتبار والوجود عارض لها  
من جهة الوحدة فلا يلزم ما قيل انه يلزم حينئذ قيام العرض الواحد بمحملين مختلفين  
وانه محال وما قيل لا نسلم ان الطبيعي موجود بعين وجوده لان الافراد لا  
وهو غير محسوس فجاوبه ومن ذهب منهم الى عدمية التعيين وقال انه امر  
اعتباري قال بمحسوسيته اي الطبيعي ايضا في الجملة اي في ضمن الافراد وهو الحق  
عند الله ومن لم يقل بمحسوسيته فهو يقول انه امر اعتباري غير محسوس كسائر  
الاعتبارات وذهب شذوذة قليلة من المتفلسفين الى ان الموجود هو الهوي  
البيدطة اي الشخص والكميات منتزعات عقلية عن الاشخاص المتصفة  
بصفات متضادة ولا يلزم ان يكون الشيء الواحد متصفة بصفات متضادة  
وانه محال وما قيل كما ان الوجودات الخارجية كلها جزئيات فكذا الوجودات الذاتية  
جزئيات لعرض الشخص الذهني لها ليس بشئ لان الذهن عند فهمه ظروف التعرّف



والخط بخلاف الخارج فانه ظروف الخط فقط ولما كان مذهب الشريعة بطل  
 عند المص قال وليت شعري اذا كان زيد مثلاً بسيطاً من كل وجه ولا يكون  
 فيه كثرة بوجه من الوجوه ولو حفظ اليه من حيث هو من غير نظر الى  
 مشاركات ومبائعات حتى عن الوجود والعدم هذا على مذهب من هو  
 قائل بزيادة الوجود على الماهية واما على مذهب من هو قائل بجزئية او  
 عينيه فلا يصح هذا القول كيف يتصور منه انتزاع صور متغايرة لا  
 البسيط لا ينتزع عنه الكثير وما قيل ان الواجب بسيط حقيقي مع انه منتزع  
 عنه صور متغايرة كالعلم والقدرة وغيرهما ليس بشئ لان صفاته  
 عينيه فلا يكون متغايرة تامل فلا بد لهم اي المتكلمين القائلين بوجود الماهية  
 البسيطة من القول بان البسيط الحقيقي في مرتبة تقومه وتخصله صورتين  
 متغايرتين من الاجمال والتفصيل وهو اي القول المذكور قول بالتناقيين  
 لان هذا القول مناف للباطية وهذا اي الاختلاف المذكور في الماهية  
 المتخلوطة بالعوارض والماهية المطلقة عن العوارض واما الماهية المجردة فليكن  
 احد الى وجوده في الخارج لانه ظروف الخط فقط لا افلاطون فانه قائل بوجود  
 الماهية المجردة في الخارج بان لكل نوع فردا موجودا عن العوارض ويقال له  
 رب النوع والثال يعني مثال النوع المادي في عالم العقل وهي المثال الانشائية  
 المشهورة كما هو المذكور في المواقف وهذا اي هذا القول لا افلاطون شامخ  
 عليه لكن لا تشييع عليه لانه اراد بالثال ارباب الاجسام المادية المدبرة للاجسام  
 وهي العقول وايضا لم يوجد على بطلان قوله دليل واما حال وجود الماهية

لا  
 في  
 الماهية  
 البسيطة  
 لا

المجردة في الذهن فيظهر من قوله هل توجد في الذهن قيل لا توجد لانها لو وجدت لكانت  
 معروفة للوجود الذهني فلا يكون مجردة ههنا وقيل نعم توجد في الذهن  
 لانه طرف الثمرة ايضا وهو الحق من المذهب فانه لا يجرى في التصورات يعني  
 يمكن ان يتصور الماهية من حيث هي مع قطع النظر عن العوارض الذهنية  
 متى عن الوجود فمثل فصل لما فرغ عن بحث المبادئ للمعرف شرع في المعرفة  
 وقال معرف الشيء ما يحل عليه في جواب ما هو ما قيل ان تعريف المعرفة غير  
 جائز لانه يستلزم التسلسل وهو محال ليس بشئ لان معرف المعرفة  
 عينه او يقال ان هذا التسلسل غير محال لان معرف المعرفة امر اعتيادي  
 تصويري لتحصيلا اشارة الى تقسيم المعرفة يعني حمله لا يخلو اما ان يكون لتحصيل  
 صورة ذلك الشيء الذي يحل عليه المعرفة او يكون حمله عليه تفسيراً <sup>للف</sup>  
 والثاني الذي يقصد منه تفسير المعرفة ليس في اللفظي بحث عنه في اللفظ  
 والاول اي ما يكون حمله عليه لتحصيل صورة يسمى الحقيقي فيه لتحصيل  
 صورة غير حاصلة بعد الفراغ عن مطلق المعرفة شرع في تقسيم الحقيقي  
 وقال فان علمه وجنودهما فهما في التعريف الحقيقي يسمى بحسب  
 الحقيقة كتحريف الانسان بالحيوان الناطق حين علم وجوده والآي وان  
 لم يعلم وجوده في الخارج فبحسب الاسم كتحريف سعدانة بنت لما فرغ عن  
 تعريف المعرفة واقسامه شرع في بيان شرائط صحتها وقال ولا بد ان يكون  
 المعرفة اجلي من المعرفة ولو لم يكن كذلك فلا يخلو اما ان يكون مساوياً  
 له في المعرفة او اخفى عنها فلم يكن معلوماً قبل المعرفة فلم يكن موصلاً

فلا يصح التعريف بالمساوي معرفةً وبالأخفى لما مر ولا بد أن يكون العرف مساوياً  
للعرف بحسب المصدق فيجب الاطراد والانعكاس تفريع وجودي لهذا الشرط كما  
تقول الانسان ناطق والناطق انسان فلا يصح التعريف بالاعم والاختص <sup>سبلي</sup> تفريع  
على الشرط المذكور وما قيل ان التعريف قد يكون بالمثال وهو انما يكون اختص  
كما تقول الاسم كزيد والفعل كضرب مع انك قلت لا يصح بالاختص فجوابه ما قال  
المصنف والتعريف بالمثال تعريف بالمشابهة المقصودة بين المثل والمثال لا بالمثال  
حتى يرد عليه والحق جوازه بالاعم عند من يقول ان المقصود منه هو الا <sup>ممتاز</sup>  
في الجملة واما عند من يقول ان الغرض امتياز المعرفة عن جميع ما عداه فلا  
يجوز به الا ان شرع في تسميته بحسب المصدق وقال وهو اي العرف <sup>ان كان</sup> حد  
المميز ذاتيا كالجسم والناطق فقط <sup>لانسان</sup> ولا اي وان لم يكن المميز ذاتيا بل <sup>ضمنا</sup>  
هو رسم وكل واحد منهما تام ان اشتغل على الجنس التعريف مع المميز كالجسم والناطق  
لانسان والافق كجسم الناطق لانسان فالحد التام ما اشتغل على الجنس  
والقيد من التعريفين وهو الموصل الى الكنه لانه مشتغل على الجملة الذاتية التي  
تتم الشيء الا ان شرع في بيان ترتيب اجزاء المعرفة وقال يستحسن تقديم الجنس  
لانها اشرف والقديم بالاعرف ما اول بعد بيان ترتيب الاجزاء شرع في تسمية <sup>الاشرف</sup>  
وقال ويجب تقييد احد هما بالآخر يعني تقييد الجنس بالفصل او بالخاصة لان  
الجنس في نفسه امر مبهم فلا بد تقييده باحد هما حتى يصير محصيا <sup>للتام</sup> في ذاته  
لا يقبل الزيادة والنقصان لانه عبادة عن جميع الذاتيات ففي صورة الزيادة  
يلزم ان يكون المذكور جملة الذاتيات هدف وفي صورة النقصان ان لا يكون ذلك

تاما ايضا ولما بين حال الماهية المركبة شرع في بيان البسيط وقال البسيط لا  
 يحد وهو ظاهر لان الحد لا يكون الا بالاجزاء والبسيط لا جزؤه وقد يجد به الماهية  
 الاخرى لجواز دخول البسيط فيها كتعريف الانسان بالجواهر وفيه نظر وقد لا  
 به كالفروع السافل فانه وان كان مركبا في نفسه لكن الماهية الاخرى لا تتركب عنه  
 والتحديد الحقيقي للاشياء عسير فان الجنس مشتبه بالعرض العام في المسمى  
 والفصل بالخاصة في المخصوص واما التحديد اللغوي والاصطلاحي فليس بعسير  
 والفرق بين الجنس والعرض العام والفصل والخاصة من الغوامض لا يجب  
 الاصطلاح ولا مناقشة فيه قوله والتحديد الحقيقي للاشياء عسير واعتراض  
 على تقسيم المعروف الى الحد والرسم وهو ان التحديد عسير فان الحد والجواب  
 ما مر انفا ثم ههنا اي في باب المعروف مباحثاى تحقيقات الاول في بيان  
 طريق الحد وقاديته الى الحد ودرءا على الامام في امتناع التعديد وهو  
 ان الجنس وان كان مبهما في نفسه غير محصل لكن الذهن قد يخلق له حيث  
 العقل وجود منفرد عن العوارض الذهنية وازداد العقل اليه زيادة  
 الاعلى انه معنى خارج لاحق به والا لم يكن له وجود منفرد بل قيده العقل  
 لاجل تحصيله وتعيينه في نفسه فيصدق على النوع بل يصير النوع بعد  
 منضماتيه اى حال كون ذلك المعنى منضماتيا في الجنس قبل اضافة المعنى اليه  
 وادخلا فيه بحيث لا يكون الجنس باضافة المعنى اليه شيئا اخر بل يصير بالا  
 امر المحصلا فاذا اصاب الجنس بهم محصلا بهذا المعنى لم يكن ذلك بهم شيئا  
 اخر فان التخصيص ليس بغيره بل بحقيقته ويجعله مطابقا لامر محصل وهو

المخرج فاذا انطوت الى الحد وجدته مؤلفا من عدة معان كل منها كالدرج والدرج  
 غير الآخر يخرج من الاعتبار وهو اعتبار المفهوم واما اعتبار المصدق فلا تغاير  
 ثم فهناك اى في الحد كثرة بحسب المفهوم بالفعل في الذهن فلا يحيل احد هاهنا  
 الاشارة اعتبار التقاير وعدم تحقق الاتحاد في المبدأ اقول مدار الجمل امران تغاير  
 في الذهن واتحاد في الخارج والتغاير في المفهوم تغاير اعتباري تأمل ولا على  
 المجموع ايضا لانه مغاير للاجزاء وليس معنى الحد بهذا الاعتبار اى اعتبار الكثرة  
 بالفعل التي هي آية عن الجمل معنى الحد ود المعقول فلا يتبادر اليه الحد بهذا  
 الاعتبار واما جهة التادى الى المحدود فيتنها بقوله لكن اذا لوحظ في الحد الى  
 ابهام احد هاهنا وهو الجنس فقيد هو بالآخر وهو الفصل حال كونه منفصلا في  
 في الجنس ووصف الجنس توصيفا لا يحيل التحصيل والقيوم كان الحد حينئذ <sup>شأن</sup>  
 موديا الى الصورة الوجدانية التي للمحدود في مرتبة الاعمال الذي يحمله العقل  
 الى الجنس والفصل وكان الحد كاسيها الى الصورة الوجدانية كما تقول  
 مثلا الحيوان الناطق في تحديد الانسان يفهم منه شئ واحد في الوجود <sup>هو</sup>  
 بعينه الحيوان الذي ذلك الحيوان بعينه الناطق في  
 الوجود ويودى الحيوان الناطق بهذا الاعتبار الى الصورة الوجدانية للانسان  
 ثلثان العقد الحلي في مثل زيد كاتب يفيد الصورة الوجدانية التي للموضوع  
 المحمول في الخارج وهي الاتحاد في المصدق الا هناك اى في العقد الحلي تركيب  
 خبره في نفسه حكم وهذا اى في الحد تركيب تفيدى بين الفرق بين الحد و  
 العقد الحلي لدفع توهم باشر من قوله ان الحد يفيد الصورة الوجدانية كالعقد <sup>الحلي</sup>

وهو ان العلم المتعلق بهما سينشئ بينهما ان يكون من قسم التصور وليس كذلك  
لان العلم المتعلق بالجزئى يقتضى وبالحد تصور وقال ان الحد يفيد تصور  
الاتحاد فقط بدون الحكم فجميع التصورات المتعلقة بالاجزاء تنفصل عن  
الحد الموصل الى التصور الواحد المتعارف بجميع الاجزاء اجمالاً وهو الحد واذ حصل  
التعريفان الحد والمحد وذهبوا لاعتبار ما دفع شك الراى وهو ان تعريف الماهية  
غير ممكن لانه لا يخلو اما ان يكون بنفسها اى بنفس الماهية او بجميع اجزائها وهو  
اى بجميع نفسها فالتعريف على كلا التقديرين لا يكون الا تفصيلاً للماهية  
لان التعريف يجب ان يكون معلوماً قبل التعريف وتفصيل الماهية حال فاذا  
كان بين جميع اجزائها ونفسها تعارض فلا محذور ثم الشك الاول من الشك و  
وشرح فى بيان الشك الثانى منه وقال ان يكون التعريف بالاعراض كما فى الرسوم  
لا علم بالحقيقة اى بحقيقة المعرفة الا العلم بالكنه والاعراض لا تعطينى  
اى العلم بالكنه لانه لا يحصل الا بالذاتيات فالاقسام للتعريف باسرها باطل  
من الحد والرسم ومن ثمنا اى من بطلان جميع اقسام التعريف ذهب الامام  
الى بدهية التصورات كلها وقال ان تصور كل احد لنفسه بدهى وهو تصور  
وبدهية الخاص يستلزم بدهية العام وفيه نظر لا يخفى على من له ادنى بصيرة  
وهو ان تصور كل احد لنفسه ليس تصور ابل هو علم حضورى تام لا يشك  
من الباطن التعريف اللفظى ذكره من المطالب المقصورية فانه يتبع في خوا  
ما هو وكل ما يتبع في جواب ما هو فهو تصور كما هو مذهب الحق لان ما لا  
مقدم على جميع المطالبات فلهذا ان التعريف اللفظى يفيد فهم المعنى من اللفظ

وايداه بقوله الا ترى اذا قلنا الغضنفر موجود فقال الخاطب ما الغضنفر <sup>بشيء</sup> <sup>يقينه</sup>  
 بالاشد فليس هناك اى في التعريف اللفظي حكم فلم تكن من المطالب <sup>بشيء</sup> <sup>يقينه</sup>  
 والبعض ذهب الى انه من المطالب المقصد يقينه لانه يقع في جواب هل  
 كل ما هو يقع في جواب هل فهو بضمديق فلا بد منه قال نعم بيان موضوعية  
 اللفظ في جواب هل هذا اللفظ موضوع لمعنى بحيث لفظي يقصد اثباته  
 بالدليل في علم اللغة فمن قال انه اى التعريف اللفظي من المطالب المقصد يقينه  
 لم يفرق بينه وبين البحث اللغوي والحوال ان الفرق بينهما ظاهر لان المقصود من  
 التعريف المذكور تفسير مدلول اللفظ والمقصود من البحث اللفظي اثبات وضع اللفظ  
 للمعنى فاین هذا من ذلك الثالث اى البحث الثالث مثل المعرف كمثل نقاش ينقش  
 شيئا في اللوح فالتعريف تصوير بحيث لا حكم فيه صراحة فلا يتوجه عليه الشئ  
 من المنوع المذكورة في المناظرة لكنه قد ينقض بانه غير مانع او انه غير جامع  
 فلا يصح قوله لا يتوجه عليه الشئ من المنوع على الاطلاق فقال في جوابه نعم هنا  
 احتكام ضمنية مثل دعوى الحدية والمفرومية والاطراد والانعكاس الى  
 غير ذلك فيجوز منع تلك الاحكام لا التعريف لكن العلماء اجمعوا على ان منع  
 التعريف لا يجوز فكانه اى اجماعهم على منع التعريفات شرعية نثبت قبل العمل بها  
 يعنى ان العلماء لما وجدوا دعاوى هنا جواز المنع ولما نظروا الى ان التعريف ليس  
 الا بصور اخص بانه اشتغالها على الدعاوى اجمعوا على عدم جواز المنع لكنه  
 لم يعملوا بالاجماع الثاني فكان اجماعهم شرعية نثبت قبل العمل بها ولذا قال  
 ينقض بابطال الطرد والعكس مثالا لبيان اصطلاحهم على هذا والمعارضة

الخلافة المعارضة الشهيرة لا يمكن تحقيقها إلا بما يتصور في الحدود الحقيقية اذ حقيقة  
 الشيء لا يكون الا واحدا بخلاف الوجود يجوز تعدد الوجود كما لا يخفى اذ لا ي  
 البحث الرابع اللفظ المفرد اذ وقع معر فافهو لا يدل بحسب الوضع على التفصيل  
 والاى وان دل المفرد على التفصيل لمجاز تحقيق قضية واحدة عند اطلاق المفرد  
 ولم يقل به احد قول لا نسلم امكان تحقق قضية واحدة على تقدير دلالة المفرد  
 على التفصيل لان القضية قسم من المركب فلا بد لتحقيقها ان يكون اللفظ مركبا  
 وهذا ليس كذلك، وايضا كلاسنا في المعرف فلا يلاحظ هنا اجزاء القضية  
 على تقدير الدلالة على التفصيل تامل ومن ههنا اى من اجل ان المفرد لا يدل  
 على التفصيل قالوا المفرد اذ اعرف بمركب تعريفا لفظيا الم يكن التفصيل المستفاد  
 من ذلك المركب مقصودا لان التفصيل يصير حينئذ مرارة لمعنى واحد  
 كما يكون في التعريف الحقيقي فلا يكون لفظيا هف ولما كان الشيخ ثقة في  
 الفن نقل قوله لتأييد قوله وقال قال الشيخ الاسماء والكلم في اللفاظ نظير  
 المعقولات المفردة التي لا تفصيل فيها ولا تركيب ولا صدق ولا كذب بل لا يقيد  
 المعنى الاى وان دل المفرد على المعنى ازم الدور لان فهم المعنى من المفرد  
 موقوف على الوضع وهو موقوف على تصور المعنى فلو دل على المعنى الدور  
 فيه نظر لان هذا الدليل بعينه جاز في الحجة بالنسبة الى اجزائها وانما  
 منسأى من المفرد الاحضار اى احضار المعنى في الذهن فقط والاعادة غير  
 الافادة فلا يصح التعريف به اى بالمفرد اللفظيا لان المراد من اللفظي  
 الاحضار فقط لما فرغ عن المعرف شرع في بحث مبادئ الحجة وقال



**الْقَضِيَّاتُ** الحكم هو التصديق كما خرج به في اول  
الكتاب منه اجمالى وهو انكشاف الاتحاد في المصدق بين الامرين اى طرفي  
القضية دفعة واحدة بلحاظ وجودها في ومنه تفصيلي وهو التمهيد بقضية  
الذي يستدعي صوراً متعددة منفصلة ملحوظة بلحاظ انبساط متعددة في  
النسبة انما تدخل في متعلق الحكم اى التصديق بالتصديق بالجمعية اى  
بتبعية الطرفين بجواب سوال مقدر وهو ان متعلق الحكم لا بد ان يكون  
مستقلاً واذا دخلت النسبة في متعلقه لم يكن مستقلاً لانها من المعاني  
الحرفية التي لا تلاحظ بالاستقلال اقول ان النسبة هي المتعلق للحكم بالذات  
لان الحكم اى التصديق عبارة عن اذعان النسبة وهو انكشاف الاتحاد وانما  
هي مودة بملاحظة حال الطرفين بل انما يتعلق الحكم حقيقة بمادة الهيئته  
التركيبية وهو الاتحاد مثلاً الذي يفصله العقل الى الموضوع والمحمول والنسبة  
فتدبر اشارة الى رد قوله ان النسبة انما تدخل لان النسبة حال كونها  
رابط بين الطرفين مأخوذة في مفهوم القضية التي هي متعلق التصديق  
فلا بد لدخولها بالذات وكونها من المعاني الحرفية لا يقتضى دخولها في المعاني  
بالتبعية ولا تسلم انها لا تلاحظ بالاستقلال كما ايد به بقوله ثم القضية التي  
متعلق التصديق انما تتم بامور ثلثة ثالثها نسبة اخبارية حاكية عن الواقع  
فان كانت الحكاية مطابقة له فالقضية صادقة والا فلا ومن ههنا يستبين  
ان من تمام القضية بامور ثلثة ان الظن اذعان بسيط اى بجانب الراجح  
فلا اى وان لم يكن اذعاناً بسيطاً لصدار اجزاء القضية هناك اى في الظن

اربعة لان النسبة الواحدة لا يكون راجعا وموجبا على املاب <sup>من</sup> هناك من النسبتين  
 لتكون احداهما راجعة والاخرى موجبة وهو اى الظن ايضا من التصديق فلو  
 لم يكن الظن ادعانا بسيطا يلزم ان يكون اجزاء القضية راجعة ولم يقل به احد <sup>من</sup> الماثلين  
 زعموا اشارة الى فساد قولهم كما ينبغي ان الشك متعلق بالنسبة التقيدية <sup>التي</sup>  
 تقيد بها البرهنة نوع بالجهول وهو مورد الحكم ويسمونه بالنسبة بين <sup>بين</sup> اى بين  
 الوقوع واللاوقوع فاذا صادف تصديقا ينبغي ان يكون <sup>من</sup> هذه الاجزاء اربعة فلهذا  
 ان القضية لا تتم بالثلاثة ولما كان مرادهم من نقل هذا <sup>من</sup> صلب المتأخرين <sup>وهذا</sup> قد  
 شج في رده وقال انجبني قولهم متغاير متعلق الشك والتصديق <sup>بما</sup> فلهذا وان  
 التردد والاعتناء بالنسبة في صورة الشك لا يقوم بحقيقة ما <sup>من</sup> متعلق بالوقوع  
 واللاوقوع لان التردد في صورة الشك ليس في نفس النسبة بل التردد في وقوعها  
 وعدم وقوعها فانما يراه في الصورين اى صورة الشك والتصديق واحدهما  
 الوقوع واللاوقوع وانما لا يراه في الابدالك بانه ادعاني كما في التصديق او تردده  
 كما في الشك فقول القدماء وهو ان القضية انما تتم باسمي ثلثة هو الحق  
 انتهى نأى في قول الذي سار الشك على سبيل المعارضة وهو ان المعلومات  
 الثلثة التي هي جميع اجزاء القضية متحققة في صورة الشك مع انها  
 القضية غير متحققة <sup>منها</sup> على ما هو المشهور من ان متعلق الشك غير متعلق  
 بالتصديق قيل في حله اى مثل الشك ان القضية بالنسبة الى تان <sup>المتعلق</sup> بالعلوق  
 اكل بالمرض واه الكل بالذات فهو مجموع تلك المعلومات <sup>بما</sup> كالكتاب بالنسبة الى  
 الحيوان الناطق كل بالمرض والانسان كل بالذات فمتحقق <sup>بما</sup> الحيوان الناطق

فلا يلزم تحققة

يستلزم تحقق الانسان لا الكاتب بل لا بد لتحقيقه من قيام المبدء بالكل  
 بالذات اقول في حله على ما تقدمت به من ان القضية عبارة عن متعلق  
 التصديق والتصديق غير مقصود في صورة الشك فلا يكون هناك قضية  
 ولذا قال فيجب ان يعتبر لتحقيق القضية امر اخر بعد الوقوع وليس هو الا  
 ادراكه اى الادعاء بالوقوع وذلك الادعاء خارج عن القضية لانها  
 عبارة عن متعلق التصديق وهو جزء من التصديق اجماعا فلا يعتبر لتحقيق القضية بل هو  
 من الداخل والخارج وهذا غير جائز الا ان يقال له لا يجوز ان يكون ادراكه  
 شرطا لتحقيقها فلا يلزم المحذور واخذ الوقوع بشرط الايقاع يصح المجعولة الذ  
 وهو محال جواب سوال وهو انه يجوز ان يكون الوقوع مشروطا بالايقاع فلا  
 يلزم زيادة اجزاء القضية على الاربعة والجواب انه لو اخذ الوقوع بشرط  
 الايقاع يلزم ان يكون وقوع الذى هو ذات القضية مجهولا بالايقاع وهو محال  
 وايضا لو كان الايقاع شرطا لتحقيق القضية فينبغي ان يتحقق مفاد القضية قبل  
 الايقاع وليس كذلك كما قال الصم والافادة اى افادة القضية وهى احتمال  
 الصدق والكذب متقدم على الايقاع فلا دخل للايقاع في تحقق القضية والقضية  
 اى الحال ان القضية ليست منقطعة التحصيل بعد ها اى بعد الافادة فاعبأ  
 تتعلق الايقاع بالوقوع لتحقيق القضية مما لا دخل له في تحصيل هذه الحقيقة فالحق  
 عنده ان قولنا زيد هو قائم قضية على كل تقدير من الادعاء والشك والظن  
 فانه يفيد معنى محتملا للصدق والكذب اقول لان سلم افادة معنى المذكور  
 في صورة الشك لان مدار تحقق المعنى المذكور هو الحكاية وهى منتف في صورة

الشك وما قال المصنف في صورة الشك انما التردد في مطابقة الحكاية لا في اصل  
 الحكاية وانما المصنف ليس على ما ينبغي فاقول نعم القضية المعتمدة في العلوم هي التي  
 تاتي بها الادعاءات جوابا لمقتضى ما هو ان القضية اذا كانت متعقبة في  
 صورة الشك في اوجه عدم ذكرها في بحث القضايا تقرير الجواب نعم ان القضية  
 متعقبة في صورة الشك لكنها غير معتبرة في العلوم لان المقصود من العلم  
 تكميل النفس ولا تكميله بل هو تكميل الشك كما قال اولا كمال في تفصيل الشك الثاني للفرق  
 هذا اي كون زيد هو قائم قضية على تقدير الشك كما هو المبرر مع عدم ان كان  
 التفتيش اقول ليس هذا بتحقيق لما امرنا ان لا نخرج عن بيان اجزاء القضية شرعا في  
 بحث الرابط تمهيد للتقديم الا في اقول ثم ان كانت الاجزاء ثلاثة فتحقق ان تدل  
 عليها اي على القضية بثلاث عبارات كما في قولنا زيد هو قائم اذا كان الا  
 كذلك فالدال على النسبة يسمى رابطا كما ان الدال على الطرفين يسمى بالوضوح  
 والمجرب وفي لغة العرب وبما حذف الرابط اكفاء بهلازمات اعربت بدالة  
 عليها الجواب سوال وهو انه اذا كان حقا ان يدل عليها بثلاث عبارات  
 فبغير ان لا يكون زيد قائم قضية تامة لعدم ذكر الجزء الثالث تقرير الجواب  
 ان الجزء الثالث وهو عبارة عن الرابط محذوف في القول المذكور اكفاء  
 دلالة التزامية لان الرفع على زيد قائم في القول المذكور اعراب المعتد  
 والجزء الرابع خارج عنه فالدلالة عليه التزامية فتسمى القضية حينئذ شاملة  
 لاثنتي العبارتين في الجزءين وبما ذكرت الرابط في القضية فتسمى ثلثية ثم  
 اعلم ان الرابط لا بد ان يكون اداة لدلالة على النسبة الغير المستقلة

لكنها قد تكون اسما وقد تكون كلمة فلان فع ههنا قال والمذكور في القضية وانما  
اداة لكنه ربما كان في قالب الاسم كوني تولنا زيد هو عالم اقول لو كان هذا جائزا  
لا ترفع الامناعن الا لفاظ لان هو اسم والاسم موضوع لمعنى مستقل فينبغي  
ان لا يكون مدلوله غير مستقل وحاصل الجواب ان الرابط ما دام تكون اداة  
لكنه قد استعير لها الاسم فيكون في قالبه كما في المثال المذكور وقد استعير لها  
الكلمة فتكون في قالبها كما يسمى ويسمى الاسم المستقارا بعبارة غير زمانية اي عدم فهم الزمان منها فان  
في اليونانية وهست في الفارسية منها اي من غير الزمانية وربما كان المذكور في قالب الكلمة  
كما في تولنا زيد كان قائما ويسمى رابطة زمانية لفهم الزمان منها ما فرغ عن تقسيم  
القضية باعتبار الرابط شرع في تقسيمها باعتبار الحكم وقال والقضية ان حكم  
فيها بثبوت شئ شئ او نفيه عنه فحلية لاشتمالها على الحمل والا اني لم يكن الحكم  
فيها بثبوت شئ اه بل يكون الحكم فيها بتعليق احد الجزئين بالآخر في الوجود او  
نفيه فشرطية ويثبت اسما في اجزاء القضية فيها بحسب حالها وقال ويسمى الحكم  
عليه موضوعا في الحلية ومقدما في الشرطية ويسمى المحكوم به محمولا في الحلية  
وقالبا في الشرطية ووجه تسميتها ظاهرا وبينا اسما في الاجزاء لاطهارا امتياز  
الحلية والشرطية بحسب اسما في الاجزاء ايضا واعلم ان الاختلاف الان لا دخل  
له في الايصال الى الجمول مستخدم ذكر المص لاظهار ما هو الحق عنده وان عد لغوا  
قال اعلم ان مذهب المنطقيين ان الحكم في الشرطية بين المتقدم والتالي بالانقضاء  
او الانفصال ومذهب اهل العربية انه اي الحكم في الجزاء والشرطية المستند  
اي في الجزاء بمنزلة الحال والظروف فمعنى قولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار

موجود على مذهبهم ان النهار موجود حال كون الشمس طالعت او وقت طلوعها  
 ذكره السكاكي في المفتاح قال السيد قدس سره نقل قول السيد تائيد الكذب المنطقي  
 لانه ثقتي هذا الفن وقول الثقة بسند الاول هو للقطع بصديق الشريعة مع  
 كذب التالي في الواقع كقولنا انك زيدا حال كان ناهقا فلو كان الخبز هو التالي لم يتصور  
 صدقها مع كذب اي كذب التاكيد ضرورة استلزام انتفاء المطلق انتفاء المقيّد يعني اذا  
 انتفى كون زيد ناهقا مطلقا في نفس الامر انتفى كون زيد ناهقا على تقدير كونه حارا  
 ايضا لما كان قول العلامة في هذا المقام مخالفا لقول السيد نقل قول العلامة  
 رد على السيد وقال قال العلامة الدواني كذب التالي في جميع الاوقات الواقعة  
 لا يلزم منه اي من هذا الكذب كذب اي كذب التالي في الاوقات التمهيدية فالتاكيد  
 في جميع اوقات قد ريفها حاريرة زيد ثابتة له وان كانت بحسب الاوقات التمهيدية  
 مسلوقة عنه لا ترى تائيد لقول العلامة زيد قائم في ظني انه يكذب بانتفاء التاكيد  
 في الواقع قيل كذب القائل لازم لان انتفاء المطلق يستلزم انتفاء المقيّد لان المقيّد  
 المطلق مع قيد زائد فاجاب عنه بانه وما ذكر من الاستلزام اي من استلزام انتفاء المطلق  
 المقيّد فسلم لكن لا نسلم ان المطلق هنا منتف وهو قيام زيد سواء كان في نفس الامر  
 او في ظن القائل فانه لما خذله جبراهم بما في نفس الامر وفي ظن القائل بل المطلق هنا متحقق  
 في المقدم الثاني كما هو الظاهر من منطوق القول المذكور فانيته ما يقال في هذا المقام ان العبارة  
 غير متضمنة لتاكيد ذلك المعنى مطابقة ولا خيرة فيه لان التضمن في الاستلزام ايضا مستعمل في  
 العلم وبمثل ذلك يخجل شبهة معدوم التظهير وهي ان زيدا معدوم التظهير صادق مع ان  
 الاستلزام المذكور يقتضي ان يكون قول المذكور كاذبا وجبراهم الحل المنع يعني لا نسلم ان المطلق  
 هنا منتف لان المطلق اعم من ان يكون معدوما في نفسه او معدوما باعتبار تظهيره

فإما تنفي هو الفرق الأول من استثناء فرد كما يلزم استثناء المتعلق يجوز تحقيقه في فرد  
 آخر وهو غير متصف أقول أنهم ومنهم المحقق الدواني هذا تهديد لبيان حقيقة هذا  
 المنطقيين وهو أن الحكم في الشرطية بين المقدم والتالي جواز الاستلزام شيء  
 لتقيضه كاجتماع التقيضين يستلزم لرفع التقيضين وللتقيضين كما في  
 قولنا إن لم يكن شيء من الأشياء موجود كان زيد قائما وليس قائما بناء على  
 استلزام محال لها لا وتشبها بذلك الجواز في مواضع عديدة منها في جواب <sup>الطرفة</sup>  
 العامة الورود والمشهورية من أن المدعى ثابت ولا تقيضه ثابت لأن ارتفاع  
 التقيضين محال وكما كان تقيضه ثابتا كان شيء من الأشياء ثابتا لأن تقيضه  
 أيضا شيء ينتج منه فكلما ذكرنا ثابتا كان شيء من الأشياء ثابتا وتنعكس النتيجة كذلك التقيض  
 الوتر إذا لم يكن شيء من الأشياء ثابتا كان المدعى ثابتا لأن المدعى أيضا شيء  
 وثابت أو جميع الأشياء يستلزم استثناء المدعى وعلى هذا التقدير يلزم شروطه صحة  
 وفي هذه المغالطة المقدم وهو كذا لم يكن شيء من الأشياء ثابتا محال لأن الاستلزام  
 استثناء الواجب أيضا واستثناء محال وهذا تهديد للفتنة قول لو كانت الشرطية قد  
 لا يثبت في الجزاء كما هو من قبيل أهل العربية لزوم اجتماع التقيضين في نفس الافتراض  
 إذا كان المقدم ملزوما لها أي التقيضين كما في قولنا إذا لم يكن شيء من الأشياء  
 ثابتا كان زيد قائما وليس قائما كالمقدم في هذا التقدير ملزوم التقيضين وهو  
 قيام زيد وعدمه ولا يلزم ذلك عند المنطقيين لأن أحد ما ليس فيهما إلا  
 عندهم بل بين ما لهما متافقيين يلزم استلزام المقدم المحال للتناقضين ولا قبا  
 فيه فإن قولنا زيد قائم وقت عدمه شيء من الأشياء يناقض قولنا زيد ليس

بقائهم في ذلك الوقت يعني على تقدير تجويزهم استلزام الحال بما لا يصح ان يقال كلما  
 لم يكن شيء من الاشياء قابلاً كان زيد قائماً وكلما لم يكن شيء من الاشياء ثابتاً  
 كان زيد ليس بقائم يعني على تقدير تجويزهم يصح ان يقال كلما لم يكن شيء من الاشياء  
 ثابتاً كان زيد قائماً وكلما لم يكن شيء من الاشياء ثابتاً كان زيد ليس بقائم وعلى مذهب اهل  
 العربية يكون المقدم لم يكن شيء من الاشياء قيداً للمسند في الجراء وهو قائم وليس قائم  
 فيصير معناه زيد قائم في وقت عدم شئ من الاشياء وليس بقائم في ذلك  
 الوقت فعلى تقدير الاستلزام يكون كلاهما متحققان في نفس الامر وهو محال  
 المستلزم للمحال محال فعلم ان مذهب اهل العربية باطل وذلك بدعي اي لزوم  
 اجتماع التقيضين على تقدير كون الشرط قيداً للمسند في الجراء بدعي لا مستورة  
 فيه واما اذا كانت الكثرة في الشرطية بالانفصال بين النسبتين فلا يلزم ذلك لانهما  
 اجتماع التقيضين فان تقيض الانفصال حينئذ زعم لا وجود انفصال شرطي  
 انفصال كان لان الكثرة على هذا مذهبهم في قولنا كلما لم يكن شيء من الاشياء قابلاً كان  
 زيد قائماً اي المقدم والاولى قد تقيض على هذا التقدير ليس بالمتعة كلما لم يكن  
 شيء من الاشياء ثابتاً كان زيد قائماً او اما قولنا كلما لم يكن شيء من الاشياء ثابتاً  
 لم يكن زيد قائماً تقيض كما في الجواب وجود انفصال آخر وهو ليس بتقيض لان انفصال  
 الاول واذا كان الامر كذلك فذهب المنطقيين هو الحق فيحصل ما فرغ من  
 تقسيم التقيض بالنسبة الى الاقسام الالوية شرع في تقسيم الكمية باعتبار الموضوع  
 وقال الموضوع لا يخفى ان كان شيئاً كما في قولنا زيد قائم فالتقيض تقيض للموضوع  
 وموضوعه حقيقة مخصوصية وان كان كلياً كما في قولنا الانسان كاتب فان حكمه على امر



على الكلي من حيث هو بلا زيادة شرط عليه حتى عن قيد الاطلاق فمهمة  
 عند القدر ما يجري عليها احكام العموم والخصوص كما تقول الانسان نوع  
 والانسان كاتب وتخلوها عن الشئ يسمى هذه التسمية وان حكمه على  
 الموضوع الكلي شرط ان هذا الذي تسمى قطعية لكون الموضوع فيها طبيعية من  
 الطبايع اى المخلوقة من حيث الاطلاق من غير ان يؤخذ الاطلاق قيد تجري  
 فيه احكام الخصوص فقط لكون الوحدة الذاتية ما خذ فيه وان حكم فيها  
 اى فى القضية على ان اى على افراد الموضوع الكلي فلا يخلو ان بين فيها كمية  
 الافراد في صورة كميته الافراد بالكم كالا او بصفا مسورة لاشتغالها على السور  
 وما به البيان اى للفظ المال على كمية الافراد يسمى سور لان السور فى اللغة  
 يقال المبحر به وقد يذكر السور في جانب المحرل وتسمى القضية مشقة لا يشترط  
 السور من موضوعه وهذه القضية وان كانت غير معتبرة لكنه ذكرها  
 لبيان الالاب وان لم يبين كمية الافراد فيها فمهمة عند المتأخرين والفرق  
 المهمتين نظام لان الحكم فى الاولى على الطبيعية وفى الثانية على الافراد ومن  
 اى من عدم بيان كمية الافراد فيها ارجح ان تعبيرها بالكمية والجزئية قالوا انها  
 فلازم الجزئية لان الجزئية تصدق على تقدير تعبيرها بالكمية ايضا وان كان ضمنيا ولما  
 كان مذهب اهل التحقيق فى هذا الباب مخالفا للثوارون بينه ولا ويره ثانيا  
 وقالوا لعل مذهب اهل التحقيق ان الحكم فى المحصورات على نفس الطبيعة كما  
 فى الطبيعية والمهمة القديمة لانها الحاصل فى الذهن حقيقة لان الكلي لا يمكن  
 من جوده الا فى الذهن لا من ظرفه فهو معلوم بالذات والجزئيات معلومة بالعرض

لان المبررات الخارجية لا يكون محمولها في الذهن الا كذلك فليست محكوما  
 عليها الا كذلك اي بالعرض الآن شرع في بطلان هذا المذهب وقال وربما  
 يراجعني فظن انه لو كان كذلك اي لو كان الحكم على نفس الحقيقة لا يقتضي الايجاب  
 وجود الحقيقة حقيقة اي بالذات فان المثبت المحكوم عليه حقيقة مع انها  
 قد تكون في الحقيقة الموجبة عدمية كما في قولنا اللاهني باطل قد يكون سلبية  
 كما تقول ما ليس بي فهو محماد والموجبة في كلا الصورتين معادقة وصلة  
 بدون وجود الموضوع خلاف ما قالوا من ان ثبوت شئ شئ يقتضي ثبوت  
 مثبت له فعلم من هذا ان الحكم على الافراد والذات قال فالحق اي الامر الثابت  
 ان الافراد وان كانت معلومة بالوجه كنهها محكوم عليها حقيقة وايضا القول  
 المذكور به انه لا ترى الى الوضع العام الذي يكون بالمحاطة المفهوم الكلي والمفهوم  
 له الخاص وهو الجزئي كما في المضمرات فان المعلوم بالوجه وهو الجزئي المعلوم  
 بواسطة الكلي هو الموضوع له حقيقة فعلم ان المعلوم حقيقة لا يقتضي ان يكون  
 محكوما عليه كذلك كما اذعم اهل التحقيق والجواب اي جواب اهل التحقيق ان  
 مفاد الايجاب مطلقة اعم من ان يكون تحصيليا او عدليا او سلبيا كما في المحصلة  
 والمعدولة والسالبة الموضوع هو الثبوت مطلقا سواء كان بالذات وبالعرض  
 للطبيعة او للافراد وكل حكم ثابت للافراد ثابت للطبيعة في الجملة اي في ضمن  
 الافراد اما انه لما اذا اولا وبالذات للطبيعة او للافراد مفهوم رائد على الحقيقة  
 اي على حقيقة الايجاب فتأمل اشارة الى الفرق بين المحكوم عليه والمثبت له لا  
 الحكم فترفع على العلم دون الثبوت فلا يلزم ان يكون المحكوم عليه بالذات هو

المثبت له بالذات تامل لما فرغ عن بطلان مذهب ادب التحقيق شرع في بيان  
 المحصورات وقال المحصورات اربع احدها الموجبة الكلية وهي التي ذكرتها  
 على كل الافراد بالاجاب وسورها كل الافراد ولا تستغراقها الانسان  
 وثانيها الموجبة الجزئية التي حكم فيها بالاجاب على بعض افراد الموضوع فهو بعض  
 الانسان كاتب وسورها لفظ بعض ولفظ واحد كقولنا واحد من الخيول انسان  
 وثالثها السالبة الكلية وهي التي حكم فيها على كل افراد الموضوع بالسلب كقولنا  
 لا شيء من الانسان يحرق وسورها لا شيء ولا واحد نحو لا واحد من الانسان  
 بفريس وقوم النكرة تحت النفي ايضا من سورها لا شيء في الدار واليه  
 السالبة الجزئية التي حكم فيها على بعض الافراد بالسلب وسورها ليس كل فرد  
 كل حيوان بانسان وليس بعض نحو ليس بعض الانسان بفريس وبعضه ليس بفريس  
 الانسان ليس بفريس والفرق بينهما ان سورا الاول يدل على رفع الاجاب الجزئية  
 بالمطابقة وعلى السلب الجزئي بالانزاع والثاني والثالث بالعكس في كل لغة  
 يختصها اي ذلك اللغة لما فرغ عن بيان المحصورات اربع شرع في بيان ما يتعلق  
 بها وقال تهمزة اي مبصر للطلب قد جري عادة بانهم يعيدون عنوان الموضوع  
 بج وعين الحول بسبب الاختصار وعدم التخصيص بادة من الموارد والاشهر عند  
 التلفظ بهما اسماء مركبة مثل الجيم والباء كالمقطعات القرآنية  
 ويدل القرينة على ذلك انهم يعيدون بالجيم والجممية والباء والباءية ويقولون  
 كل جيم باء وكل باء جيم ويريدون منه ما اصطالحوا عليه من الموضوع والحول  
 في الجملة انهم اذا ارادوا التعبير عن الموجبة الكلية مثلا لاجراء الاحكام جزموها



اذا كان الموضوع جنسا نحو كل حيوان جسم وقد تكون الافراد اعتبارية كالجسمان  
 الجنس غير فانه اخص من مطلق الحيوان بحسب الاعتبار لا بحسب الفعل  
 الآن شيخ المص في بيان ان المعتبر والمستعمل من الافراد ما هو وقال الان لهما  
 في الاعبة والاستعمال القسم الاول من الافراد لان المنطوق العلم حكيم النبي بحيث في ماضى الوجود  
 وهي التوحيده عليها عنوان الموضوع بالفعل فلذا اعتبر الشيخ صدق عنوانه عليها  
 بالفعل وهو الحق عند المص ايضا ولما كان مذهب الفارابي مخالفا للعرف واللغة  
 نقله لبيان وجه ضعفه وقال نقل الفارابي الملقب بالعلم الثاني اعتبر صدق  
 الموضوع ان ما يعبر به عنه على فاته اى على افراده بالامكان حتى يدخل في كل  
 اسود الرومي ايضا لا مكا صدق الاسود عليه لان بياضه بالفعل لا ينافي مكان  
 السواد والشيخ لما وجد اى مذهب الفارابي مخالفا للعرف واللغة لان  
 لا يطابق على النطقية في العرف واللغة بل على الجسم النامي اعتبر صدق قوله  
 الموضوع عليها بالفعل الوجود الخارجي وفي القرض الذهني بمعنى ان العقل يعتبر انفسها  
 اى الافراد بان وجودها بالفعل اى في وقت من الاوقات في نفس الامر كقول  
 كذا سواء وجد او لم يوجد في وقت من الاوقات وقوله بمعنى ان العقل  
 يعتبر آراء جواب سوال مقدم وهو ان المحل يقضي الاتحاد في الخارج وهو غير  
 ملحوظ فكيف يحل عليه فالذات الخالية عن السواد دائما لا تدخل في كل اسود لانه  
 لم يتصف بالسواد في وقت من الاوقات على راي الشيخ لعدم صدق عنوان الموضوع  
 بالفعل ومن قال بان قولها اى الذات الخالية عن السواد على رايه في  
 كل اسود فقد علم من قلة تدبره في بعض عباراته جواب سوال مقدم

ان شارح المطالع ذهب الى ان الذات المتخالفة عن السواد دائماً داخل في كل اسود  
 على مذهب الشيخ وتقرير الجواب ان الشيخ لم يقل به واما شارح المطالع فقد  
 غلب في بعض عباراته عن قلعة تدبره في لفظ الفرض الذهني الواقع في عبا الشيخ  
 وفهم منه هذا القائل تعميم الموضوع وقال اعم من ان يكون اتصافه بحسب نفس الامر  
 او بحسب العقل وان لم يتصف في الواقع حتى يدخل الروعي وليس كذلك بل هو  
 الشيخ تعميم وجود الموضوع يعني ان الافراد التي يتصف بعنوان الموضوع في نفس  
 الامر بالفعل بعد فرض وجودها سواء كانت موجودة في نفس الامر او لا فالافراد  
 التي لم يتصف بالسواد في وقت من الاوقات وان امكن اتصافها ليست بالذات  
 في كل اسود وان فرضها العقل اتصافها بما مل بها الذات المعدومة التي هي  
 اسود بالتمثيل بعد الوجود داخل في ذواتها سواء كان هو موضوع  
 الحقيقة فيتم تخرج عن هذه الكليّة لان موضوعها غير موجود بالفعل وبما حصل  
 الجواب ان موضوع الحقيقة داخل في ذاتها لان موضوعها بعد الوجود متصف  
 بالسواد بالفعل تامل البعث الثالث المحل اتحاد المتضايفين في مفهوم العقل  
 اعم في المفهوم والاتحاد بحسب نحو ان موضوع الوجود اعم بحسب المصادق اتحاد  
 بالذات كما في جمليات الذاتيات نحو قولنا الانسان حيوان او ناطق او بالقرن  
 كما في محل العرضيات نحو الانسان كاتب والمحل هنا باعتبار قيام المبدأ بالموضوع  
 لما فرغ عن تعريف المحل شرع في تقسيمه فقال وهو اما ان يعني به ان الموضوع  
 بعينه المحمول يعني ان عنوان الموضوع بعينه عنوان المحمل فيسمى المحمل الاول  
 لان ثبوت الشيء لنفسه ضروري كما تقول زيد زيد وقد يكون المحل الاول

نظرا ايضا اذا كان بين الموضوع والمحمول تغاير بحسب الظاهر نحو الوجود ماهية دفع  
 لما توهم من ان الاولى ربما يكون ضروريا او يقتصر التطرف فيه اى في الحمل على محمول <sup>التحاد</sup>  
 في الوجود اى في المصادق نحو الانسان كاتب فيسمى الحمل الشائع المتعارف شيوع  
 استعماله وتعارفه وهو الذي يكون الموضوع فردا للمحمول نحو الانسان نوعا  
 هو فرد للموضوع فردا للمحمول نحو الانسان حيوان وهو المعتبر في العلوم لانه  
 المفيد الآن شرح في تقسيمه باعتبار المحمول وقال وينقسم المنة اذ بحسب  
 كون المحمول ذاتيا او عرضيا الى الحمل بالذات يعنى ان كان المحمول ذاتيا للموضوع يسمى  
 الحمل بالذات كما في قولنا الانسان حيوان وباعرض ان كان المحمول عرضيا للموضوع  
 كما في قولنا الانسان كاتب واما حمل الذات على الفرد كما في قولنا زيد انسان فيحمل  
 بالذات وهو ظاهر بعد الفراغ عن التقسيم المذكور شرع في تقسيم اخر له باعتبار حمل  
 المحمول بواسطة حرف او دونه وقال وقد ينقسم الحمل المتعارف بان نسبة المحمول الى  
 الموضوع اما بواسطة في او دونه نحو زيد في الدار وزيد ذو مال وزيد له الفرس <sup>فهو</sup>  
 الحمل المسمى بالاشتقاق في اصطلاحهم ولا مناقشة في الاصطلاح او بلا واسطة  
 اى يكون نسبة المحمول الى الموضوع بلا واسطة المحرور في المذكور وهو المذكور وهو  
 المحمول بعلى نحو الحيوان محمول على الانسان فهو الحمل المسمى عندهم بالمواطاة تكون  
 الموضوع والمحمول موافقا في الصديق والاشبه بالحق وان اطلاق الحمل عليهما بالاشترا  
 القضي واما معنيهما فيختلف واما ان كان الحمل الاول غير مختص بمفهوم دون مفهوم <sup>ل</sup>  
 اعمدان كل مفهوم يحل على نفسه بالحمل الاولى نحو الانسان انسان والحيوان  
 حيوان والجسم جسم والجوهر جوهر والعرض عرض وغير ذلك ومن هناك

اى من حمل كل مفهوم على نفسه لتسمع ان سلب الشئ عن نفسه محال لان شئ له  
 لنفسه ضرورى والا لم يكن الشئ شيئا بل قد يكون غير نفسه هف بقى  
 الكلام فى الحمل الشائع وبين حاله بقوله ثم طائفة من المفهومات وهى التى تعرض  
 لمباحضة من مبادئها تحمل على نفسها حملا شائعا كالمفهوم والممكن العام <sup>الها</sup> <sub>محمول</sub>  
 فيقال المفهوم مفهوم لان عروض المبدأ يستلزم صدق المشتق وطائفة لا تحمل  
 على نفسها بذلك الحمل وهى التى لا تعرض لها خصصة منها بل تحمل عليها نقائضها <sup>الها</sup>  
 يلزم ارتفاع النقيض كالجبرئى واللامفهوم فيقال الجبرئى كل واللامفهوم مفهوم  
 ووجه حملها ظاهر ثم اعلم ان المفهوم لا يخلو اما ان يكون مبدأ الاشتقاق  
 فيه متكرر النوع فهو من الطائفة الاولى والا فمن الثانى والكل المتكرر بالنوع  
 عبارة عن الكلى الذي يتحقق فى ضمن الافراد مرتين مرة بانه عين حقيقة فيكون  
 محمولا بالمواطاة ومرة بانه عارض له فيكون محمولا عليه بالاشتقاق كالشجرة  
 فيقال العشرة عشرة وذو عشرات ومن ههنا اى من اختلاف حمل المفهوم على  
 نفسها اعتبر فى التناقض اتحاد نحو الحمل فوق الوحدات الثمانية الذاتات اى  
 المشهورات فم لو اكتفى بالوحدات الثمانية فى التناقض لزم اجتماع النقيضين  
 فيم مثل قولنا الجبرئى جبرئى والجبرئى لا جبرئى لتغاير نحو الحمل لما فرغ من بيان <sup>الحمل</sup> اقتضا  
 ومواد تحققها شرح فى بيان ما يرد عليه وجوابه وقال وههنا اى فى مقام الحمل  
 وهو ان الحمل محال فلا يكون له اقسام ولا يكون هو شرطا من شرائط التناقض  
 لان ما لا يكون له وجود فى نفسه لا يتحقق فى ضمن الافراد ولا يكون شرطا لغير  
 لان مفهوم ج فى قولنا ك ج ب اما ان يكون عين مفهوم ب او يكون غيره و



الحال ان العينية تنافي المفارقة المعتبرة في مفهوم الحمل والمفارقة تنافي الاتحاد  
 الذي هو احد المداين لتحقيق الحمل فلا يكون الحمل متحققا لانتفاء الكل بانتفاء  
 الجزء وبين الجواب باختصار الشق الثالث وقال وعمله ان التقاير من وجهه اى  
 بحسب المفهوم لا ينافي الاتحاد من وجه آخر اى بحسب المصادقات كما في قولنا  
 الانسان حيوان فلا شك في تحقق الحمل تامل نعم يجب ان يؤخذ المحمول لا بشرشي  
 من الاتحاد والتقاير في المتعارف حتى يتصور فيه امران جواب لسؤال مقدرو  
 ان الحمل الاول ينبغي حينئذ ان لا يتحقق في مثل قولنا الانسان انسان لانتفاء  
 احد المداين وهو التقاير فاجاب عنه بانه يجب ان يؤخذ المحمول لا بشرشي  
 حتى يتصور فيه امران الاتحاد والتقاير تامل وكما علم ان الحمل المتعارف ما يكون  
 الموضوع فيه فردا للمحمول وفردا للموضوع فردا للمحمول لكن لم يعلم ان المعتبر فيه  
 ما اذا فقال المعتبر في صدق الحمل المتعارف صدق مفهوم المحمول على الموضوع بان  
 يكون المحمول قائما للموضوع كما في قولنا الانسان حيوان اذ ينتمي المحمول بوصفا  
 قائما بالموضوع بان يكون مبدأ المحمول منضميا بالموضوع كما في قولنا الانسان كائن  
 او المحمول منتزعا عن الموضوع بلا اضافة امر اخر يعني يكون منشاء اندر انتم بنفس  
 ذات الموضوع كما في قولنا الاربعة زوجة او منتزعا باضافة كما في قولنا السماء  
 فوقنا فالفرقية فيه منتزعة عن السماء بالاضافة الى ساكنين الارض فنبوت الزوجة  
 الخمسة لا يستلزم صدق قولنا الخمسة زوجة جواب لسؤال وهو انه اذا فر  
 زوجية الخمسة بانها وصف قائم بالخمسة وتخل عليها ويقال الخمسة زوجة  
 فينبغي ان يكون القول المذكور صادقا لان الحمل يقتضي الاتحاد واذا كان

المحمول متحد مع الموضوع في المصدق فيكون القول المذكور صادقا والحال انه كاذب  
 وتقرير الجواب ان ثبوت الزوجية الخمسة على تقدير الفرض لا يستلزم صدق  
 القول لان الموضوع هنا في نفس الامر غير متصنف به فلا يكون صادقا الا الصدق  
 عبارة عن المطابقة مع الواقع وهي منتفية هنا البحث الرابع من المباحث المتقدمة  
 بالمحمول وفيه نكات الاولى ثبوت شئ شئ في ظروف سواء كان خارجيا او  
 ذهنا فرع فعلية اى وجود ما ثبت له الشئ في ظروف ومستلزم لثبوته اى  
 لوجوده في ذلك الظروف كانه تمهيد لتقسيم القضية الى الذهنية والخارجية  
 ولذا قال فتمت اى من الشئ ما ثبت لاهر ذهني تحقق في الذهن بلا اعتبار  
 معتبر كما في قولنا الانسان كلي وهي الذهنية لوجود موضوعها في الذهن وهو  
 كلي بلا اعتبار معتبر اولا وذهني مقدر انهم من ان يكون محققا او قد وجوده و  
 هي الحقيقية الذهنية او ثبت لاهر خارجي تحقق كقولنا الانسان كاتب وهي الخا  
 لان ثبوت الكتابة التي هي عبارة عن حركة الاصابع ثابت للموضوع في الخارج  
 او ثبت لاهر مقدر في الخارج اى فرض وجوده فيه نحو كل غنقاء طائر وهي  
 الحقيقية الخارجية او ثبت للمحمول للموضوع مطلقا من غير اعتبار الخارج والذ  
 والمحقق والمقدر هي الحقيقية على الاطلاق كالقضايا الهندسية نحو زوايا  
 المثلث مساوية للقائمتين والزوايا المتقابلة الحادثة من تقاطع الخطين متسا  
 والحسابية نحو الاربعة زوج والنخبة فرد لما فرع عن بيان ثبوت المحمول للموضوع  
 في بيان سلبه عنه وقال واما السلب اى سلب المحمول عن الموضوع فلا  
 يستدعي وجود الموضوع بل قد يصدق السلب بانتفاءه ايضا اعلم ان السلب

على قسمين سلب الشيء في نفسه وسلب الشيء عن الشيء اما الاول فيصدق بقية  
واما الثاني فلا يصدق بدون وجود الموضوع كالايجاب لان المعدوم لا يند  
البيه من الايجاب والسلب كما هو ظاهر من سياق الكلام وقولهم شريك<sup>دي</sup> اليا  
ليس بوجود سالب صادق لعدم وجود الموضوع ليس على ما ينبغي لان  
سلب الوجود ههنا عن عنوان شريك البارى وما ذاته فهو معدوم محض  
لانتمثال لا يسند اليه شى من الايجاب والسلب امل نفهم تحقق مفهوم السالبة  
في الذهن لا ي<sup>ك</sup>كون الا بوجوده فيه اى في الذهن حال الحكم  
فقط جواب سوال مقدر وهو ان السلب لا يصدق بانتفاء الموضوع لعدم  
صحة الحكم بالسلب على المعدوم كما مر انفا وتقريرا الجواب ان المراد من ذوالا  
بل قد يصدق بانتفاءه صدق السلب في الذهن بانتفاء الموضوع في  
الخارج كما في قولنا شريك البارى ليس بوجوده لكن صدقه في الذهن لا يكون  
الا بوجود الموضوع فيه حال الحكم اقول هذا ايضا غلط لان الوجود في الذهن  
عبارة عن تصور الشيء فينبغي ان يكون سوجدا قبل الحكم والا يلزم الحكم على  
المجهول او المعدوم وكلاهما باطل النكتة الثانية الحان من حيث هو محال ليس  
له صورة في العقل لا بعنوان الحان فهو معدوم ذهنا وخارجا بحسب المبدأ  
اقول ان المحال يحل على نفسه بالحل الاولى ويقال المحال محال والتبوت<sup>مطابقا</sup>  
يقضى وجود الموضوع ولان كان في الذهن كيف يصح قوله وهو معدوم  
فهنا اللهم الا ان يقال ان المحال من حيث هو باطل مع قطع النظر عن  
كونه متصورا بعنوان المحال ليس له صورة وحل المحال على نفسه باعتماد

تصوره بعنوانه من هنا أي من أن الحال من حيث هو ليس له صورة في  
العقل ثبوت أن كل موجود في الذهن حقيقة موجود في نفس الأمر لأن <sup>هذه</sup> الذهن  
موجود في نفس الأمر فالوجود في الذهن موجود فيه ولما الحال فليس له وجود  
في الذهن فلا يحكم عليه أي على الحال إيجابا بالامتناع بأن يقال الحال  
متشع الموجود أو سلبا بالوجود مثلا يقال الحال ليس بموجود لأن الحكم  
يقضي وجود المحكم عليه وهو هنا منتف <sup>الاول</sup> على أمر كل أي يحكم على  
أمر كل في صورة الحال جواب سؤال مقدر وهو أن قولكم شريك الباري متشع  
حكم بالامتناع على شريك الباري وهو محال فكيف يصح قولكم لا يحكم عليه  
إيجابا بالامتناع وقهر الجواب أن الحال من حيث هو محال بحسب المصادق  
لا يحكم عليه وأما مفهومه الكلي فيصح عليه الحكم إذا كان من <sup>تصوره</sup> الممكنات  
حتى لا يلزم الحكم على المجهول فعلم منه أن الحال محال بحسب المصادق لا  
المفهوم وكل محكم عليه بالتحقيق هي الطبيعة المتصورة هذا صغير <sup>الذليل</sup>  
على قوله إذا كان من الممكنات تصورده والوافيه بمعنى إذ وكل تصور <sup>متصور</sup>  
في نفس الأمر كبرى الدليل قول كل محال متصور بعنوانه فينبغي أن يكون  
الحال ثابتا في نفس الأمر وليس كذلك فالنتيجة منه قوله فلا يصح عليه  
أي على الكلي للتصور الحكم من حيث هو بالامتناع بدون تحققه  
في الأفراد بالامتناع وما جحد وجحد أي جحد والامتناع من الأمر  
وغيره فيه نظر لأن أفراد الحال متشع الوجود ومفهومه من حيث هو  
لا يصح عليه الحكم بالامتناع فما وجه صحة قولهم شريك الباري متشع

اجابيا المصنف عنه بانه نعم فالوجه باعتماد جميع مواد تحققة وهي الافراد  
 او بعضها يصح عليه اي على الكلي الحكم بالامتناع مثلا فلا تسام حينئذ  
 ثابت للطبيعة لانها المحكوم عليها بالتحقيق كما مر وقد لك اي شئ من الامتناع  
 للطبيعة مساوق بانقضاء العود لانها غير ممكن الوجود والا فلا يكون متضا  
 وحينئذ اي اذا كانت الطبيعة محكوما عليها بالامتناع باعتبار الحاط <sup>مورد</sup>  
 تحققيها وحكم عليها بالامتناع الاشكال بالقضايا التي محمولاتها متضادة  
 الوجود نحو شريك الباري متمنع واجتماع النقيضين مثال والجهل المطلق  
 متمنع عليه الحكم والعدم المطلق يقابل الوجود المطلق لان المحال لا  
 اعتبار ان اعتبار من حيث تصور مفهومه واعتبار من حيث انفسه  
 مصداقه فالحكم عليه بالامتناع باعتبار الثاني لا باعتبار الاول لان  
 موجود في ذاته من بذلك الاعتبار لكن هذا الجواب ينطبق على مذهب  
 المتقدمين واما على مذهب المتأخرين فلا ينطبق وبقيته لقوله واما  
 الذين اي المتأخرين قالوا ان الحكم في القضايا المعنوية على الاثر حقيقة  
 لان القياس تركيب من المخصوص والاعتبار الحكم فيها على الافراد لكن القضايا  
 التي محمولاتها متضادة للوجود ليس الحكم فيها على الافراد لعدم وجودها  
 ثم فمنهم من قال لرفع هذا الاعتراض ان القضايا المذكورة سؤالي  
 يعني يعبر عنها بالاسماء كما نقول في قولنا شريك الباري متمنع انزل ليس  
 بموجود فيقال لعدم في رفع هذا القول ولا ريب انما نقول بانها <sup>شياء</sup>  
 محكم لا يرتفع على انفسها بل لان السالبة يحكم فيها بالاسماء <sup>التي</sup>

وههنا ليس كذلك ومنهم من قال في دفع ذلك الا اننا نرى انها اى تلك  
القضايا وان كانت موجبات لكنها لا تقتضي الا تصور الموضوع حال  
الحكم لا في البقاء كما في السؤال لان سلب الشيء من الشيء يقتضي تصور  
حين الحكم واللام يمكن السلب من غير فرق لان ثبوت شيء لا يقتضي  
الا بعد تصور الثبت له فكذا سلب شيء عن شيء لا يكون الا بعد تصور  
الشيء الاول ولما كان هذا القول ايضا غير مرضي له قال في ردّه ولا يخفى  
انه هذا القول يصادم المبدأ اى يخالفها اقول بل هو يوافقها لان الثبوت  
كما يقتضي وجود الموضوع في البقاء فكذا السلب يقتضيه لان سلب الشيء  
عن الشيء في البقاء ايضا يستلزم تصورهما فالا فرق بين الایجاب والسلب  
في اقتضاء وجود الموضوع تامل فان هذا المقام من مرال الاقدام منهم  
من قال في جواب الاعتراض المذكور ان الحكم في القضايا المذكورة على  
الافراد الفرضية المقدرة الموجود وان لم يكن اوصافها افراد حقيقة  
كانه اى القائل المذكور قال كل ما يتصور بعضه ان شرطي الباري في فرض  
مدقه عليه متمتع في نفس الامر وهذا القول لا يستلزم الا وجود  
الفرضي في نفس الامر متمتع فربما المصنف هذا القول ايضا اشارة الى  
عليه ان اى هذا القول يلزم ان يكون ثبوت الصفة لازمة في ثبوتها  
على هذا التقدير لان الامتناع الذي هو صفة شرطي الباري كما هو متحقق  
في نفس الامر بخلاف الافراد وافراد فرضية هذا التقدير اشارة الى منع قوله  
وهو يلزم ان ثبوت الصفة لان الامتناع عبادة عن عدم ضروري

للموضوع في نفس الامر وهو لا يستلزم الثبوت مطلقا فضلا عن ازيد النكته  
 الثالثة الانصاف الانصافي وهو الذي يكون الصفة والموصوف فيه موجودين  
 بوجودين مغايرين كما في الثوب والابيض لكن الثوب موجود بالذات والابيض  
 موجود بالعرض يستدعي تحقق الحاشيتين في طرفي الانصاف لان انضمام الشيء  
 الى الشيء لا يكون الا بعد وجودهما وان كان وجود احدهما تابعا لوجود الاخر كما ذكرنا  
 بخلاف الانصاف الانتزاعي فانه لا يستدعي تحقق الحاشيتين بل يستدعي شيئا  
 الموصوف في طرفي الانصاف فقط دون الصفة كما في قولنا السماء فوقنا فالوجه  
 فيه هو السماء واما الفوقية فنترجة عنه واذا كان احد الانصافين لا يستدعي  
 ثبوت الصفة فطلق الانصاف الذي يتحقق في كليهما لا يستدعي ثبوت الصفة  
 في طرفه اى في طرف الانصاف واما مطلق الثبوت اى ثبوت الصفة فضروري  
 والا لم يكن ثابتا لغيره جواب سوال مقدر وهو ان الصفة في الانصاف لا يمكن  
 اذا لم يكن ثابتا في نفسه فكيف ثبت الموصوف في الجوانب ان ثبوت الصفة لا يقتضي ثبوت  
 بالذات بل يقتضي مطلق الثبوت سواء كان لنفسها او باعتبار منشأ انتزاعها  
 وهذا القدر من الثبوت للصفة في انصاف الانتزاعي كاف واستدل عليه  
 بقوله فان ما لا يكون موجودا في نفسه يستحيل ان يكون موجودا في شيء اخر  
 اقول ان التقريب غير تام لانه استدلال على ان مطلق الثبوت في ثبوت الصفة  
 ضروري والثابت منه ان الثبوت في نفسها ضروري لثبوت الموصوف  
 تماثل والانصاف ليس تحقيقا في الخارج لانه امر اعتباري بين الصفة والوصف  
 حق يلزم تحقق الصفة فيه اى في الخارج جواب سوال مقدر وهو ان مطلق

الانقسام كما ينقسم الى الانقسامى والانتزاعى فذلك ينقسم الى الخارجى و  
 الداخلى فينبغى ان يستبدع الصفة في طرف الانقسام وتقرير الجواب ان  
 الانقسام لا وجود له في الخارج لانه اى الانقسام نسبة وكل نسبة تحققها فتحقق  
 المنتسبين اقول الموجود الخارجى ما يترتب عليه الاثار في الخارج وترتب الاثار  
 في الخارج كما يكون على المنتسبين فذلك يكون على الانقسام فتقوله بل هو  
 متحقق في الذهن تحكم لا برهان له عليه فتحقق الحاشيتين فيه اى في الذهن  
 وان كان في الانقسام الانقسامى الخارجى الموصوف متحدامع الصفة  
 في الاعيان كالجسم والابيض فانهما متحدات في الوجود الخارجى ومصادقهما واحد  
 وفي الانتزاعى الخارجى الموصوف متحدامع الصفة بحسب الاعيان كالسماء  
 والفوقية فان الموصوف بهما موجود في الخارج والفوقية ينتزع عنه وقد  
 يعبر عن الانقسام الانقسامى بالانقسام في الاعيان وعن الانتزاعى بالانقسام  
 بحسب الاعيان كما يشهد به عبارة المصنف المذكورة الواضحة ان المتأخرين من المنطقيين  
 اخترعوا قضية بمعنى سالبية المحمول على لا يرد النقص على قاعدة تم وهي ان  
 المولى يترك الكلية في العكس القويض من عكس كنفسها ونقيض المتساويين متساويين  
 في الصدق وفوقها بينهما وبين السالبة ثابته فيكون الطرفان يجمع بالسلب سلب  
 المحمول من الموضوع فمعنى قولنا زيد ليس بقاتم على هذا التقدير زيد يستقام  
 وفي السالبة المحمول يرجع السلب الى الموضوع ويحمل ذلك السلب على الموضوع  
 فمعنى قولنا زيد هو ليس بقاتم زيد ليس بقاتم است وحكاية المتأخرين لرفع  
 النقص المذكور بان صدق الابطحاف فيها اى في سالبية المحمول لا يستند على



الوجود للموضوع كالتسلب لا يستلزم غير بل التسلب فيها يستلزم غير كالايجاب  
 فهي صادقة لوجود موضوعها لما كان هذا القول غير مضمي المردود وقال  
 قرنيستك حاكمة بان الرباط الايجابي مطلقا يقتضي الوجود اعم من ان يكون  
 المحمول سلبيا او وجوديا ويؤيده قولهم ان ثبوت شئ لثبوت شئ فرع ثبوت اثبات  
 له لانه شامل لسالبة المحمول ايضا ومن ثم اي من ان الرباط الايجابي مطلقا  
 يقتضي وجود الموضوع قيل الحق انما هي السالبة المحمول قضية ذهنية  
 لان الذهن ظرف انصاف الامثيا بالسلبيات وفيه نظر واستدل على كونها  
 ذهنية بقوله وجميع المفاهيم التصورية موجودة في نفس الامر والواو هنا  
 بمعنى اذا التعليلية تحقيقا او تفكيرا الاول كالشئ والممكن والثاني نقائضها  
 وعلم منه ان الذهنية هنا عبارة عما يحكم فيها على الموجودات النفس الامرة  
 والامر يتم التقريب بالاستدلال المنكور واذا كان الامر كذلك فبينهما  
 بين السالبة لا لزوم بحسب الصدق لوجود الموضوع فيهما اي في السالبة البسيطة  
 والسالبة المحمولى فالذهن واما بحسب المفهوم فلا لزوم بينهما وهو ظاهر  
 فيه ما فيه وهو ان السالبة في بعضها قد يكون وجود الموضوع كقولنا  
 لا شئ ليس بممكن ولا يصدق هذا الذي يعتبره السالبة المحمولى نحو لا شئ  
 ليس بممكن لعدم وجود الموضوع في نفس الامر شامل واذا حقت الايجاب  
 الكلبي العبرة الكلية من المحسورات فحقها اي على تحقيق الايجاب  
 الكلبي والموجبة الكلية سائر المحسورات ما فرغ عن بيان حقيقة المحسورات  
 شريع في التقييم القنينة الى المحسورة والحدود والوقا (م) وقد يجادل بحرف السلب

انجزع من كونها القضية قد ثبتت معدولة لعدم حرف السلب فيها عن الموضوع الاصل  
 هي القضية التي يجعل حرف السلب جزءا منها لا يخلوا اما ان يكون معدولة الموضوع انما  
 السلب فيها جزء من الموضوع كقولنا الا لا يخرج او معدولة المحمول انما هو السلب فيها من المحمول كقولنا  
 لا يخرج الا لا يخرج معدولة الطرفين انما هو من السلب جزء من الطرفين كقولنا الا لا يخرج الا لا يخرج  
 اي ان لم يكن حرف السلب جزءا من القضية فمحصلة الخصل طر فيها واما في  
 قضية معدولة معقولة ومحصلة ملفوظة جواب سؤال مقدم وهو ان حرف  
 السلب ليس بجزء من هذه القضية مع انها معدولة عند فهم وتقرير الجواب  
 انها معدولة معقولة بحسب التعبير وهو زيد ليس له بصبر ومحصلة لفظا  
 فلا اعتراض ولما كان بين السالبة والموجبة المعدولة المحمول التباسا فافهم  
 قال وقد يختص اسم الموجبة بالمحصلة سواء كان حرف السلب جزءا منها او لا  
 ويختص السالبة بالبيضة لانها بسيطة بالنسبة الى السالبة المعدولة في  
 ايضا بين الفرق بينهما بحسب المصدق وقال وهي اي السالبة اعم بحسب المصدق  
 من الموجبة للمصدق والمحمول للمصدق السالبة عند عدم الموضوع ايضا بخلاف  
 الموجبة وبين فرق اخر بينهما بحسب اللفظ وقال ويتاخر فيها اي في السالبة الرابطة  
 عن لفظ السلب لفظا اذا كان الرابط من كودة في القضية كقولنا زيد ليس  
 بقائم او تقدير اذا لم يكن الرابط من كودة فيها كقولنا زيد ليس بقائم يعني ليس  
 هو بقائم وبينهما فرق اخر بحسب تخصيص لفظ غير وليس لاحدهما دون الاخر  
 وبين الفرق بينهما وبين الموجبة السالبة المحمول وقال وفي الموجبة التامة  
 المحمول رابطتان سلب النسبة وثبوت السلب والسلب متقوس بينهما

اما النسبة السلبية فهي جزء المحمول واما النسبة الايجابية فهي الرباط كافي  
 قولنا يد هو ليس بقائم لان الموجبة السالبة المحمول يساوي الايجاب ولا  
 فينبغي ان يقدم الرباط على السلب ثم يرجع ذلك السلب الى الموضوع ويحل  
 عليه فالانسيب ان يكون الرباط هو جزء اعنه ايضا بخلاف السالبة البسيطة  
 والموجبة المعدولة المحمول فان فيها رابطة واحدة قائل لما فرغ عن بيان  
 المعدولة والمعدولة تشترع في بيان الوجهة وقال كل نسبة سواء  
 كانت ايجابية او سلبية فهي في نفس الامور واجبة او ممتنعة او ممكنة وذلك لان  
 المحمول لا يخلو اما ان يكون شئيه للموضوع ضروريا كما في قولنا كل انسان حيوان فان  
 واجبة واما ان يكون سلبه عنه ضروريا كما في قولنا الانسان ليس بحجر فالنسبة  
 هنا ممتنعة او لا يكون منهما ضروريا كما في قولنا الانسان كاتب وليس بكاتب  
 فالنسبة ممكنة وتلك الكيفيات يسمى المواد للنسبة واللفظ الدال عليها  
 على الكيفيات النفس الامرية المذكورة يسمى الجهة وما اشتملت عليها  
 على الجهة يسمى موجبة أي قضية موجبة لاشتمالها على الجهة وباعتة كونها  
 ذات اربعة اجزاء لان شرع في تقسيمها وقال ببيطة ان كانت حقيقة بالانها  
 فقط كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة او سلبا فقط كقولنا الاشئ من الحيوان  
 بحجر ومركبة ان كانت ملتبسة منهما أي من الايجاب والسلب كقولنا كل انسان  
 كاتب بالامكان الخاص والعبرة في التسمية بالموجبة والسالبة في المركبة  
 للجزء الاول أي ان كان الجزء الاول موجبا كانت القضية موجبة وان كان  
 سالبا كانت القضية سالبة جواب سوال مقدم وهو ان المركبة اذا كانت مركبة

والسالكه فاطلاق الموجبة على ما باعتبارها باعتبارها  
 تسمى موجبة وان كان سالبا تسمى سالبة وانما الترجيح للبرهان الاول باعتبار انه  
 والا اي ان لم يشتمل القضية على الجته فطالقة لاطلاق القضية عنها ماله من  
 حيث الجته يعني تسمى القضية التي لم يشتمل على الجته بالمطاقة والها ملته من حيث  
 الجته لا من جهة اخرى وهي اي الجته المذكورة في القضية ان وافقت الماهية  
 الكيفية النفس الامرية صدقت القضية كما في قولنا كل انسان حيوان بالضرورة  
 والا اي ان لم تكن الجته موافقة للمادة كذبت القضية ولما كان للبعض اتخاذ  
 في ان المواد الحكمية التي هي عبارة عن الوجوب والامتناع والاختيار يسميها  
 الجتهات المنطقية فلا يظهره قال والتحقيق ان المواد الحكمية هي الجتهات المنطقية  
 لاتخاذ معانيها وقيل انما غيرها لان المواد الحكمية تستعمل في القضايا التي  
 مجموعها لا في وجودها او العدم او الامكان فيلزم ان الجتهات المنطقية فانها تستعمل  
 في القضايا بدون النفس مصاديق المذكورة والا اي ان لم يكن غيرها كانت  
 لوازم الماهية واجبة لانها وليد الامر كذلك لا الواجب للماهية ما يكون وجوده ضروريا واما لوازم الماهية  
 فهي ضرورية الثبوتية لها على تيقن بوجود الماهية فابن هذا من ذلك  
 ورد المصنف في قول المصنف المسمى بالمتيقن بيمين ما ذكر في الشرح وقال في الجواب  
 انه فرق بين وجوب الوجود في نفسه وبين وجوب الثبوت لغيره والا  
 مجال وهو هنا غير لازم والثاني هو لازم غير محال بل واقع نحو الادب  
 زعيم هذا المصنف في الكيفيات الثلاثة على راي القدماء واما على مذهب  
 المحدثين اي المتأخرين فاللادة عبارة عن كل كمية كانت النسبة كالذات

من الموجبة والسالبة فاطلاق الموجبة على ما باعتبارها باعتبارها  
 تسمى موجبة وان كان سالبا تسمى سالبة وانما الترجيح للبرهان الاول باعتبار انه  
 والا اي ان لم يشتمل القضية على الجته فطالقة لاطلاق القضية عنها ماله من  
 حيث الجته يعني تسمى القضية التي لم يشتمل على الجته بالمطاقة والها ملته من حيث  
 الجته لا من جهة اخرى وهي اي الجته المذكورة في القضية ان وافقت الماهية  
 الكيفية النفس الامرية صدقت القضية كما في قولنا كل انسان حيوان بالضرورة  
 والا اي ان لم تكن الجته موافقة للمادة كذبت القضية ولما كان للبعض اتخاذ  
 في ان المواد الحكمية التي هي عبارة عن الوجوب والامتناع والاختيار يسميها  
 الجتهات المنطقية فلا يظهره قال والتحقيق ان المواد الحكمية هي الجتهات المنطقية  
 لاتخاذ معانيها وقيل انما غيرها لان المواد الحكمية تستعمل في القضايا التي  
 مجموعها لا في وجودها او العدم او الامكان فيلزم ان الجتهات المنطقية فانها تستعمل  
 في القضايا بدون النفس مصاديق المذكورة والا اي ان لم يكن غيرها كانت  
 لوازم الماهية واجبة لانها وليد الامر كذلك لا الواجب للماهية ما يكون وجوده ضروريا واما لوازم الماهية  
 فهي ضرورية الثبوتية لها على تيقن بوجود الماهية فابن هذا من ذلك  
 ورد المصنف في قول المصنف المسمى بالمتيقن بيمين ما ذكر في الشرح وقال في الجواب  
 انه فرق بين وجوب الوجود في نفسه وبين وجوب الثبوت لغيره والا  
 مجال وهو هنا غير لازم والثاني هو لازم غير محال بل واقع نحو الادب  
 زعيم هذا المصنف في الكيفيات الثلاثة على راي القدماء واما على مذهب  
 المحدثين اي المتأخرين فاللادة عبارة عن كل كمية كانت النسبة كالذات

والتوقيت الى غير ذلك ومن ثمة اي من تعيين المادة عند التأخيرين كانت  
 الوجهات غير متناهية بعد الفراغ عن تعريف الوجهة وبيان اقسامها  
 الاولى والجهة شرع في تقسيمها اي للاقسام الثانوية وقال في اي الوجهة  
 ان حكمها باستحالة انفكاك النسبة مطلقا بدون شرط ووصف فضرورة  
 مطلقة بعدم تقييد الضرورة فيها بقيد كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة  
 او حكم فيها باستحالة انفكاك النسبة مادام الوصف موجودا في الموضوع  
 فمشرطة عامة نحو قولنا كل كاتب <sup>سابق</sup> شاعر الا بالضرورة مادام كاتب لان تحريك الالف  
 ضروري للكاتب بشرط انصافه بالبدن اما كونها مشروطة فلكون الضرورة  
 فيها مشروطة بالوصف ولما كونها عامة فلهي مباحة عن المشروطة الخاصة كما هي  
 او حكم فيها باستحالة انفكاك النسبة في وقت معين فوقتية مطلقة كقولنا  
 كل قمر مخسف بالضرورة وقت حيلولة الارض بينه وبين الشمس اما كونها  
 وقتية فظاهر واما كونها مطلقة فلعدم تقييد ها بالادوام وللضرورة  
 او حكم فيها باستحالة انفكاك النسبة في وقت غير معين فمنتهى مطلقة نحو كل  
 حيوان متنفس بالضرورة اما كونها منتشرة فلعدم تعيين الوقت فيها بالنبذة  
 المحول للموضوع واما مطلقة فلعدم تقييد ها بالادوام او حكم فيها بعدم  
 انفكاكها مطلقا من غير تقييد ها بشرط ووصف يعني حكم هنا بدوام ثبوت  
 المحول للموضوع مادام ذات الموضوع موجودة نحو قولنا كل انسان حيوان وايضا  
 فدائمة مطلقة لان شتمها على الدوام وعدم تقييد ها بشي او حكم فيها بعدم  
 انفكاكها مادام الوصف ثابتا للموضوع فعرفية عامة ومثابها في المشروطة

العامة اما كونها عرفية فلان العرف العام يفهم منها هذا المعنى واما كونها  
 عامة فلهي مهات من العرفية الخاصة وحكم فيها بفصليتها فمطلقة عامة كقولنا  
 بالاطلاق العام كل انسان متنفس اما كونها مطلقة فلهي عدم تقييدها بحجة  
 من الجهات المذكورة واما كونها عامة فلهي مهات من الوجودية اللازمة  
 والادائية وعلم من وجه كونها مطلقة ان عددها من الموجبات ليس الا  
 بجاز انامل او حكم فيها بعدم استحالة انها ممكنة عامة كقولنا كل نار حارة  
 بالامكان العام اما كونها ممكنة فلا مكان انفكاك النسبة فيها واما كونها  
 عامة فلهي مهات من الممكنة الخاصة او حكم فيها بعدم استحالة الطرفين من  
 الايجاب والسلب فممكنة خاصة كقولنا كل انسان كاتب بالامكان الخاص  
 اما كونها ممكنة فلا شتم لها على الامكان واما كونها خاصة فلهي مهات  
 عن الممكنة العامة ولا فرق بين الايجاب والسلب فيها اي في الممكنة الخاصة  
 الا في اللفظ لان الايجاب في الوجبة صريح والسلب ضمني في السالبة  
 بالعكس واما في المنفي فكلماتها عبارة عن سلب الضرورية عن الطرفين وعلم  
 ان العموم والخصوص هما عبارة عن صدق القضايا في نفسها لا عن صدقها  
 على الاخر كما في النسب الاربع لما فرغ من ذكر البسائط شرع في التركيبات  
 وقد اعتبر تقييد العامين اي الشروط العامة والعرفية العامة والثانيتين  
 المطلقتين اي الوقيعية والمنتشرة بالادام الثاني فتسمى الشروط الخاصة  
 والعرفية الخاصة والوقعية والمنتشرة اما كون الاولين خاصتان فلهي مهات  
 من العامة ولما الاخران فلهي مهات فلفظ الاطلاق عن تسميتها وتقييد

الطلق العامة بالضرورة التي هي عبارة عن ممكنة عامة ترى معتبرة  
 بها والادوام الذي هو عبارة عن المطلق العامة التي هي عبارة عن فعلية  
 النسبة وجودها في وقت من الاوقات الدائمين اي الاضرو والادوات الدائمين  
 لتسمى الوجودية بالضرورة والوجودية الدائمة كقولنا كل انسان ضاحك  
 بالفعل لا بالضرورة وقولنا كل انسان ضاحك بالفعل لا دائماً وهي المطلق  
 الاسكندرية اي الوجودية الدائمة لا الاوسطيين اكثر امثلة المطلق العامة  
 في مادة الوجودية الدائمة ففهم الاسكندر من المطلق الوجودية الدائمة  
 دائمة تكملة لبحث الموجبات فيها مباحث الاول اشهر تعريف الضرورية  
 المطلق بأنها التي يحكم فيها بالضرورة ثبوت المحل لا الموضوع او سطره عنه مادام  
 الموضوع موجوداً كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة فان ثبوت الحيوان  
 للانسان ضروري مادام قامت الانسان موجودة وفيه اي في التعريف المشهور  
 شك مشهور من وجهين الاول انه اذا كان المحل هو الموجود ولم يعدم ضافاً  
 الضرورة الامكان الخاص في قولنا كل حيوان موجود بالضرورة لان الشيء لا يطرأ  
 انضاف بالوجود يكون موجوداً بالضرورة ويصدق الا مكان الخاص ههنا  
 ايضا كما نقول كل حيوان موجود بالامكان الخاص فينبغي ان لا يكون بينهما  
 منافاة مع انها متنافيتان لان الامكان الخاص عيان عن عدم ضرورة الثبوت  
 واللا ثبوت وثبوت المشتق عند قيام الوجود ضروري فالمتنافيات بينهما  
 معتد ظاهراً ولما كان هذا الجواب ضعيفاً اراد ان يبين وجه ضعفه  
 وقال واورد على هذا الجواب انه اذا اعتبر الضرورة لشيء الوجود يلزم

واجب بالعرف بين الضرورة في زمان الوجود وبينها في طهر

حصصها أي الضرورة المطلقة في الضرورة الانشائية التي يحكم فيها بضرورة  
 النسبة ازلا وبدا فلا يكون الضرورة المطلقة حينئذ أعم من الضرورة<sup>نسبة</sup> الانشائية  
 لأنه لما لم يجب وجود الموضوع لم يجب له شئ في وقت وجوده أي المتيقن له  
 لما كان وجوده ضروريا في وقت وجوده كان ثبوت الشئ له ايضا ضروريا  
 وفوقه من ثبوت الذاتيات فإنه ضروري للذات دائما لا يشترط الوجود<sup>الذات</sup>  
 أي وإن كان ثبوت الذاتيات للذات ضروريا بشرط الوجود لكانت حيوانية  
 إلا أنسان مجعولة بوجوده وليس كذلك فافهم إشارة إلى رد النقض بالمنع بأنه  
 لا نسلم مجعولة الذاتيات على تقدير ثبوتها للذات بشرط الوجود وإنما يلزم  
 ذلك لو كان ثبوتها بعد الوجود وهو ممنوع لأن الذات عبارة عن الذاتيات  
 في مرتبة ذاتة فلا يكون مجعولة لها الوجه الثاني للشك السلب أي سلب  
 المحمول عن الموضوع مادام الوجود أي وجود الموضوع لا يصدق بدون أي  
 بدون الوجود كما أن الثبوت لا يصدق بدون الوجود فلا يكون السالبة  
 حينئذ أعم من الموجبة وأيضا يلزم على هذا التعريف المشهور للضرورة  
 المطلقة أن لا يصدق السالبة الضرورية مثل قولنا لا شئ من العقابا<sup>الذات</sup> انشائي  
 بالضرورة لعدم وجود الموضوع وفي التعريف المذكور أخذ وجود الموضوع  
 فيدعي أن لا يصدق هذه القضية المذكورة وأجيب بأن مادام المذكور  
 في التعريف ظرفا للثبوت الذي يتضمنه السلب يعني ثبوت المحمول للموضوع  
 مادام ذات الموضوع هي مجموعة ملووب عنده وإن كان الضرورة قيدا للسلب  
 فالضرورة في القضية المذكورة سلب المفيد تأمل وحينئذ أي حينئذ كون



مادام طرفا للشبوت يجوز صدقها أي صدق القضية المذكورة بانقضاء الشبوت  
 كما قررنا بقاها <sup>في</sup> الموضوع موجودا منا في جميع الاوقات أي يكون انتفاء  
 المحمول عن الموضوع في جميع اوقات وجود الموضوع فهو لا شيء من الاشياء  
 بجبر الضرورة أو يكون انتفاء المحمول عن الموضوع في بعضها أي لبعض اوقات  
 وجود الموضوع فهو لا شيء من الأمر بخسف بالضرورة وفيه رأي في هذا الجواب  
 نظره وهو أنه يلزم على هذا التقدير أي كون مادام طرفا للشبوت أن لا يثبت  
 الضرورة الا مكان فان كل شيء يخسف بالفعل صادق وهي مطلقة عامة اتفق  
 من الممكنة وصدق الاخصر يستلزم صدق الاعم لان الاخصر فرد منه فالممكنة  
 حينئذ ايضا صادقة ههنا فيصدق كل شيء بالامكان أي الممكنة مع السالبة  
 الضرورية مع ان بينهما منافاة ويطلب كون مادام طرفا للشبوت ما قاله الراجح  
 السالبة الضرورية الازلية التي يحكم فيها بضرورة السلب اذ لا والسالبة الضرورية  
 المطلقة متساويتان فان سلب الاعم اخص من سلب الاخص كما هو المشتهر  
 عندهم ان الضرورة المطلقة الموجبة اعم من الموجبة الضرورية الازلية و  
 سالبتها فمتساويتان لان صدق السلب مادام ذات الموضوع موجودا  
 يستلزم صدق السلب اذ لا فاذا صدق لا شيء من الأمر بخسف بالضرورة ولم  
 يصدق السالبة الازلية بعدم كون السلب اذ لا يعلم منه انه لا مساواة بينهما  
 تامل وبالمجالة على تقدير كون مادام طرفا للشبوت في التعريف المشهور للضرورة  
 المطلقة يلزم مفاسد غير على يده لا يخفى على المتدرب بعد التامل في باب  
 العكس والمقتضيات كما نقول يلزم على هذا التقدير ان لا تنعكس السالبة الضرورية

انفسها والدائمة ايضا وغير ذلك وفقا لما يجاب به عن الوجه الثاني الثاني  
 ان الوجود المأخوذ في تعريف الضرورية اهم من الوجود المحقق في نفس الامر  
 الوجود المقدّم وان لم يكن في نفس الامر واذا كان الامر كذلك فصدق قولنا لا  
 شيء من العنقا بالإنسان لان الانسان حينئذ مسلوب عن العنقا في زمان قد  
 وجود العنقا فنعلم السابطة عن الوجبة باق على حاله وايضا الوجود في التعريف  
 اعم من الخارجي والذهني فلا يرد النقص بقولنا لا شيء من المتبوع بوجوده لان  
 الموضوع وان لم يكن هنا موجودا في الخارج لكنه موجود في الذهن تامل ان  
 من مباحث التكملة ان المشهور في تعريف الدائمة المطلقة ما حكم فيها بدم  
 النسبة ما دام ذات الموضوع موجودة وهم هنا اي في التعريف المشهور شك  
 مشهور وهو انه يلزم ان لا يفارق الدائم الذي الاطلاق العام في قضية  
 عمومها الوجود ولو ازم الوجود فان قولنا زيد موجود دائما ما دام موجودا  
 صادق لان قيام المبدء بالموضوع دائما يستلزم حمل الشئ عليه كذلك  
 والحال ان قولنا زيد ليس موجودا بالاطلاق ايضا صادق فلا يكون بينهما  
 اي بين الدائمة والمطلقة تناقض مع انها عدا في باب التناقض من  
 المتناقضين فيلزم اجتماع النقيضين وانه محال قيل في حله المتبادر من  
 التعريف ان يكون المحمول فيها مفائرا للوجود كانه من قسم التعريف والتعريف  
 الدائمة حينئذ ما حكم فيها بثبوت المحمول للموضوع ما دام ذات الموضوع  
 موجودة ويكون المحمول فيها غير الوجود وجه المتبادر ان لم يكن كذلك  
 لزم الاستدراك في قولنا زيد موجود دائما ما دام موجودا فليدرك هناك

اى فى القضية التى محمولها الوجود دوام ذاتى لان الدوام الذى معتبر فى غيرها لايتها  
 فلا يلزم اجتماع النقيضين فى الصورة المذكورة بل الدوام هنا بحث الوجودات  
 ولما كان وجه ضعف الحل المذكور غير ظاهر اراد المصان يذكره وقال اقول العقل  
 الفعال ليس بموجود بالفعل كاذب لعدم طريقنا لعدم عليه فيلزم من كذبه صدق نقيضه  
 وهو دأمة مطلقه محمولها الوجود نحو قولنا العقل الفعال موجود دائما والمحمول في  
 فى هذه القضية هو الموجود فالتحصيل من المحمول غير الوجود بقرينة التبادر لقوتها  
 وتبديل الثالث من الباشا المشروطة الثانية تؤخذ بمعنى ضرورة النسبة بشرط الوصف العنصر  
 لقولنا بالضرورة كل كائن متحرك الاصابع مادام كان فان تحرك الاصابع ضرورة لذات كائنات  
 وبارة اخر بمعنى ضرورتها فى جميع اوقا الوصف فى جميع اوقا قيام المبدأ بالموضوع وللشأن بالتحال  
 تحرك الاصابع لكافة ضرورة فى جميع اوقات انصاف الموضوع بالكتابة والفرق بينهما اى  
 المعنيين ان فى الاولى اى فى القضية الاولى يجب ان يكون للوصف مدخل  
 فى الضرورة اى ضرورة نسبة المحمول الى الموضوع من حيث انه متصف <sup>الثانية</sup> وبذلك  
 بينهما اى بين الضروريتين هم من وجه لصدقها فى مادة الضرورة الذاتية اذا  
 كان عنوان الموضوع نفس الذات او الذاتى نحو كل انسان او ناطق حيوان بالضرورة  
 وصدق الاولى دون الثانية فى مادة يكون المحمول ضروريا للذات بشرط  
 مفارق لقولنا كل كائن متحرك الاصابع بالضرورة فان تحرك الاصابع ضرورة  
 لذات الكاتب بشرط انصافه بالكتابة لا فى جميع اوقات الكتابة وصدق  
 الثانية دون الاولى فى مادة الضرورة الذاتية اذا كان العنوان وصفا  
 مفارقا لقولنا كل كائن حيوان بالضرورة الرابع من المباحث فقيام

الى ان الممكنة العامة ليست قضيتة بالفصل لعدم اشتغالها على الحكم واذا  
 لم يكن قضيتة فليست الممكنة العامة بوجهة لانها من القضايا وافق لها  
 القوم الى ان الممكنة العامة خطأ لان الممكنة العامة هي التي تحكم فيها بالافعال  
 الضرورية المتعلقة عن الجانب المخالف فعلى هذا التقدير معنى قولنا كل ناد  
 حارة بالامكان العام ان سلب الحرارة عن النار ليس بضروري فالحكم فيها  
 موجود قطعاً والاعتبار عن سفسطة الا ترى تأييد لقوله وذلك خطأ ان  
 الامكان كيفيتة للنسبة وهي سلب الضرورة عن الجانب المخالف نعم ذلك  
 اى الكيفية المذكورة اضعفت المدارج من المدارج النسبية ومن ثمة قالوا  
 الوجوب والامتناع دالة على وثاقة الربط والامتناع  
 دالة على ضعفه اقاله الثبوت بطريق الامكان فهو من الثبوت مطلقاً  
 كان بالفعل او لا مكان فيثبت خطأ فلو لم يظهر لا شرة فيه غاية الامر اى  
 غاية ما يجب في هذا المقام ان المتبادر منه اى من الثبوت عند الاطلاق  
 اى ان يكون مطلقاً عن القبول المستعمل في باب الوجبات هو الرفع  
 على جميع الفعلية واجاب المصنف عن بقوله وذلك المتبادر عند الاطلاق  
 لا يقتضي عموم القبول الا ترى ان المتبادر من الوجوب هو الخارج عند  
 الامتناع مع انه مستعمل في الذهن ايضا انفعلم ان المتبادر لا يفهم  
 كما هو المستعمل على وجه العموم في الامور العامة قائل واذا كانت الممكنة  
 موجبة مع اشتغالها على اضعفت المدارج من كيفية النسبية فالمطلقة  
 العامة التي هي مشتقة على فعلية النسبية يكون بالطريق الاولى

واصل النسبة الثبوت

كما قالوا اى في الوجوب

من الوجهة كانه جواب سوال مقدر وهو ان الوجهة ما اشتملت على البتة  
 والوجهة عبارة عن اللفظ الذال على كيفية النسبة من الوجوب والامتناع و  
 الامكان والمطلقة ما لا يكون فيها واحدا منها فينبغي ان لا يكون من الوجهة  
 مع انها عدت منها حاصل الجواب انها موجبة لاستثناها على فعلية النسبة  
 وهي ايضا جهة من جهات النسبة واما الكيفيات المذكورة فليس ذكرها  
 على سبيل التمهيد بل ذكرها على سبيل الشهرة تأمل الخاص من المباحث الأولى  
 اشارة الى مطلقة عامة واللاضروية الى ممكنة عامة مخالفتي الكيفية و  
 موافقتي الكمية لما قد بهما اى ان كان اصل القضية موجبة كان اللادوام و  
 اللاضروية عبارة عن المطلقة العامة السالبة والممكنة العامة السالبة  
 وان كان اصل القضية كلية كانت ايضا كلية وان كان جزئية كانتا جزئية لا فلها  
 رافعان للنسبة التي هي في اصل القضية من غير تقاربت فالركبة حينئذ  
 ينبغي ان تكون قضية متعددة لان العبرة في وحدتها وتعدد هذه الوحدة  
 الحكم وتعدد هذه وتعدد الحكم فيها اذا كان اللادوام واللاضروية عبارة  
 عن المطلقة والممكنة ظاهرة لا مسترة فيه وتعدد اى الحكم اما باختلافه  
 كفيما او موضوعا بان يكون الموضوع في القضيتين او محمولا فيها باختلافها  
 لا يلزم لها اى اوجه تعدد الحكم فوحدة القضية مع تعدد الحكم غير متشعبة  
 وجوابه كالان كونها موجبة وسالبة باعتبار الجزاء اول فكل واحد منهما  
 باعتبار ما هو المذكور فيها من حيثها تأمل السادس من المباحث النسب الاربع  
 في المفردات بحسب الصدق على نحو كما هو المذكور في تعريفها وفي القضايا

لا يتصور ذلك لانها لا تقبل على غيرهما فها كان اوقضية وانما هي فيها  
 بحسب صدقها اي تحققها في الواقع والفرق بينهما ان الاول يستعمل على  
 كما نقول الحيوان صادق على الانسان والثاني بغيري كما نقول هذه القضية  
 متحققة في نفس الامر وايضا علم من ان الصدق الاول بمعنى الحمل والثاني  
 بمعنى التحقق ثم للنظر في المراد في النسبة اي بسبب القضايا تهديد البيان  
 في القضايا الموجهة بطريق الجواب كما سيأتي من قوله ومن ثمة قالوا ان الحكم  
 في هذه المسألة اي مفهومات القضايا في بادي الرأي من حيث العموم والخصوص  
 بحسب النسبة المتصورة وانما بيان الكلام في بيان النسبة في الجهات على الاصول  
 الثلاثة التي برهنت عليها في الفلسفة فذلك اي ذلك المبدأ ثمة بعد  
 من هذا الفن اذ هوالة واسطة لتحصيها ومن ثمة اي من اجل ان  
 لا يري في القضايا في بادي الرأي قالوا ان الضرورية المطلقة اخص مطلقا  
 باللائمة المطلقة لان ما يفهم من مفهومها في بادي الرأي ان معنى  
 الضرورية امتناع انفكالة النسبة ومعنى الدوام شمول الازمنة فتق  
 تحقق الاول تحقق الثاني من غير عكس كل ثوبان يكون دائما ولا  
 يتسغ انفكالكها فان قيل ان دوام النسبة الجأزة لا يكون الا بدوام العلة  
 فنسب وجود العلة يكون وجود العلول ضروريا واذا كان الامر كذلك  
 فالضرورية والدايمية متساويتان فاجيب عنه بان المراد يكون الدائمة  
 اعم من الضرورية ان علية الدائم غير ملحوظين الحكم بالعموم والخصوص  
 بل هذا الحكم بحسب نفس المفهوم تامل وجيند اي اذا دريت ان

المحكوم بالنسب في القضاء على ما يقتضيه المذهب ومات بحسب الظاهر  
 لا لينة تصح بحسب علميات المستخرج النسب بين الموجحات المذكورة فعلى  
 المستخرج اجابته لما ذكره المصنف لانه وايضا الواجب تقرير مفهوم مادت الموجحات  
 المستعملة في الفرض علمت من الاستفراء ان الممكنة الامامة اعم التنايا  
 المذكورة لان وجود النسبة بالضرورة والادام والاطلاق والنسب  
 والانتشار سواء كان مقيدا بقيد الادام والملا ضرورة ان لا يستلزم  
 وجود النسبية بالامكان من غير كس الجواز ان لا يستلزم الامكان من القوة  
 الى الفصل والمرتبة خمسة الخصائص اعم المركبات مطلقة لا بها عبارة عن  
 الممكنين العائدين احد هما موجبة والممكنة اعم المسوالب فيكون الجمع  
 اعم والاطلاق العامة اعم القضايات وهي الذاتان والامامات  
 لان متى تحقق دام النسبية بحسب الذات او بحسب الوصف فيحقق  
 فعليتها من غير عكس والضرورية المطلقة اخص البسائط لان كلما  
 تحقق الضرورية بحسب الذات تحقق الدوام والضرورية بحسب الوصف  
 فعليتها وامكانها بدون العكس والمشرطة اخص اخص المركبات  
 على وجه اي باعتبار دام الوصف لانها بهذا الاعتبار اخص من  
 المشرطة العامة والبواقي اعم منها فاعلم اعم لما فرغ من بيان الحكيمة  
 شرع في الشريعة وقال الله تعالى هذا فصل بين جهات الحكيمة والشرعية  
 الشرعية ان حكم فيها بثبوت نسبية التي هي في التالي على ثبوتها  
 لنسبة اخرى التي هي في المقدم سواء كان ذلك الحكم فيها لزوما او نفيا

او اطلاقاً فمتصله لزومية لا اتصال النسبتين في الشبهة والازوم أو  
 اتفاقية لا اتصال النسبتين في الشبهة اتفاقاً بلا علاقة أو مطلقة  
 لا طلاقاً اتصال النسبتين في عين قيد الزوم والاتفاق وان حكم فيها بالتساوي  
 النسبتين المذكورتين صدقاً وكذا بأي تحقيقاً ونفاهاً أو صدقاً  
 فقط أو كذا بافتراضه أو كان ذلك الحكم بالبنافاة عناداً متحققاً بين  
 النسبتين أو اتفاقاً بدون العناد أو اطلاقاً بدون الحفاظ الاتفاق  
 العناد فمتصله حقيقة وما نفته الجمل وما نفته الخلو فمتصله في  
 التسمية سواء كانت الناشئة عنادية أو اتفاقية أو مطلقة أو اوجيه  
 تسمية الاولى فلو جرد حقيقة الاتصال فيها واما اوجيه التسمية الثانية  
 والثالثة فيعلم من وجبه تسمية الاولى تأمل وربما يستخرج ما نفته  
 الجمل والخلو والتساوي في الصدق والكذب مطبقاً من غير اعتبار التباين  
 في الطرف الاخر سواء كان التباين موجوداً فيه أو لا وبهذا المعنى يكون  
 أهم من هما بالمعنى الاول هذه أي هذه التعريفات المذكورة متساوية  
 الموجبات من المتصلة والمنفصلة اما حقائق سواء لم يفرع ايها  
 اعي ايها الموجبات السالبة الزومية على هذا التقدير مما يحكم  
 فيها بسلب الزوم لا بلزوم السلب لان الاول رفع ايها الاثبات  
 وعلى هذا نفس في العنادية والاتفاقية فالسالبة العنادية  
 ما يحكم فيها برفع العناد وهكذا الاتفاقية بما فرغ من تقديم الادلة  
 بشرط شرع في تقسيمها الى الاقسام الثانية ثم اعلم ان الاوضاع في الشرط



بمنزلة الافراد في الكلية فلذا قسمها على طريقة الكلية وقال ثم الحكم فيها  
 ان كان على تقدير معين فمخصوصة لكون الحكم فيها على وضع معين  
 مستثنى مخصوص والا فان بين كمية الحكم فيها بانه على جميع تقادير  
 المقدم او على بعضها فمخصوصة كلية لمخصوص الا وضاع بالحكم فيها كلاً اي  
 جزئية لكون الحكم فيها على بعض التقادير ولا اي وان لم يبين فيها كمية  
 الحكم فمهمة لا همال الا وضاع والطبيعة هنا غير معقولة بجواب سوال  
 مقدرو هو ان تقسيم الشرطية لما كان على طريق تقسيم الكلية فلم يذكر  
 هنا الطبيعة كما ذكرها لما فرغ من بيان محصورات الشرطية شرع في بيان  
 سورها فقال في سور الموجبة الكلية في المتصلة متى ومما وكما ما في سور  
 الشمس ان كانت الشمس او كما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وسور الموجبة  
 الكلية في المنفصلة لا تخط ما مما في سورها اما ان يكون هذا العدد زوجاً  
 واما ان يكون فرداً وسور السالبة الكلية فيها اي في المتصلة والمنفصلة  
 لفظ ليس البتة كما في قولنا ليس البتة ان كانت الشمس فليس موجود  
 قولنا ليس البتة اما ان يكون الشمس طالعة واما ان يكون النهار موجود  
 وسور الموجبة الجزئية فيها لفظ قد لا يكون مخي قد لا يكون اذا كانت الشمس  
 طالعة كالتالي هو موجود او قد لا يكون اما ان يكون الشمس طالعة واما  
 ان يكون النهار موجوداً وسور السالبة الجزئية فيها قد يكون با وضاع  
 السلب على سور الايجاب الكلي فليس كذا ليس مما وليس متى في  
 المتصلة وفي المنفصلة ليس دائماً لان رفع الايجاب الكلي يستلزم السلب

في سور الموجبة الكلية في المتصلة والمنفصلة  
 في سور السالبة الكلية في المتصلة والمنفصلة  
 في سور الموجبة الجزئية في المتصلة والمنفصلة  
 في سور السالبة الجزئية في المتصلة والمنفصلة

الجهنيم والطلاق لو وان واذا في المتصلة واو واما في المنفصلة لاهمال  
 نحو الكايت الشمس طالعته فالتنهار موجود واما ان يكون الشمس طالعته واما  
 يكون الليل موجودا واما كان مقصود المص بيان الفرق بين حروف اللام في  
 لاهمال نقل قول الشيخ لانه ثقته في هذا الفن وقال قال الشيخ ان شديدا  
 الدلالة على لزوم ومتى يدل على ضعفه واذا كالمقسط بينهما وفيه نظر  
 اشارة الى رد قول الشيخ بانه لا تسلم ان هذا الفرق بينهما متحقق لان الوضع  
 خال عن هذا الفرق غاية الاستعمال وهو غير مفيد له لما فرغ عن بيان معنى  
 الشرطية شرع في بيان ان المقدم والسالي في الشرطية قضيتهم لا فقال لا طر  
 الشرطية لاحكم فيها الان اى حال كونها اطراف الشرطية لان خرف الشرط  
 والجزاء مانع عن دخول الحكم فيها لان الحكم فيها يقتضي ان يكون كلامها  
 كلاما تاما فحيث لا يكون الربط بين المقدم والتالي فلم يكن الشرطية قضيتهم  
 واحدة كما قد وقع دخل مقدر وهو ان الشرطية عندهم يتوحد من القضيتين  
 والقضية في نفسها كلام تام فكيف يربط بغيرها ولا يلزم منه ان يكون الحكم  
 فيها قبله اى قبل محله او امتناع الشرط والجزاء ولا يلزم اى يكون الحكم  
 فيها بعد التمام بل يجوز ان يلازمة الاطراف بدون الحكم قبله من اجزاء  
 الشرط والجزاء والجواز افتقار الحكم الى اعتبار الحكمين اى ان يكون في طرف  
 الشرطية حكم كان مناسبا لصدق الشرطية وكذا هو الحال في الشرطية  
 والافتقار الى المقدم والتالي كالايجاب والسلب اى كاجتناب الشرطية  
 وسلبها باعتبار الحكم فان كان الحكم صادقا كانت القضية صادقة و

كانت طرفاها كاذبة فممكن يكون شبهة تجلياتين او مستحلتين او منفصلتين  
او مختلفتين. جواب سوال مقدر وهو انه اذا لم يكن اطراف الشرطية قضايا كما  
عرفنا في حجة يقولون ان الشرطية قد يتركب من جمليتين وغير ذلك حاصل  
الجواب ان ذلك الاطراف قد يكون شبهة بالتجلياتين بحسب الظاهر  
دخول ادوات الشرط والجزاء وقد تكون شبهة بالمفصلتين او المنفصلتين  
والمختلفتين بحسب التلفظ فلذا قالوا ان الشرطية قد يتركب اهـ ولازم  
الشرطيات وتعاند هـ مع قلة جـ وها في باب القياس مبسوطه ٢٢  
المطلوبات ان شئت الاطلاع عليها فاعلمك مطالعة شرح المطالع من ذلك  
الباب كانه جواب سوال مقدر وهو ان العلم لم يتركب من الشرطيات  
وتعاند هـ كما فعله صاحب المطالع تتم بحسب الشرطيات وفيها مشا  
الاول قد استرزي ان التلازمين يجب ان يكون احدهما علته  
الاخر او كلاهما معلولي علمه واحدة كالتضائفيان<sup>٥٤</sup> احدهما وهو الادب  
علته الاخر وهو الابن والوجود للنهار وضيق الارض من التلازمان<sup>٥٥</sup> معلولي  
لعلة واحدة وهي طلوع الشمس وذلك اي الشهور بين القوم بها الدليل  
عليه فهو تحاكم بل يستدل على بطلان<sup>٥٦</sup> نهائى<sup>٥٧</sup> ما هو المشهور بين القوم بان  
عدم عدم الواجب متلازم لوجوده كالسلب لرفع الايجاب فعدم طلب  
العدم غير مستلزم الى اخره بل هو امر ضروري لان احدا لا يقضي بان  
اذا كان متمسكا كان التقيض<sup>٥٨</sup> الاخر ضروريا لانه اولم يكن ضروريا<sup>٥٩</sup> بالمكان<sup>٦٠</sup>  
او ممكنا فيلزم على الاول ارتفاع التقيضين وعلى الثاني امكانه وان تنقأ

الشرطية قد يكون  
شبهة بالتجلياتين  
او بالمفصلتين  
او بالمختلفتين  
بحسب الظاهر  
دخول ادوات الشرط  
والجزاء  
وقد تكون شبهة  
بالمفصلتين  
او المنفصلتين  
او بالمختلفتين  
بحسب التلفظ  
فلذا قالوا ان  
الشرطية قد يتركب  
اهـ ولازم الشرطيات  
وتعاند هـ مع قلة جـ  
وها في باب القياس  
مبسوطه ٢٢  
المطلوبات ان شئت  
الاطلاع عليها فاعلمك  
مطالعة شرح المطالع  
من ذلك الباب  
كانه جواب سوال  
مقدر وهو ان العلم  
لم يتركب من الشرطيات  
وتعاند هـ كما فعله  
صاحب المطالع  
تتم بحسب الشرطيات  
وفيها مشا  
الاول قد استرزي  
ان التلازمين يجب  
ان يكون احدهما  
علته الاخر او كلاهما  
معلولي علمه واحدة  
كالتضائفيان  
احدهما وهو الادب  
علته الاخر وهو الابن  
والوجود للنهار  
وضيق الارض من  
التلازمان  
معلولي لعلة واحدة  
وهي طلوع الشمس  
وذلك اي الشهور  
بين القوم بها الدليل  
عليه فهو تحاكم  
بل يستدل على بطلان  
نهائى ما هو المشهور  
بين القوم بان عدم  
عدم الواجب متلازم  
لوجوده كالسلب لرفع  
الايجاب فعدم طلب  
العدم غير مستلزم  
الى اخره بل هو امر  
ضروري لان احدا لا  
يقضي بان اذا كان  
متمسكا كان التقيض  
الاخر ضروريا لانه  
اولم يكن ضروريا  
بالمكان او ممكنا  
فيلزم على الاول  
ارتفاع التقيضين  
وعلى الثاني  
امكانه وان تنقأ

في جواب  
الشيخ

فلا يكون ممكنا وقد كثر في الالهييات ان وجوده نعم غير معلل بمعلل غير ذلك  
والا لكان محتاجا اليها فيستحيلون ممكنا لا ولجيا هف واذا كان الامر كذلك  
فبين الوجود وعدم العدم تلازم بلا علمته لكونها ضرورية فتدبر  
اشارة الى جوابه بان العدم المضاف الى العدم ليس بشي فلازم هذا الثاني  
من المباحث اختلف في استلزام المقدم الحال التالي في نفس الامر فمنهم  
من انكره اى الاستلزام مطلقا سواء كان التالي صادقا او كاذبا لان الحال  
عنده لا يستلزم بشي ومنهم من انكره اى الاستلزام اذا كان التالي صادقا  
لان الحال لا يستلزم الصادق عنده وايداه بقوله وعلمية يدل كلامه ليس  
في الشفا رة من فهمنا اى من انكارهم استلزام الحال التالي الصادق واستلزام  
الكاذب قال الشيخ ان ارتفاع التقيضين مستلزم لاجتماعهما وكلاهما  
محالان فانكارهم مطلقا غير صحيح وقال انه لا تقوم في ان كان الخمسة  
زوجا في عدد لان المقدم هنا كاذب والتالي صادق بحسب نفس الامر  
لما مر ومنهم من زعم ان الاستلزام بين المقدم المحال والتالي الصادق ثابت  
لكن لا مطلقا بل اذا كانت التالي ضمن المقدم نحو اذا كان مجموع شرايك البتار  
عسا لا يكون شريك الباري محالا في ذلك تحكم اى قول بلا دليل ومنهم من  
زعم انه ثابت اذا كان بينهما اى بين المقدم المحال والتالي الصادق ملاقة  
بقولهم ان زيدا حاد اكان ناهيا وهواى هذا القول الاشهر بين الاقوال  
المتقدمة من شراي من ان الصادق بين المقدم المحال والتالي الصادق  
اي يجب الاستلزام قال الشيخ ان المقدم يجب ان لا يكون متافيا للتالي

فان المناقات تصحح بل يوقع الانفكاك والملازمة ثمرة اى الانفكاك لان  
 الملازمة عن امتناع الانفكاك وفيه اى في قول الشيخ نظرو هو ان حاصل  
 يرجع الى ازميتين موجبتين تالي احد لهما نقيض تالي الامتناع والخم<sup>س</sup> لا يتم  
 المناقات بينهما اذ لا نسلم ان حاصل قول الشيخ يرجع الى ذلك بل حاصله  
 ان التالى يجب ان لا يكون منافيا للمقدم حتى يتصور بينهما علاقة للزوم<sup>منهم</sup> فمن  
 من قال انه لا يجزى العقل باستلزام المحال محالا او ممكنا اصلا لا نزع غيره  
 في نفسه فلا يقتضيه الغير سواء كان ممكنا او محالا نعم التجريد لا يجزى فيه اى  
 يجزى العقل استلزام المحال محالا ولا يجزى فيه لانه يتعلق بالمحال ايضا وهو  
 الحق اقول هذا ايضا بخلاف الواقع فكيف يكون حقا لان المحال غير واقع  
 في الواقع وكلما هو غير واقع في الواقع لم يجز العقل استلزامه لشيء اخر فان العقل  
 حاكم في عالم الواقع والمحال خارج عنه واذا كان الشيء خارجا عنه اى من عالم  
 الواقع لم يكن تحت حكمه اى حكم العقل ويجزى فرضه اى فرض العقل انه منه  
 اى من الواقع لا يجزى ان جريان الحكم بجواب سوال مقدمه وهو انه لا نسلم  
 انه ليس بداخل تحت حكمه ان لا يجزى ان يكون مجزى فرضه انه منه كاف لتصرفه  
 وحاصل الجواب ان مجزى الضرر لا يكفي لجريان الاحكام في عالم الواقع لان  
 الحكم فيه يقتضي وجوده بحكمه عليه فيه وهو منتف فيما نحن فيه وبقاء  
 الاحكام في عالم التقدير مذكورة لان البقاء فرع الجريان وهو ممنوع في عالم  
 الواقع واما الوجه على الخلاف ما ذكرنا فهو ان فرض جريان الحكم امر آخر  
 لا امتناع فيه الثالث اى البحث الرئيس قيد التقاسير والاوضاع في

تفسير الكلية بالتى يمكن اجتماعها مع المقدم وان كانت محالة في انفسها  
اقول ان المحال من حيث هو محال في نفسه لا يكون ممكن الاجتماع مع غيره  
لان المحال محال على جميع تقادير وبين الشيخ بسبب التقييد ابنه لو غنما  
الاوضاع يلزم ان لا يصدق ككثيرا صلا سوله كانت متصلة او منفصلة  
لان بعض الاوضاع حينئذ تكون منافية للاتصال والانفصال فانه اذا  
فرض المقدم مع عدم التالى في المتصلة او مع وجوده في المنفصلة لا يستلزم  
المقدم التالى فلا يصدق الكلية المتصلة ولا ينافية فلا يصدق المنفصلة  
واورد على الشيخ بان المحال جازان يستلزم التقييد ولان يعاند هما  
فلا نسلم عدم الصدق بل يصدق الكلية حينئذ اليسر واجب عن  
جانب الشيخ بان المراد من قوله لو غنما لا يصدق الكلية لم يحصل الجزم  
بصدقها على تقدير تقييم الاوضاع عن إمكانية الاختراع لان لا يصدق في  
نفس الامر وان كان فيه عدول عن الظاهر واستدلال على المراد بقوله  
فان الامكانات اى امكانات الكلية على تقدير تقييم الاوضاع لا يفيد الوجوب  
اى وجوب صدق الكلية فيجب تقييد الاوضاع بالامكانات في انفسها  
حق لا يريد ما سلف فافهم إشارة الى المنع وهو ان لا نسلم ان صدق الكلية  
على تقدير تقييد الاوضاع لا يلزم لجزان لا يكون الاوضاع الممكنة  
الاجتماع محتملة مع المقدم لعدم خضوع بعضها من القوة الى الفعل فلا يصدق  
الكلية على تقدير التقييد ايضا الرابع أى البحث الرابع الاتفاقية قد  
اعبر فيها صدق الطرفين اى تحققها بلا علاقة وقد يكفي فيها اصدق

التالي فقط كما هو المذكور في القطبي فيجوز أي يمكن على التقدير الثاني  
 تركها عن مقدم محال وتال صادق واستدل بقوله فان الصادق  
 المتحقق في نفس الامر باق على تقدير فرض كل محال صرح به الرئيس في الشفا  
 والحق ان التالي لو كان منافيا للمقدم لم يصدق الاتفاقية وفيه نظر لا  
 المعتبر في صدقها صدق الطرفين او صدق التالي فقط كما مر وما اعتباره  
 منافات التالي للمقدم فامرنا يد ولا أي تعيد الاتفاقية مع منافات  
 التالي للمقدم ممكن اجتماع النقيضين والحال انه غير ممكن ولتسمى الاولى نقا  
 خاصة والثانية اتفاقية عامة لانها يتحقق مع الاولى وبدونها قليل  
 ان الاتفاقيات ايضا مشتملة على العلاقة لان المعية ممكنة في اعل  
 أي المخرج لوجودها والفرق بين الزمنية والاتفاقية على تقدير وجود  
 العلاقة في الاتفاقية ايضا أي العلاقة في الزمانات مشهور بها  
 في الاتفاقية وفيه نظر لا يجوز ان لا تكون المعية فيها بالعلاقة  
 يجوز ان يكون المعية فيها اتفاقية ومطلق العانية لا يستوجب الاشتبا  
 جواب سوال مقدرو هو ان المعية اذا كانت بينهما العلاقة فكيف تكون  
 اتفاقية بل بينهما ارتباط حينئذ وتقريرا الجواب ان مطلق العلاقة سوال  
 لها من الجاهل او من بعضه واحدة لا يستوجب الارتباط بينهما بل التي  
 ان الجاهل ان جنة واحدة كما هو الظاهر من قوله اذا كانت بينهما  
 هذا اذ في هذا الجواب الخامس مر لا في اثبات ما دللنا اتصال  
 لا يمكن ان يكون الجزئين لانها الجزء على ما قاله الاول وهو لا يمكن ان لا يتصلها

ان يكون صادقا وكانا فائتا الاول فيجتمع الصاق وانما الثاني فيجتمع مع الكتاب فلا يكون  
 بينهما انفصال بخلاف مانعة الجمع ومانعة الخلق فان الانفصال فيها يتحقق  
 في اكثر من جزئين كقولنا في مانعة الجمع العبد اما زائد او ناقص او مساو  
 وذهب جماعة الى ان الانفصال مطلقا سواء كان حقيقيا او غيره لا يتحصل  
 الا بين اثنين لا زيد ولا نقص ومثل كل مفهوم اما واجب او ممكن او متع  
 مركب من جملة ومنفصلة جواب سوال مقدر وهو ان حصر الانفصال  
 بين الجزئين بطلان كل مفهوم اما واجب او ممكن او متع منفصلة حقيقة  
 والانفصال هنا يتحقق بين الثلاثة فكيف قلتم لا زيد ونقير الجواب  
 ان هذا الاعتراض غير وارد لان مذهب الجماعة ان الانفصال حقيقة  
 في قضية واحدة لا يحصل الا بين الجزئين ولما مادة النقص فليست  
 قضية واحدة بل هي مركبة من قضيتين احدهما حلية وثانيهما منفصلة  
 اقول بل هي قضية واحدة حلية مرة دة العمل ونعم بعضهم انه مطلقا  
 وقد تمهينه يمكن تركيبه من اجزاء فوق الاثنين كما مر من الامثلة والحق  
 من الاقوال الثلاثة هو الثاني لان الانفصال نسبة واحدة والنسبة الواحدة  
 لا يتصور الا بين الاثنين ولما القبول بان العدد اما زائد او ناقص او  
 مساو فعلى هذا التقدير قضيتان هكذا العدد اما زائد او غير وغيره  
 اما ناقص او مساو وما قيل ان فيه اى في الدليل المذكور مصادرة لانه  
 اى المستدل ان اى بالنسبة الواحدة ان كل نسبة واحدة اعم من ان  
 تكون القياسية او غيرها فهو محل النزاع والا وى ان لم يرد ذلك بل يرد



نسبة غير انفصالية فلا ينفع ذلك المراد له ثم دفع بما يدفع به لزومها  
 أي لزوم المصادرة في كبرى الأول أي الشكل الأول وهو الفرق بين المتك  
 والدليل بالأجمال والتفصيل فتأمل إشارة إلى أن الفرق المذكور لا يدفع  
 المصادرة لأن الغيرية بالأجمال والتفصيل اعتباري غير مفيد لدفعها  
 بل المفيد هو الغيرية بحسب المصدق وهو غير متحقق هنا فالحقيقة لا يتر<sup>كب</sup>  
 الأمن قضيتها ومن نقيضها أو مساوية نقيضها لأن الاجتماع والافتراق  
 كداهما متفقان هنا وما افترا الجمع منها وما هو اخص من نقيضها لعدم  
 امتناع الخلو فيها وما افترا الخلو منها وما هو اعم من نقيضها لعدم امتناع  
 الجمع فيها هذا أي خذ هذا التحقيق السادس من المباحث إن منهم من ادعى  
 اللزوم التجزيئي بين كل امرين حتى النقيضين فلا يصدق السالبة اللزومية  
 لوجود اللزوم بين كل امرين بل لا يصدق الموجبة الحقيقية على هذا التقيد  
 بل الاتفاقية الكلية أيضا لا تصدق أما عدم صدق الموجبة  
 الحقيقية الكلية فلوجود اللزوم الجزئي وعدم الانفصال الحقيقي على هذا التقيد  
 ولما عدم صدق الاتفاقية الكلية لوجود اللزوم الجزئي وعدم تحقق  
 الاتفاق الحضي وبرهن ذلك البعض عليه أي على اللزوم الجزئي بين كل  
 امرين بالشكل الثالث وهو كلما تحقق مجموع الامرين تحقق احدهما  
 وكلما تحقق المجموع تحقق الآخر ينتج منه كلما تحقق احدهما تحقق الآخر  
 بل برهن عليه بالأول أي بالشكل الأول بعكس الصغرى الشكل الثا<sup>لث</sup>  
 هكذا كلما تحقق احدهما تحقق مجموع الامرين وكلما تحقق مجموع الامرين

تحقق الآخر ينتج منه كلما تحقق أحدهما تحقق الآخر فالتمتضي عنه  
 بعض المحققين بان المجموع انما يستلزم الجزء لو كان لكل من الاجزاء مضافا  
 في الاقتضاء لوجود المجموع ومن البين ان الجزء الاخر لا دخل له فيه بل  
 يجري مجرى الحشوفات الموجودة وللا موجود لا يستلزم للوجود والا  
 موجود حاصل التفضي منع صغرى البرهان الثاني وقوله انما يستلزم  
 سنده وفيه اشارة الى بطلان السند ان اللزوم لا يقتضي الاقتضاء ولا  
 التأثير لانه ليس بضروري لان يكون اللزوم مقضيا ومؤثرا في اللزوم <sup>فصله</sup>  
 عن ان يكون لاجزاءه اقتضاء فيه فانه اي اللزوم عبارة عن امتناع الانفكاك  
 فارتباط الامرين بهذا النمط اي بامتناع الانفكاك كاف فيه اي في  
 اللزوم اقول لا نسلم ان اللزوم لا يقتضيه بل هو اقتضاء كلا الامرين و  
 لا لئلا يتبع انفكاكهما تام قال الشيخ تأييد المناظر اذا فرض المقدم  
 مع عدم التالي استلزم ذلك المجموع عدم التالي فقال باستلزام المجموع الجزء  
 ورام التفضي بعضهم بمنع الكبرى في البرهان الاول باننا لا نسلم <sup>مستقرا</sup>  
 تلك الكلية يجوز استحالة المجموع فعلى تقدير ثبوته اي ثبوته ذلك  
 المجموع المحال ينفك الجزء لان وجود الكل بدون الجزء محال والحال انما  
 مستلزم المحال اخر فلا قباحة فيه وهو الحق في التفضي بقي شيء من التخصيص  
 في ذلك الدعوى وهو ان ادعى ذلك اللزوم الجزئي بين كل امرين <sup>فصله</sup>  
 وبرهن عليه باخذ تلك الكلية باعتبار التقدير الواقعية ونقول  
 كلما تحقق مجموع الامرين في الواقع تحقق احدهما في الواقع وكلما <sup>تحقق</sup>

مجموع الامرين في الواقع يتحقق الاخر في الواقع فالنتيجة اذا تحقق احد  
 في الواقع يتحقق الاخر فيه وما هذا الا لزوم جزئي بين  
 الامرين الواقعين على بعض التقادير فيبطل الاتفاقية الكلية الخاصة  
 فتأمل اشارة الى ان الاتفاق لا ينافي اللزوم بخلاف ان يكون اللزوم في الواقع  
 الواقع لكنه غير ملحوظ تأمل لما فرغ عن بحث القضية شرع في بيان احوالها  
 وقال **فصل** كل امرين احدهما رفع الاخر فهو ساقضيضان ومن ثم قلنا  
 ان التناقض من النسب المتكررة والنسبة المتكررة هي التي يكون ملحوظة  
 بالقياس الى نسبتها اخرى التي هي متصورة بالنسبة اليها كالاجزاء والبنية  
 وان كل شيء نقضاً واحداً لا يرفع الشيء لا يكون الا واحدة وما قيل ان التناقض  
 لا نقاض لها فهو بمعنى اخر جواب عن النقص الوارد على قوله ان لكل شيء  
 اه تقرير الجواب ان النقيض الماخوذ في قوله بمعنى التنازع والمنع لا الرفع  
 تأمل وهذا مثل مشهور هو ان اذا اخذنا جميع المفردات بحيث لا يشذ  
 عنه شيء فرفع نقضه وذلك الرفع ايضا مفهوم داخل في الجميع فالجواب  
 الذي هو الرفع نقض الكل وهو الجمع وهو مثال اقوله لا نسلم ان ذلك  
 داخل ولا لزوم اجتماع النقيضين بل الرفع عن الجميع ويستثنى عنه باستثناء  
 على لان النقيض عبارة عن الخارج المقابل فلا يكون جزءا ومثله يوجد  
 تغاير النسبة للمنتسبين وهوان النسبة لا بد ان يكون متغايرة  
 للمنتسبين فاذا اخذنا جميع النسب بحيث لا يشذ عنه نسبة فيكون  
 الجميع الكل والكل نسبة الى جزءه وهو ايضا داخل في الجميع فيلزم سيقول ان

يكون النسبة من واحد المنتسبين وهو محال وجواهم من الاستثارة  
 وحله ان اعتبار المفهومات لا يقف عند حد وعدم الزيادة في الاعتبار  
 يقتضي الوقوف الى حد فاخذنا جميع كذلك اعتبارا للتنافيين فاستلزام  
 المحال غير محال كما هو المشهور عندهم فتدبر اشارة الى ان اعتبار الاجمال  
 والتفصيل لا يقتضي التنافي المحذور ان يكون التنافي باعتبار الاجمال تنافيا  
 وباعتبار التفصيل غير متناه لما فرغ عن تعريف مطلق التقيض وما يتعلق  
 به شرع في بيان تعريف تناقض القضايا وشروط تحقيقه وبيان نتائجها  
 فقال وتناقض القضيتين اختلافا لما بحيث يقتضي لذاته صدق كل كذا  
 الاخر وبالعكس وذلك الاختلاف يكون بالاجاب والسلب اذا  
 كان رفعه اي رفع الاجاب بعينه واردا على ما يرد عليه الاجاب  
 كما في قولنا كل انسان حيوان ولا شيء من الانسان حيوان واذا كان  
 الامر كذلك فلا بد من اتحاد النسبة المحكمية وحصره في الاتحاد  
 في الواحدات الثمانية المشهورة بعضهم ادرج بعضها في بعض يعني ادرج  
 بعض المتأخرين وحدة الشرط والكل والمجمل في وحدة الموضوع والنتيجة  
 في وحدة المجمل ان شئت الاطلاع على هذا التفصيل فعليك مطالعة  
 القطبي وشرح المطالع اعلم ان القضيتين المختلفتين بالاجاب والسلب  
 لا يتخلوا اما ان يكونا مخصوصتان او محصورتان فان كان الاو فللتنا  
 لا يتحقق هذا الا بعد تحقق الواحد الثمانية وهي وحدة الموضوع  
 والمجمل والشرط والكل والمجزء والزمان والمكان والاضافة والقوة

والفعل فلو اختلفا فيها لم يتحقق التناقض فيهما على مذهب المتقنين  
وان كانتا محصورتان فالتناقض هما شرط اخر كما ينبغي و ههنا اي في قوله  
لكل شي نقيض واحد شك مشهور هو ان الايجاب نقيض السلب  
من انكره بدليل ما من قوله ان نقيض كل شي رفعه فحينئذ نقيض  
السلب رفعه لا الايجاب فخرقا لاجماع لان اجماع المنطقيين منقاد  
على ان نقيض الموجبة السالبة كما هو المذكور في باب التناقض في  
سلب السلب ايضا رفعه اي للسلب فلسفي واحد وهو السلب نقيضا  
احدهما الايجاب والثاني سلب السلب مع انكم قلتم ان لكل شي نقيض  
واحد ومن ثبوت في جواب هذا الشك بالعينية بين الايجاب و  
سلب السلب فقد اخطأ جواب سوال مقدّم هو ان الايجاب و سلب  
السلب شي واحد فلا يكون شي واحد نقيضان واستدل على خطأ  
المجيب المذكور بقوله فان تغاير المفهوم بين الايجاب و سلب السلب  
ضروري اي بدوي فلا يكون بينهما مع التمايز المفهوم عينية وهما في تغاير  
المفهوم بينهما حجة للاستدلال على خطايه قال الشك بان على جماله فهم الحمل  
للسك ما قال البعض ان السلب لا يضاف حقيقة لا الى الوجود في نفسه  
اذ لا معنى لسلب الشيء في ذاته من غير اعتباره بغيره في نفسه او بغيره  
على هذا التقدير اذا اضيف فهو في الحقيقة مضاف الى التوهم تامل  
فلسف السلب حينئذ رفع وجود السلب لا رفع السلب حتى يكون شي  
واحد نقيضان وهو اي وجود السلب اما في قوة الترجية السالبة

الموضوع اذا اخذ الوجود في نفسه للموضوع او الموجبة السالبة المحل  
 اذا اخذ الوجود لغيره فسلب التلب السالبة السالبة نقض الموجبة  
 السالبة الموضوع او السالبة المحل لا السالبة المحصلة فتحوّل من ليس  
 بهيوان انسانا وليس الانسان ما ليس بهيوان ففكر اشارة الى منع المحصر  
 في اضافة التلب اللهم الا ان يقال ان المضاف يقتضي وجود ما يضاف  
 اليه ثم القضيّتان المتناقضتان اللتان هما محصورتان يختلفان كما  
 لتحقيق التناقض بينهما اذ لو اتفقا في الكم يتحقق التناقض بينهما الكذب  
 الكليتين وصدق الجزئيتين في مادة يكون الموضوع فيها اعم من المحل كقولنا  
 كل حيوان انسان ولا شيء من الحيوان با انسان وبعض الحيوان انسان وبعض  
 الحيوان ليس با انسان وجهته اى تختلفا جهة اذا كانتا موجبتين لانهما لو اتفقا  
 جهة لكذب الضروريتين في مادة الا مكان كقولنا كل انسان كاتب بالضرورة  
 ولا شيء من الانسان بكاتب بالضرورة وصدق الممكنتان في المادة المذكورة  
 فكل انسان كاتب بالا مكان وليس كل انسان بكاتب بالا مكان فان رفع  
 كيفية كيفية اخرى عملة لقوله وجهته كما ان الامكان رفع للضرورة بالعكس  
 ومن اثبت اى التناقض بين المطلقتين الوقتيتين تخيلا بانها كالشخصية فقد  
 غلط فان النبوت في وقت معين يخبر برفع الوجود في الوقت الذي هو  
 قيد الحكم فرفع النبوت المقيد بالطلاق الوقتي اعم من الرفع المقيد بالوقت  
 فان الرفع المقيد بالوقت لا يمكن صدقه الا بتحقق الوقت فلا يتحقق التناقض  
 بين المطلقتين اللتين هما متناقضتان في الجهة بل لا بد من اختلاف الجهة

وتشكر

كما ذكرنا انما الان يقال ان المطلقين ليستا من الموجبات كما هو شأن  
البعض والكلام في تناقض الموجبات نامل ولذا سطر اختلاف الجهة  
لتحقق التناقض في الموجبات فالتقيض للضرورة بوجه الممكنة العامة لان  
الممكنة عبارة عن سلب الضرورة وللأهمية المطلقة العامة لان  
السلب في كل الاوقات ينافيه الايجاب في البعض وبالعكس وقد يتوهم  
ان نقض الدائمة المطلقة <sup>المتينة</sup> المنتشرة وليس كذلك فلذيق هذا التوهم قال  
وهي اى المطلقة اعم من المطلقة المنتشرة التي الحكم فيها بالفعليته في  
وقت ما اى الفعلية مقبلة فيها يكون في وقت ما واما المطلقة العامة  
ففيها غير مقيدة بعقود ما فيكون هي اعم من المنتشرة وللشرطة العامة الجنية  
الممكنة الحكم فيها بسلب الضرورة الوصفية عن الجانب الخالف كقولنا  
كل من بر ذات الجنب يمكن ان يسجل في بعض اوقات كونه مجنونا ولا يشر  
العامة الجينية المطلقة التي الحكم فيها بالفعلية الوصفية اى حكم فيها  
بثبوت المحل للوضع او سلبه عنه في بعض احيان وصف الموضوع فكما  
ان الدوام بحسب الذات يتناقض الاطلاق بحسبها كذلك الدائم بحسب  
الوصف يتناقض الاطلاق بحسبه وللوقية المطلقة الممكنة الوقية  
التي الحكم فيها بسلب الضرورة الوقية لان الوقية فيها ضرورة وقية  
وفي الممكنة الوقية سلب الضرورة المذكورة والمنتشرة المطلقة الممكنة  
الدائمة التي الحكم فيها بسلب الضرورة المنتشرة والاستدلال عليه ما  
ذكرنا اننا اذا قلنا ان بيان لنا فيها وهذا اى هذا البيان انما يتم اذا

كان الظرف في سوابق هذه الموجبات ظهرا للرفع لا الرفع لان الشرط  
العامة السالبة كان معناها على تقدير الاول ضرورة سلب الثبوت  
المقيد بان كان منقضا لا مكان ذلك الثبوت واما على تقدير الثاني  
معناها ضرورة السلب المقيد بالثبوت فلا يكون نقضا للمقيد  
الممكنة الموجبة التي معناها المكان الا يحجب المقيد بالوصف لا متنازع  
فلا يجوز ان يكون الثبوت المقيد به ضروريا لا سلب المقيد  
بما يمكنه على هذا قسم البراهين لما فرغ من بيان نقضها بالبسط شرعا  
بيان نقضها بالتركيب وهو ان التركيب من جنس واحد باعتماد  
البراهين في رفعها الى الحقيقة وهو ان رفع المقيد عبارة عن رفع  
الجزء الى الكل في الحقيقة على ما يدل عليه المثال فان تحققا  
الجزء في رفعه الى الحقيقة فيكون له حقيقة الجزئية فيكون لازما مساويا  
لحقيقة الكل بترتيبنا اما هو الحقيقة في ذلك التقيض وبالحقيقة هو  
سابقا للاحكام الجزئية والكلية منها لا يتفاوت عند التقيض  
والتركيب بالان هو وضع الموجبة الكلية اليه موضع السالبة الكلية  
فتقيضها ما انتة الخلو مركب من تقيض الجزئين يعني طرفي اخذ تقيض  
المركبين فتدل الى بساطة ويؤخذ لكل منهما تقيض وتتركب ما انتة  
الجزئين من التقيضين فهي مساوية لتقيضها لانه متى صدق الاصل كان  
المنفصلة لانه متى صدق الاصل صدق جزاءه متى صدق الجزآن كذب  
تقيضا هما فتكذب المنفصلة المذكورة ككذب جزئيهما وبالعكس



متى كذب الأصل كذب أحد جزئيه فصدق نقيضه فيصدق المنفصل  
 لصدق أحد جزئيه وذلك أي أحد نقيض المركبة ظاهر لا سترة فيه  
 بعيدا لا ساطة بحقائق المركبات ونقائض البسائط تأمل فقولنا ليس  
 كذلك فنقيض صريح للمركبة وقولنا أما كذا وأما كذا المنفصلة مساوية  
 للنقيض وإذا اريد من النقيض ههنا أعم من الصريح واللازم المساوي فلا  
 في كون أي النقيض شرطية للمحملة أو موجبة للموجبة دفع دخل مقدر وهو منع  
 كون الشرطية نقيضا للمحملة والموجبة نقيضا للموجبة لان التناقض عبارة  
 عن اختلاف القضيتين إيجابا وسلبا فلا يكون الموجبة نقيضا للموجبة وإنما  
 النوعية شرط له أيضا فلا يكون المنفصلة نقيضا للمركبة التي هي المحملة  
 ونقرر الجواب أن هذه السرايط للنقيض الصريح وأما إذا اريد النقيض  
 أعم من الصريح ولان المساوي فلا يرد هذا الاعتراض لان المنفصلة الناقصة  
 المنفصلة مساوية لنقيض المركبة وأما الاختلاف في الكيف والاتحاد في التوق  
 فمعتبر في النقيض الصريح وفيه نظر لان النقيض الصريح أيضا يكتسب خاص  
 لتقييده بالاختلاف في الكيف والاتحاد في النوعية بخلاف الجزئية  
 يعني ما ذكر من المفهوم المردود بين نقيض الجزئية لا يكفي لأخذ نقيض الجزئية  
 بجواز كذب المركبة الجزئية مع كذب المفهوم المردود فانه يجوز أن يكون  
 المحمول ثابتا دائما لبعض أفراد الموضوع وسلبا عن الباقيته دائما كما  
 قال فان موضوع الإيجاب والسلب في أي في الجزئية واجب  
 كقولنا بعض الجسم حيوان وبعض الجسم ليس بحَيوان

ان قيل كما ان المركبة الكلية عبارة عن مجموع القضيتين فكذلك الجزئية  
 المركبة فينبغي ان يكون طريق اخذ نقيضها واحداً قلت هي رسوم المركبة  
 الكلية بعينها مفهوم الكليتين المختلفتين بالاجاب والسلب لان موضوع  
 الاجاب في الكلية بعينها موضوع السلب وفي الجزئية ليس كذلك  
 لان الموضوع مختلف فالجزئيان اعم من الجزئية المركبة لصدورها بها  
 ونقيض الاعم اخص من نقيض الاخص كما مر في بيان النسب واذالم يكف ما  
 هو الذي كور في نقيض الكلية لنقيض الجزئية بين له طريقاً وقال فالطريق  
 لاخذ النقيض هناك اى في الجزئية ان يرد دهن نقيض الجزئين بالنسبة  
 الى كل فرد من افراد الموضوع فهي قضية حملية مردد المجموع متناهية للنفس  
 فيقال كل واحد واحد من افراد الجسم اما حيوان دأبما او غيره دأبما وبعد  
 اطلاعت على حقائق المركبات ونقائض البسائط تتمكن من استخراج <sup>سبل</sup> النقا  
 النقا في كل المركبات والتحقيق التناقض في الشرطيات بعد الاختلاف  
 كيفما يجب الاتحاد في الجنس النوع كاللزم والهند والافتاق والجندس  
 كالاتصال والاتصال فنقيض الكلية في الشرطية الجزئية المتناقضة لها  
 في الكيف والى افتقدها في النوع والجندس كمنقيض الموجبة الكلية الزمنية  
 الجزئية السالبة الزمنية فانهم اشارة الى وضع وهو لا نسلم ان الاتحاد  
 النوعي والجنسي شرط لتحقيق التناقض في القضايا التي هي النقا في  
 قضائها بل هو شرط لتحقيق التناقض في القضايا التي هي نقيضها اصراً  
 لما فرغ عن بيان التناقض شرع في العكس وقال <sup>فصل</sup> في العكس التتبع

والمستوي تبدل طرفي القضية في الذكر مع بقاء الصدق والكلية الجمال و  
 ربما يطلق العكس على القضية المجهولة من التبدل فيقولون هذا  
 التقدير عكس كل انسان حيوان نقه وبعض الحيوان انساني لا التبدل يؤول  
 اليه هو المعنى المصدق وهذا اذا كان العكس اذ لا يتم أي من السورتين  
 اللازمة بعد التبدل لكن لا ينبغي تعليلنا ان هذا التمراد بهما اصطلاح  
 ولا مناقشة في الاصطلاح والسالبة الكلية تنعكس كنفسها بالتخلف وهو  
 ههنا عبارة عن فهم نقيض العكس مع الاصل لينتج الجمال في صدق النقيض  
 مع الاصل متنعق فيجب صدق العكس معناه لا يلزم ان يتناقض النقيضين  
 كما في عكس قولنا لا شيء من الانسان يجر لا شيء من الجحر باسان صادق والا  
 لصدق نقيضه وهو بعض الجحر انسان في نفسهم مع الاصل هكذا بعض الجحر  
 انسان ولا شيء من الانسان يجر ينتج منه بعض الجحر ليس يجر لان النتيجة  
 تابعة للاختصاص والاذل وهو فعال لان ثبوت الشيء لنفسه ضروري فحينئذ  
 صدق يجب العكس وهو المطروب وقولنا لا شيء من الجسم بمصداق في الجمال  
 الى غير النهاية جواب نفص وهو ان الام في السالبة الكلية للاستغراق  
 فمعنى العبارة كل سالبة كلية تنعكس كنفسها مع ان هذه القضية سالبة  
 وعكسها لا شيء من الممتد في الجهات الى غير النهاية سالبة كلية غير  
 صادقة والدليل بجميع مقدماتنا جارها والمذلول مختلف وحاصل الجواب  
 ان القضية المذكورة ان اخذت خارجية ففكره صادق بانقضاء الموضوع  
 لبطان لا تنهي الانباء بالبرهان السلي وان اخذت بحقيقة متعنا

صدقها الصدق القضيبة المذكورة لان كل  
 مستند في الجحش لا الى الزمان جسم فلا يصدق السالبة المذكورة لما فرغ  
 عن بيان عكس السالبة الكلية شرع في عكس الجزئية وقال والجزئية السالبة  
 لا تنفكس لمجواز عموم الموضوع كما في قولنا بعض الحيوان ليس بانسان فانه صادق  
 وعكسه كاذب وهو بعض الانسان ليس بحيوان لان الحيوان ذاتي للانسان  
 فنشوبه له ضروري والمقدم اى مجواز عموم المقدم فهو قولنا قد لا يكون اذا  
 كان الشيء حيوانا كان انسانا فانه صادق وعكسه كاذب وهو قد لا يكون  
 اذا كان انسانا كانت حيوانا لما مر والموجبة مطلقة كلية كانت او جزئية  
 تنفكس موجبة جزئية لان الايجاب عبادة عن اجتماع الموضوع والمحمول في  
 الافراد والمصدق مع قطع النظر عن الكلية والجزئية لا كلية لمجواز عموم  
 المحمول فيصدق في عكس كل انسان او بعضه حيوان بعض الحيوان انسان  
 والا لصدق نقيضه وهو قولنا لا شيء من الحيوان بانسان ونقضه  
 مع الايجال هكذا لا شيء من الحيوان بانسان كل انسان او بعضه حيوان  
 بالضرورة فينتج منه لا شيء من الحيوان بحيوان وما هذا الا سلب الشيء  
 عن نفسه وهو محال والتالى في الشرطية نحو كلمة ما كان الشيء انسانا كان  
 حيوانا صادقا وعكسه وهو قولنا كاذبا كان الشيء حيوانا كان  
 انسانا كاذبا وقولنا كل شيء كان شابا بالضرورة في النسبية وعكسه  
 بعض من كان شابا شيء صادق كالاصل فلا يرد ما قيل ان هذه القضية  
 صادقة وعكسها بعض الشباب كان شيئا كاذبا فلا يصدق قوله

ان الموجبة مطلقا تنعكس جزئية وحاصل الجواب ان الحمل في الموجبة  
 الكلية المذكورة هو النسبة اى نسبة الساب الى الشيخ فحينئذ  
 يكون عكسه بعض من كان شابا شيخ وهو صادق لا كما ذكره الناقض  
 وقلنا بعض النوع انسان كاذب لصدق نقيضه وهو لا شئ من الانسان  
 ينوع جواب عن النقيض الواحد ان الموجبة الجزئية تنعكس موجبة جزئية  
 والعكس ههنا كاذب مع صدق الاصل والجواب ان الاصل ههنا كما  
 لسانه فبعكسه كاذب كالكذب الاصل وهو اى لا شئ من الانسان ينوع  
 ينعكس الى ما يناقضه اى يناقض قولنا بعض النوع انسان وهو قولنا لا  
 شئ من النوع با انسان والشرقي اى في كذب الاصل هو ان المستر في  
 الحمل المتعارف صدق مفهوم الحمل على الموضوع كلا او بعضا لا نفس  
 اى لا يكون نفس مفهوم الحمل موضوعا وليس كذلك في قولنا بعض النوع  
 انسان لان مفهوم الانسان لا يصدق على النوع بل يعبر عن الانسان  
 ببعض افراد النوع فعلم ان الاصل المذكور كاذب باعتبار انقياسه  
 معتبرا في الحمل المتعارف فعكسه ايضا كاذب ولا عكس بينهما  
 والاتفاقيات لعدم الجحد يعنى ليس المراد من نفي العكس لهما ان لا  
 عكس لهما في الاصل بل المراد ان لهما عكس لكن غير مفيد في باب القياس  
 فلذا نفي من اصله واقا العكس بحسب الجهة فمن السوالب تنعكس اليائنا  
 والعامتان كنفسهما بالخلف اما الضرورية المطلقة والدائمة المطلقة  
 فلانه اذا صدق بالضرورة او دائما لاشئ من ج ب وجب ان يصدق دائما

لاشئ من بيع والا لصدق نقيضه وهو بعين بيع بالامكان العام وصدق  
 الامكان يستلزم صدق الاطلاق العام وينضم هو الى الاصل ويقال بعض  
 بيع بالاطلاق ولا شئ من بيع بالفردية او بالماضي بعض ب ليس  
 بالفردية او بالماضي وانه محال وهذا المحال لا يلزم الامن صدق نقيض العكس  
 فيكون العكس حقا واما العامين فلا نمتى صدق بالفردية او بالماضي  
 لاشئ من بيع ما دام ج صدق دائما لاشئ من بيع ما دام ب ولا نمتى  
 بيع حين هو ب لانه نقيض ونضم مع الاصل بان نقول بعض بيع  
 حين هو ب وبالفردية او بالماضي من ج ب ما دام ج فينتج بعض  
 ب ليس ب حين هو ب وانه محال يلزم من صدق نقيض العكس كما لا  
 المصداق تقريب اي بيان الخلف بعكس السالبة الضرورية كنفسها انه لو لاها  
 لم تصدق الضرورية السالبة في العكس لصدقته الممكنة التي هي نقيضها  
 وصدق الامكان مستلزم لصدق الاطلاق العام فيقال اذ صدق بالفردية  
 او بالماضي لاشئ من ج ب كما ذكرنا انما يلزم المحال المذكور واستدل الصدق  
 الممكنة بقوله فانا عطينا بالفردية ههنا في باب العكس المعنى الاعم من  
 الذاتي وغيره لان الامكان نقيض للضرورة المعبرة في هذا الفن بمعنى الاعم  
 وهو امتناع الانفكاك سواء كان ناشيا عن الذات او عن غيرها فاذ صدق  
 الممكنة لزمن ان يكون الضرورية مسلوبة عن الجانب الخالف بالمعنى الاعم  
 فيلزم امكان صدق الاطلاق في الجانب الموافق لكن صدق الاطلاق  
 محال لاستلزام سلب الشئ عن نفسه كما ذكرنا فامكانه اي اطلاق العام

محال لان امكان المحال محال فصدق الامكان محال لانه متفرع على  
الامكان فكلما استحال صدق الامكان لو لم يصدق الضرورة والا لزم  
ارتفاع التقيضين وعلى هذا اي التقيض المبني كور في عكس الضرورية  
تفقد البيان اي بيان الخفاء في الشرطة العامة وقيل لم يصدق الشرطة  
لانه كس الشرطة لصدق الحيزية الممكنة لان نسبة الحيزية  
الممكنة الى الحيزية المطلقة كنسبة الممكنة الى المطلقة فصدق الحيزية  
الممكنة مستلزم لامكان صدق الحيزية المطلقة لكن صدقها هنا غير  
ممكّن لان ضمها مع الاصل ينتج سلب الشيء عن نفسه مثلا نقول بعض ب  
ج بالفعل حين هو ب ولا شيء من ج ب بالضرورة مادام ج ينتج بعض ب  
ليس ب بالضرورة حين هو ب وانه محال والشهور ان الضرورية تنعكس  
دائمة والشرطة العامة عرقيّة عامّة رده على مذهب من قال ان السالبة  
الضرورية تنعكس كنفسها يجوز ان امكان صفة لغير عين تثبت لاجل هذا وان  
الاخر فيكون النوع الاخر مسلوبا اعماله تلك الصفة ثابتة بالفعل بالضرورة  
مع امكان ثبوت الصفة له فلا يصدق سلبيها عنه بالضرورة كما ان مركوب  
يكون ممكنا للفرد والحار ثابتا للفرد بالفعل دون الحار فيصدق السالبة  
نحو لا شيء من مركوب زيد حار بالضرورة ولا يصدق عكسها وهو لا شيء من الحار  
مركوب زيد بالضرورة لصدق تقيضه وهو بعض الحار مركوب زيد بالامكان  
كما صرح المصنف بقوله واستدل على انعكاس الضرورية دائمة بان اذا  
قدّمنا مركوب زيد فمحصر في الفرد مع امكانه الحار يصدق لا شيء من

مركوب

مركوب زيد بجوار بالضرورة ولا يصدق العكس الضروري بهين ما ذكرناه  
 انما يصدق الدائمة فهو لا شئ من الجوار بمركوب زيد انما قسم ان عكس الضرورة  
 الدائمة بالضرورة ويرد عليه اى على هذا الاستدلال انه يلزم على تقدير  
 صدق الدائمة في العكس بدون الضرورة انفسا لك الدوام عن الضرورة  
 في الكليات مع ان ثبوت دوايم ثبوت المحل لجميع الافراد لا يخلو عن بقاء  
 الدوام بالضرورة والدوام حين ملاحظة العلة متساويان فلا ينفك  
 احدهما عن الاخر ومن ههنا اى من اختلاف انعكاس السالبة الضرورية  
 لنفسها اختلاف في انعكاس الممكنين الموجبين العامة والخاصة كنفسها ان  
 يقول بان انعكاس الضرورية كنفسها يقول بان انعكاسها كذلك ويقول استدلاله  
 كلما صدق كل انسان كاتب بالامكان صدق بعض الكتاب بالامكان  
 والا لصدق نقيضه وهو لا شئ من الكاتب بانسان بالضرورة ونفكس  
 الشئ من الانسان كاتب بالضرورة وهو في الاصل ومن لا يقول  
 بان انعكاس الضرورية كنفسها فلا يقول بان انعكاس الممكنين كنفسها ويقول  
 في الاستدلال لا يجوز انعكاس السالبة الضرورية كنفسها يعين ما ذكر  
 بقوله واستدل على انعكاسه ثم الاختلاف في انعكاس الممكنين انما هو  
 على راي الشيخ لانه قائل باضاف ذات الموصوع بالوصف العنوي بالفعل  
 اقول بل هذا الاختلاف مبنى على اختلاف واقع في معنى الضرورة فان  
 اريد بالضرورة الضرورية المطلقة فيكون معنى الامكان سلب الضرورة  
 المطلقة والوجبة الممكنة حينئذ يكون مستلزما للوجبة المطلقة



العامة والآحاد تأمل ولما على مذهب الفارابي المثال بإمكان انصاف  
 ذات الموضوع بالوصف العنوا في متفق على انعكاسها الى الموجبتين  
 كنفسهما والاصح يبين في المثال المذكور بمركوب زيد غير صادق عند  
 الفارابي لان امكان الانصاف متحقق هناك فلا يصدق السالبة  
 الكلية ثمرة وهما اي في انعكاس الضرورية السالبة كنفسها مثل الان  
 في المنع وهو ان الكتابة ممكنة للانسان غير ضرورية لفرد من الافراد  
 الانسان والممكن ممكن دائماً ولا اي ان لم يكن الممكن ممكن دائماً <sup>فلا بد</sup> لزم الا  
 اي انقلاباً كما الى الوجوب او الامتناع لان طبقات الفهم مخصصة فيها  
 وهو محال وانما كان الممكن ممكن دائماً فالسلب الدائم ممكن فلو وقع هذا  
 السلب الدائم مع الانعكاس لصدق لا شيء من الكاتب بالانسان دائماً وهذا  
 محال لان فوطم كل كاتب انسان بالضرورة ايضا صادق فيلزم اجتماع <sup>المتناقضتين</sup>  
 والمستلزم للحال محال ولم يلزم هذا الحال من فرض الممكن والا يعنى بجواب  
 الحال من فرض الممكن لم يكن الممكن ممكناً لان الممكن ما لا يلزم من فرض وقوعه  
 محال فهو اي لزم الحال هنا من الانعكاس اي من انعكاس الذاتية كنفسها  
 وحله بمنع الزوم وهو انه لا يلزم من دوام الامكان امكان الدوام الا  
 تركه ثابتاً بمنع الزوم الى الامور الغير القارة فان امكانها دائم والا  
 فيلزم الانقلاب ودوامها غير ممكن ولا فليكن غير قارة هل تشل من  
 تمتد لتأييد استقام افكاره لا يجوز لاحد ان يشك في ان يقام الحركة  
 محال لذاتها بل هو امر متيقن لانها من الامور الغير القارة وهي التي لا

لا تكون بها بقا في زمان ثان ومن ههنا اني نعلم ان استمراره ولم الممكن ان كان  
 الدوام يستبين ان الزمنية الامكان لا زمنية لا يتلاد زمان لان الاول متحقق  
 والثاني منتهى ولا فيلزم ان يكون الامكان ازيا فلم يكن للحد وشت في العالم  
 وجود هذا اي هذا هذا البيان لان هذا المقام من مزال الاقدام والخاصات  
 اي المستوطنة الخاصة والعرفية الخاصة تنعكس ان الى عامتين اي الشرطية  
 العامة والعرفية العامة مع الادوام في البعض لان الادوام الاصل مرجية  
 مطلقة وهي انما تنعكس جزئية ولو تدبرت في قولنا لا شيء من الكاتب  
 ساكن ما دام كاتب الادامات فيقتضيان انهما لا تنعكسان كنفسهما كما قال ضا  
 الشمسية واما الشرطية والعرفية الخاصات تنعكسان عرفية عامة  
 لا دائمة في البعض واما العرفية العامة فذلك بالارادة للعامة من ولازم  
 العام لازم للخاص واما الادوام في البعض فلا بد لو كذب بعض سيج  
 بالاطلاق العام لصدق لاشي من سيج واما تنعكس الى لاشي من سيج وجب  
 غير ايقد كان كل ج ب بالفعل هف وانما لا تنعكسان الى العرفية القيد  
 بالادوام في لكل لا يصدق لاشي من الكاتب ساكن الا صاب ما دام كاتب  
 لا دائما ويكذب لاشي من الساكن فكاتب ما دام ساكنا لا دائما كذب  
 الادوام وهو كل ساكن كاتب بالاطلاق العام لصدق بعض الساكن ليس  
 بكاتب دائما لان من الساكن ما هو ساكن دائما كالارض ولا عكس البواق  
 فان اخفها اي من البواق الوقتية وهي لا تنعكس الى الممكنة التي هي اعم  
 القضايا وعدم لزوم العام يستلزم عدم لزوم الخاص فلم يكن العكس لازما

لها وإمام تنعكس الوقفية التي هي لفصل التنازل تنعكس التنازل لعدم انعكاسها فيستلزم  
انعكاس العام لصدق قولنا لا شيء من القمر ينخسف بالتوقيت أي في وقت  
التربيع لا دائما كذب بعض المنخسف ليس بقمر بالامكان لصدق نقضها  
وهو قولنا كل منخسف قمر بالضرورة لما فرغ عن بيان عكس الكلية السالبة شرع  
في بيان عكس السالبة الجزئية من الوجهات وقال من السوالب الجزئية لا  
تنعكس إلا بالخاصة فإنها تنعكس كنفسيهما لأن الوصفين أي وصف  
الموضوع والمحمول متساويان في ذات واحدة بحكم الجزئية الأولى وهو السالبة  
الجزئية المشروطة العامة أو العربية العامة كما في قولنا بعض التنازل ليس  
مادام نائما فالنجوم والبقطة متساويان لا يتعكسا في ذات واحدة في وقت  
واحد بحكم الجزئية الأولى لأنه سالب وقد أجبنا فيها أي في الذات الواحدة  
بحكم الجزئية الثاني من الأصل وهو المطلقة العامة التي هي عبارة عن اللادوام  
فتلك الذات الواحدة التي تحقق فيها الوصفان كما لم يكن ب مادام ج أي  
لم يكن مستيقظا مادام نائما لا يكون ج مادام ب أي لم يكن نائما مستيقظا  
وهو المطلوب لأنه لا يصدق في عكس الخاصتين المذكورتين إلا نفسها  
ولما فرغ عن عكس السوالب شرع في عكس الوجهات وقال من الوجهات  
الوجهات تنعكس الوجوديات والوقفيات والمطلقة العامة مطلقة عامة  
بالخلف لأنه إذا صدق كل ج ب باحدى الجهات الخمس لصدق بعض ب  
ج بالاطلاق العام ولا يصدق نقضه وهو لا شيء من ج دائما وهو  
مع الأصل ينتج لا شيء من ج دائما وهو محال والافتراض وهو أن

نفرض ذات الموضوع شيئا مهيئا ونحمل عليه وصف الموضوع وصف المحمول يعني ذات  
 وصف الموضوع والمحمل في ذات واحدة فمثل الذات مرة غير مرة بوصف الموضوع  
 وتارة بوصف المحمول فيه صدق حينئذ بعض مباح لان الوصفين يصدق  
 عليها فنقول ج الذي هو ج د فب د ج فب بعض مباح يافعل من الشكل  
 الثالث والعكس عطف على الاقتران وهو ان يعكس نقيض العكس لا يرتد  
 الى ما ينافي الاصل فان الاصل اذا كان كلياً ونقيض عكس سلب كلي التوكيد النقيض  
 كنفسه في الكم كلياً والاخر من نقيض الاصل وان كان جزئياً فان كان مطلقاً  
 عامة العكس نقيض عكسها الى ما ينافيها لان نقيض عكسها سالبية كثيرة  
 دائمة وهي تعكس كنفسها نقيضها وان كان احدي القضايا الباقية العكس نقيض  
 الى ما هو اخر من نقيضها والتفصيل في التفسير في القليل هو شرح  
 المطالع والدامتان والعامتان تعكس بينهما ملاحظة بالوجود المذكور  
 اي بالخلف والاقتراض والعكس ان شئت الاطلاع فليكن هذا  
 المطرقات والخاصتان تعكس بينهما لا ما ينافي اما الجينية فان كان  
 منها وهو هنا العامتان والجينية لا زمنة فلهذا لازم اقتراض وهو المذكور  
 فتكون الجينية لا زمنة وانما ايضا وابا اللازم وان كان لازم اللازم وان كان  
 فلو لاه للام العتوان في الموضوع فبالمحمل في الاصل وقد ذكرنا في  
 فيه صدق حينئذ بعض مباح هو مباح لا دائماً وهو لا يلزم  
 عكس النقيض وهو في اصطلاحهم عبارة عن تبديل نقيض  
 بقاء الصدق والكيف عند التقديرين كما في حال في عكس الذات

كل انسان حيوان كلما ليس بحيوان ليس بانسان وعندما المتأخرين عبارة عن  
 جعل نقض الثاني اولاً وعين الاول ثانياً مع مخالفة الكيف ومحافظة الصدق  
 والمعتبر في العلم هو الاول، لانه المستعمل في باب القياس وحكم الموجبات  
 هنا اي في العكس النقض حكم السوال في المستقيم يعني ان الوجبة الكلية  
 هنا تنعكس كنفسها كالسالبة ثم وبالعكس اي حكم السوال هنا حكم الموجبة  
 ثم يعني السالبة تنعكس مطلقاً سالبة ثم وبالبينات اي الدليل هنا هو  
 البيان ثم وهذا اي في انهم عكس النقض للاصل شك من وجوب الاول  
 ان قولنا كل اجتماع النقيضين لا شريك الباري اصل صادق مع ان عكسه  
 اي عكس النقض وهو قولنا كل شريك الباري اجتماع النقيضين كاذب  
 فعلم من هذا ان تعريف عكس النقض على هذا المنقذين غير جامع  
 لان الصدق هنا في العكس غير باق ولذا ان تجيب عن النقض المذكور<sup>للمش</sup>  
 ان تترجم صدق اي صدق العكس المذكور وتجعله قضية حقيقية لا خاتمة  
 فحينئذ يجوز ان يكون العكس صادقاً فان قلت ان المطابقة بين الاصل والعكس  
 العكس في كونها حقيقتان شرط لصدق العكس وهذا ليس كذلك قلت  
 هذا تحكم لا برهان عليه فافهم اشارة الى رد الجواب بان الصدق هنا  
 غير ممكن لان امكان الموضوع هنا في الاصل منقذ فلم يتحقق حمل المحمول  
 عليه فابن الصدق ومن هنا اي من التزام عكس المذكور حقيقة ممكن  
 لان التزام تضادك المنعيات كلها يبقى اوجاز ذلك الالتزام مجاز هنا  
 الالتزام ايضا ولنه حال فكان الامتناع حين التضاد عدم واحدا

ويكون المشاعات كلها متحدة فيه بحيثيل بعضها على البعض كما ان الوجوب  
وجود واحد فكما ان منشاء انتزاع وجوب الوجود نفس ماهية الواجب  
فكذا الامتناع منتزح عن نفس المنع واللام يكن متمنعاً بالحقيقة المنتزعة  
واحدة وشريك الباري واجتماع النقيضين والاضدين والخلل وغيره  
اسماءها كما للحقيقة الواجبة اسما متعددة وهي واحدة ويتأكد علم  
على امكان في استلزام المحال مع الاصل والمقتضى وجبا لعل لا فقه بينهما ولا لان  
صدق الحقيقة في العكس من غير علاقة فلو كان استلزام المحال محالاً فكما  
لا علاقة هنا فكذا ثمة تادل والثاني اي الوجه الثاني للامتناع ولما كان  
ذكره مرقونا على تهذيب مقتضى فلنا ذكرها اولا وقال ولتقدم مقتضى

في التحو

وهي كلما لا يستلزم وجوده رفع عدمه وان بقي كان في الساتر موجودا دائما  
ولا اي ان لم يكن موجودا دائما بل يكون معدوما او يكون موجودا في وقت وقت  
استلزم وجوده رفع ذلك العدم لان وجوده لا يكون الا في وقت رفع  
ذلك العدم الواقع وان لم يستلزم وجوده رفع ذلك العدم لتحقيق ذلك  
العدم حين وجوده اي وجود ذلك الشيء فيلزم اجتماع النقيضين وان محال  
واذا تم هذا فنقول في بيان وجه الثاني للشك اي للنقض قولنا كلما وجد  
الحادث استلزم وجوده رفع عدم اي عدم ذلك الحادث في الواقع حتى يلزم  
لواقع والا يلزم اجتماع النقيضين وهو اي قولنا المذكور ينفي هذا العكس  
اي بعكس النقيض الى ما ينافي المقدمة وهي قولنا كلما لم يستلزم  
وجوده رفع عدم في الواقع كان موجودا دائما فالاصل هنا صادق مع ان

عكس

هذا كاذب وجهه منع المساوات بين الموجبتين اللزوميتين وان كان التلخيص  
 يقينين اعلم كما ان منها فاقات الحيليات باعتبار تنافي المحرول فكذا اثنا في الشرطيات  
 باعتبار تنافي التلخيص فاما وجه شبهة الاستلزام ولها فخر برات منزلة  
 الاقدام وهي هذه كودة في المطولات لما فرغ عن بيان عكس التقبيل شرع  
 في القياس وقال فصل الموصول الى التصديق وحده حجة ودليل وليس  
 بد من مناسبة بين التصديق والحجة اما بان يقال الموصول على التصديق  
 كما في الاقتران او استلزامه كما في الاستثنا بشرط التقديم بثبوت التلخيص اتقوا  
 يستلزم انتفاء اللزوم في اللزومية وثبوت احد المعاندين يستلزم انتفاء  
 المعاندا الاخر وبالفكر في المنفصلة ويختص الموصول في السئلة القياس  
 الاستفراء والتتمثيل والهدى منها القياس لان ايصاله قطعي والمنشأ  
 ان الاحتجاج لا يحتاج الى ابطال الكلي سواء كان على الكلي او الجزئي فهو القياس  
 بالجزئية فاما على الكلي فهو الاستفراء واما على الجزئية فهو التتمثيل وهو  
 القياس قول مولف من قضاياء يلزم عنها الذي انما قول آخر في كونها  
 العالم صغيرا وهو شتمل على التصديق بان موضوعه في التصديق  
 محموله في الكبرية وفوائد القيود ومعرفة اخرى جوابا بالزوم الثاني ما يكون  
 اللزوم فيه مقدمة اجنبية وهي التي لا يكون القياس شتملا عليها وهي  
 اما ان يكون غير لازمة كما في القياس المساوات وله ان انتاجه موقفا  
 على مساوات الامرين سمى بهذه التسمية وهو المركب من قضيتين بجهتين  
 يكون متعلق محمول الاولى موضوع الامر في خواصها واولا وبمساواة

التي  
التي

يجب ان يترتب منه بواسطة مقدمة اجنبية وهي كل مساو لمساو ان امسا  
فحيث تصدق تلك المقدمة الاجنبية كاللزام بان يقال ان ملزوم الملزوم  
او يقال بان لازم اللازم لازم والتوقف كما تقول ان موقوف الموقوف  
موقوف تصدق تلك النتيجة وبما لا تصدق تلك المقدمة فلا تصدق  
النتيجة كالتضاعف فان هنا لا تصدق تلك المقدمة فلا تقول ان  
النصف نصف الاضعف نصف يع والتضاعف فلا تقول ان ضعف الضعف  
ضعف بل هو ضعف ضعفه لا ضعفه ولا يستل المحصر في الثلاثة باخراج  
اي قياس المساواة عن التعريف لانه اي المحصر المذكور لا يصل بالذات  
جواب سوال هذا لان قياس المساوات ايضا قياس كما اعرفت به انه  
قياس ينتج بواسطة مقدمة اجنبية فعلم منه ان المحصر غير حاسم في  
عن المحصر ونقرا الجواب ان المحصر المذكور ليس للقياس المطلق حتى يرد  
عليه الاعتراض بل هو للوصول بالذات واما القياس مع تلك المقدمة  
فراجع الى قياسين جوازيين اخرين الاعتراض المذكور بان المحصر لاطلاق  
القياس واما قياس المساوات مع تلك المقدمة فليس قياس واحد بل  
هو راجع الى قياسين احدهما ان امساو ليس مساو ليج ينتج منه ان امساو  
ليج وثانيهما ان امساو ليس مساو ليج وكل مساو لمساو ليج مساو ليج ينتج  
منه ان امساو ليج ثم اعلم ان لقياس المنارات اعتبارات ثلثة احدها  
انه ينتج النتيجة اذا لم يترتب بواسطة المقدمة فهو بهذا الاعتبار خارج  
عن القياس وثانيهما كونه منتجا للنتيجة اذا تضمنت المقدمة مع النتيجة

كما انه قياس بالنسبة الى ان امساو ليس مساو ليج



الحاصلة بالذات فهو بهذا الاعتبار راجع الى قياسين والثاني انه  
ينتج النتيجة الحاصلة بالذات فهو بهذا الاعتبار قياس واحد هكذا  
ذكر البعض وتكرار الحد بتمامه في القياس ما يدل على وجوبه دليل  
جواب لمن يقول ان تكرار الاوسط لشرط الانتاج فاذا لم يتكرر في القياس  
المستأثر لم ينتج فلم يكن قياسا بدون ضم النتيجة ومع ضمها لا يكون  
قياسا واحدا اقول وجهه حصر الاشكال في الاربعة والاستقرار يدل على  
تكرار الحد الاوسط بتمامه وجوبا تاملا ولما ان يكون المقدمة الاجنبية  
لانتمية للقياس متناقضة له في الحد وبما يخالف في الاطراف للقياس المذكور  
كما تقول جزء الجوهر يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر وكلما يوجب ارتفاعه  
ارتفاع الجوهر فهو جوهر وكلما ليس بجوهر لا يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر  
يلزم منه اى من القول المذكور بواسطة عكس نقض المقدمة الثانية  
ان جزء الجوهر جوهر ولا ادري بحجتها في الاخراج هذا القسم من التعريف ثمانية  
اى عكس النقيض كالعكس للمستوى في اللزوم فاخرجه من هذا الوجه  
دون ذلك ترجيح بلا مرجح بل هو تخكم سوى ان متناقضة الحد ودا بعد  
عن الطبع جدا وهو لا يصلح ان يكون سببا للاخراج وفيه ما فيه وهو ان  
البعد عن الطبع ان كان سببا للاخراج فينبغي ان لا يذكر ولا بعد الشكل الرابع  
من الاشكال لانه ايضا ابعد عن الطبع جدا اقول الشكل الرابع وان كان معدودا  
من الاشكال لكنه غير منتج على هيئته بل يرد الى الشكل الاول فكأنه  
خارج عن الاعتبار ثم ان اخذ اللزوم من اللزوم المخوف في التعريف اللزوم

في نفس الامر بان يصدق القول متى صدقت المقدمات في نفس الامر فيها  
 يعني فهو المراد ان اعتبر لزوم بحسب العلم وهو الاشهر بين المنطقيين فالمراد  
 منه اي من اللزوم الاستغناء اي استغناء القول اللام لامتناع انفكاك  
 بعد قطن الاندراج اي اندراج الحدود بعضها تحت بعض كما قال ابن سينا  
 ان النتيجة لا تحصل الا بعد اندراج الحدود وذلك الا باستغناء  
 على سبيل العادة كما هو من ذهب الاشاعرة او التوليد كما هو من ذهب  
 المعتزلة او الاعداد كما هو من ذهب الحكماء على اختلاف المذاهب  
 لما فرغ عن تعريف القياس شرع في تقسيمه وقال وهو استثنائي ان كان النتيجة  
 او نقيضها مذكور فيه بهيئته كما نقول ان كان هذا جسما فهو متغير لكنه جسم  
 فهو متغير فالنتيجة هنا مذكورة بغيرها والا اي وان لم يذكر النتيجة  
 فيه بهيئتها التركيبية بل يذكر فيه بادتها فاقتراني لا قتران الحدود  
 فيه الا ان شرع في بيان قسمي الاقتراني وقال فان تركيب الاقتراني  
 من الحملات الصرفة فحلي كقولنا كل جسم مولف وكل مولف محدث  
 فكل جسم محدث والا اي وان لم يتركب من الحملات الصرفة سواء  
 كان تركيبه من الشرطيات الصرفة او لا فنشرطي نحو كلما كان زيدا  
 انسانا كان حيوانا وكل حيوان جسم فالكبرى فيه حملية واما قولنا  
 كلما كان زيدا انسانا كان حيوانا وكلما كان حيوانا كان جسما فهو مركب  
 من الشرطيات الصرفة لما فرغ عن تقسيم القياس شرع في بيان اسامي  
 اجزاء القياس وقال موضوع المطلوب اي موضوع ما يستحصل من القضايا

يسمى اصغر لكونه اخص من المحمول غالباً وما هو فيه اعم القضية  
التي فيها الاصغر تسمى الصغرى ومحمولة اى المطلوب تسمى الاكبر لكونه اعم  
في الاغلب وما هو فيه اى القضية التي فيها الاكبر تسمى الكبرى  
والتكرارين موضوع للمطلوب ومحمولة يسمى وبسط لموضوعين طرفي المطلوب  
والقضية التي جعلت اجزاء قياس تسمى مقدمة وطرفاها اى طرفا القضية  
يسمى حداً واقتزان الصغرى بالكبرى يسمى قرينة وضرباً وجهة ونسبة <sup>سط</sup> الاول  
الى طرفي المطلوب يسمى شكلاً لما فرغ عن بيان اساسى اجزاء القياس واساس  
اجزاء المقدمة شرع في تقسيم الشكل وقال فالاول وسط اما وقع حمل في الصغرى  
وموضوع في الكبرى فهو الشكل الاول لانه على نظم طبيعى والاول في مرتبة  
الانتاج لان النتيجة تحصل منه اولاً بدون الرد والعكس نحو العالم  
متغير كل متغير عاقل او يكون الا وسط محمولاً اى الصغرى والكبرى  
في الثانى وهو اقرب من الاول فلذا اضع في المرتبة الثانية ووجهه  
الاقرب هو اقتران الاول في الصغرى التي شرف القدامتين لامتثالها  
على موضوع المطلوب حتى ادعى بعضهم انه يبرح لا حاجة الى بيان وجه  
انتاجه او وقع موضوعها اى في الصغرى والكبرى فالشكل الثالث لانه  
في المرتبة الثالثة من الاول للمخالفات الاول في الصغرى التي هو شرف القدامتين  
او وقع في الصغرى والكبرى على عكس الاول فالرابع وهو ابعد جيداً عن  
الدليل لكونه على خلاف نظم طبيعى حتى استعمله الشافعيان وهما ابو النضر وبقا  
وهو يبرح عن الاعتبار من حيث الاستعمال في العاوم وكل شكل يرد الى الاخر

بعكس ما بيننا فيه كالشكل الثاني يرتد الى الاول بعكس الكبري، والثالث يرتد  
 اليه بعكس الصغري والرابع يرتد اليه بعكس المقدمتين عند الانتاج  
 ولا قياس من جزئيتين لاحتمال انتفاء الاندراج ولا من سالبين كليتين أو  
 جزئيتين لعدم تعدد الحكم من سلب الى سلب الا في الرابع والنتيجة قد يقع  
 انفس المقدمتين كما هو ايضا بالاستقراء كما فرغ عن بيان تفنيم الاشكال شريخ  
 في بيان شرائط انتاجها وقال ولنشرط في الاول للانتاج ايجابية الصغري  
 وكليته الكبرى ليلزم الاندراج اى اندراج الا صغري تحت المتوسط اذ لو كانت  
 الصغري سالبة لم يندرج الا صغري تحت الاوسط لان الكبرى تدل على ما ثبت  
 له الاوسط فهو محكوم عليه بالكبر فحينئذ لو كانت الصغري سالبة لسلب  
 الاوسط عن الاصغر فالاصغر لا يكون داخل في ما ثبت له الاوسط فالحكم  
 حينئذ باثبات الاوسط لا يتعدى الى الاصغر فلا يلزم النتيجة لانهما اورد  
 الانتاج وايضا لو كانت الكبرى جزئية لكان بعدد الاوسط محكوما بالكبر  
 فلا يلزم التعدي يجوز ان يكون الاصغر غير كلي البتة فلا يلزم النتيجة  
 واحتمال الضم يجب في كل شكل ستة عشر من تركيب المجموعتين الرابع واسقط  
 بشرط الاججاب ثمانية وبشرط الكلية اربعة ان شئت الاطلاع عليها  
 فعمليك مطالعة المطولات بقى ضرب اربعة الموجبتين كليتين  
 مع الكليتين اى الموجبة الكلية والسالبة الكلية فتعطي اطلال بقية اى مجموع  
 اربعة بالضرورة لا يحتاج الى البرهان وذلك لان انتاج لمحصرات الرابع  
 من خواصه اى من خواص الشكل الاول كما لا يخفى اكل اى كان انتاج الموجبة

الكليّة من خواصه وههنا شك مشهور من وجهين أي في سراديط شكل  
الاول شك بوجهين الوجه الاول في منوط كليّة الكبرى والثاني في إيجاب  
الصغرى كما يعلم من بيانه الاول ان النتيجة موقوفة على العلم بكليّة الكبرى  
لا نفي ما شره بالتعقّب النتيجة وبالعكس يعني العلم بكليّة الكبرى موقوفة على  
العلم بالنتيجة لا من الاصغر من جملة افراد الاوسط فلما روي هذا الحال لا يلزم الا  
من كليّة الكبرى في محال وعلم ان التخصيص في النتيجة موقوف على الاجمال  
الذي في كليّة الكبرى فلا هو لا اختلاف جهة التوقف والحال ان الحكم  
يختلف باختلاف الاوصاف فلا اشكال بالدور الوجه الثاني من الشك ارقى  
الحال ليس هو مجرد كمال ليس بموجود وليس بمحسوس ينتج قولنا ان الخلا ليس  
مع ان الصغرى سالبة فسلم ان ايجاب الصغرى ليس بشرط للانتاج اقول  
لا تخصيص بالمادة المذكورة بل كما تكررت النسبة السالبة انتجة نتيجة  
وحله كما قيل انها اي الصغرى موجبة سالبة المحل في النتيجة في المثال المذكور  
باعتبار وجود الشرط لا بانتفاءه فلا اشكال يدل على ذلك اي علمي كون الصغرى  
في القول المذكور موجبة سالبة المحل جهتي النسبة السالبة في الكبرى مرة  
للافراد في الكبرى واذا كان الصغرى موجبة فلا اشكال قول في هذا الجواب لان  
تستدل من ههنا اي من انتاج قولنا ان الخلا ليس بموجود حال كونه موجبة سالبة  
المحل على عدم استدعائ تلك الموجبة السالبة المحل الوجود اي وجود  
الموضوع وبالا لم يكن سادقة فقد برأشارة الى ان ضدق الموجبة بدو نشأ  
الموضوع غير مستور لان ثبوت الشيء مطلقا يقتضي وجود الموضوع مطلقا

نرفع عن بيان شرائط الشكل الأول شروع في بيان شرائط الثاني فتدال وفي الثاني  
 أي الشرط للانتاج في الشكل الثاني اختلاف القدمتين في الكيف وكمية  
 الكبرى في الكم والآخى ان لم يشترط الشرط المذكور فيه يلزم الاختلاف في  
 النتيجة لانا اذا قلنا كل انسان حيوان وكل ناطق حيوان ينتج موجبة وهو  
 كل انسان ناطق ولو بدلنا الكبرى بقولنا كل فوس حيوان ينتج سالبة وهو  
 لا شئ من الانسان بهرس وكذا الحال في السالبتين فسلم ان الاختلاف  
 في الكيف شرط الانتاج في هذا الشكل ولما اذالم يتحقق كمية الكبرى فيقال  
 مثلا كل انسان ناطق وبعض الحيوان ليس بناطق كانت النتيجة بعض الحيوان  
 انسان ولو بدلنا الكبرى بقولنا بعض الصاهل ليس بناطق كان الحق السلب  
 وهو بعض الانسان ليس بصاهل والاختلاف المذكور دليل المقام فسلم  
 انها شرط الانتاج فينتج الكلين ان اى الصغرى والكبرى الكلين اذا  
 كانت الكبرى سالبة سالبة كلية والمختلفان كما يعنى في صورة تارة الصغرى  
 موجبة جزئية والكبرى سالبة كلية ينتج سالبة جزئية لان النتيجة تامة  
 للاختلاف الاول وهرها السلب والجزئية بالخلف وقد مر ذكره في الاول  
 او بعكس الكبرى فيصير الثاني اولا او بعكس الصغرى ثم بعكس الترتيب  
 حتى يصير شكلا اولا ثم عكس النتيجة ليحصل النتيجة المطلوبة  
 لما فرغ من بيان شرائط الشكل الثاني شرع في بيان شرائط الشكل الثالث وقال  
 ويشترط في الثالث ايجاب الصغرى بحسب الكيف مع كلية احدهما اذ لو  
 كانتا كلتاهما جزئيتين مجازات يكون البعض من الاوسط الذي هو المحكوم عليه

أو يعكس الكبير

بالاصغر غير البعض الذي هو المحكوم عليه بالاكبر فلا يلزم تعدد المحكم من الاكبر  
 الى الاصغر لينتج الموجبات اى الموجبة الكلية والمخفية حال كونها صغريتان مع  
 الموجبة الكلية الكبرى او الكلية الكبرى مع الموجبة المخفية الصغرى موجبة مخفية  
 ومع السالبة الكلية الكبرى والكلية الصغرى الموجبة مع السالبة المخفية ينتج سالبة  
 مخفية بخلاف ومفكوه او يعكس الصغرى ليعبر شكلا او لا ثم يعكس الترتيب  
 بان يجعل الصغرى كبرى والكبرى صغرى حتى يعبر شكلا او لا ثم يعكس النتيجة  
 ليحصل النتيجة المطلوبة والرد الى الشكل الثاني بعكسها وفي الشفادات هذان  
 وان رجعا الى الاول فلهما خاصته وهي ان الطبيعي في بعض المقدمات ان احدا  
 الطرفين متعين للموضوعية والعمومية كما في قولنا الانسان كاتب لان الانسان  
 متعين للموضوعية لانه ذات حتى لو عكس كان غير طبيعي لا ينقل الذهن منه  
 فالثاني ايضا الطبيعي بما لم ينظم الا على احد هذين اى الشكل الثاني والثالث فليس  
 عنهما غشيه من كل وجه ومقصوده من النقل دفع ذنب مقدم وهو انهما لا يتقاربان  
 الا بعدا اريد الى الاول فلا حاجة الى ذكرهما بعد ذكر الاول والجواب انه قد يحتاج  
 اليهما في بعض المواضع فلذا ذكر هذا اى من هذا الجواب والشرط في الراجح ايجابها  
 اى ايجاب المقدمتين مع كلية الصغرى او اختلاهما في الكيفية مع كلية  
 احد هما اى شرط اشباح هذا الشكل اعدادا من اياها ايجاب المقدمتين مع  
 كلية الصغرى او اختلاهما المقدمتين في الكيفية مع كلية احد هما لا يلزم  
 ان يكونا المقدمتين المقدمتين سالبتين اذ قد يمتنع مع كون الصغرى مخفية  
 او مخفية في الكيفية او على هذا المقدمتين سالبتين لانهما لا يتقاربان

والا فلا يلزم

وهو دليل العقم وتفصيله مذکور فی المطولات فينتج للوجبة الكلية العشرة  
 مع الاربع اى المحصورات الاربع والخمسة اى الوجبة الجزئية الصغرى مع السالبة  
 الكلية الكبرى والسالبان الصغريتان كلية وخبرتها مع الموجبة الجزئية موجبة  
 ان لم يكن سلبا والاى ان كان سلبا فسالبة جزئية اى ينتج سالبة جزئية حين  
 وجود السلب الاى واحد من الضروب لم ينتج سالبة جزئية وهو الضرب السادس  
 من ضروب وثبوت النتائج المذكورة من ضروب هذا الشكل بالشك اى دليل  
 المختلف وهو ضم نقض النتيجة الى احد المقدمين اربوا لانا نتج الى الازل  
 بعكس الترتيب بان يجعل الصغرى كبرى وبالعكس ان يرد الى الاول بعكس  
 المقدمين او بعكس الصغرى فتصير ثانيا او بعكس الكبرى لتصبح ثالثا فتنتج  
 ما هو المطلوب منها اما شرط الاناج فحسب الجحمة في المختلطات وهي  
 الاتية بالحاصلة من شرط الموجبة بعضها مع البعض ففي الاول الى الشكل الاول  
 وقيلته الشرح على مذهب الشيخ كما مر في عقد الوضع من ان المقبر عند صدق  
 العنوان على ذات الموضوع بالفصل فالحكم في الكبرى على ما هو الاوسط بالفصل  
 على من مبني فلو كانت الصغرى ممكنة لم يجب نقضيتها بالحكم من الاوسط الى  
 الاوسط بخلاف ان ينتج الاوسط حين من انقضاء الفصل فلم يكن حكوما عابرا بالوسط  
 بالفصل وفيه شبه هو الامام الى نتائج الممكنة والمتصور ومنه منع فعلية الشرح  
 على مذهب الشيخ لا نقضا الى الممكنة ممكنة مع الكبرى فالحكم بقوتها معها  
 لان الممكن ممكن على جميع اقسامه فحينئذ يلى اربع الاوسط فثبت الاوسط فلا  
 يلزم من قوة الوقوع الى الاوسط كونها على وقوع الممكنة مع الكبرى فيلزم

مع الموجبة الكلية والاولى الكلية

النتيجة



فاجيب عنه ثالثة بانبات المقدمة المنوعة بانه لا يلزم من ثبوت امكان شئ  
 مع امكان شئ بغيره حتى يلزم منه النتيجة الاتية تاسيد للجواب من الجواب  
 ان يكون وقوع الصغرى في هذا المبدأ في الكبرى كما يمكنه الضرورية فلا يصح  
 قط فلا يلزم من امكان وقوع الممكنة مع الكبرى وقوع الممكنة معها وفيه ما  
 اى في الجواب ما يرد عليه وهوان فعلية الامكان لا يستلزم لامكانه لان الفعلية  
 لا تكفي بحدوث الامكان تاسل واجيب تادة اخرى بمنع لزوم النتيجة على تقدير  
 التجميع اى على تقدير وقوع الممكنة صغرى مع الكبرى الفعلية لان الحكم في الكبرى  
 على ما هو في الفصل في نفس الامر والا صغرى ليس كذلك فلا يتعدى الحكم  
 اليه فتذكر اشارة الى مقدمة منوعة بان لزوم النتيجة على تقدير وقوع  
 الصغرى الفعلية مع الكبرى واضحة لا ستره فير والحق في الجواب ان يقال  
 ان اخذ الامكان بالمعنى الاخص وهو عبارة عن سلب الضرورة المطلقة  
 سواء كانت ناشئة عن الذات او عن الغير فهو مساو للاطلاق وهو ظاهر  
 كاللزام مساو للضرورة بالمعنى الاعم وهو الضرورة المطلقة لان الدوام  
 لا يخلو من الضرورة لهلته والامكان والاطلاق نقض لهما فيكونا متساويين  
 لان نقضي المتساويين متساويان كما مر اعلم ان الامكان بالمعنى الاعم و  
 الاخص هنا غير الامكان العام والخاص فان الامكان العام عبارة عن سلب  
 الضرورة عن الجانب المخالف والامكان الخاص عبارة عن سلب الضرورة  
 عن الطرفين والامكان بالمعنى الاعم عبارة عن سلب الضرورة الذاتية  
 والامكان الخاص عبارة عن سلب الضرورة المطلقة فيلزم النتيجة

لتحقق شرط الانتاج وهو طلاق في الصغرى والا لا لأن لا يؤخذ الامكان  
 بالمعنى الاخص بل اخذ بالمعنى الاعم فلا يلزم النتيجة لان الممكن للذات يمكن  
 ان يكون متممها لغيره النتيجة كالكبرى ان كانت الكبرى من غير الوصفيات  
 الاربعة وهي المشروطتان والعرفيتان لان الكبرى حينئذ دلت على ان كل ما  
 له الاوسط بالفعل فهو محكوم عليه بالاكبر بالجهة المعتبرة في الكبرى لكن  
 الاوسط مما ثبت له الاوسط بالفعل فيكون محكوما عليه بالاكبر بتلك الجهة  
 المعتبرة والا اي وان لم يكن الكبرى من غير الوصفيات بل تكون من الوصفيات  
 الاربعة كما لصغرى اي النتيجة كالصغرى لان الكبرى حينئذ يدل على ان دوام  
 الاكبر بدوام الاوسط ولما كان الاوسط دائما للاكبر كان ثبوت الاكبر  
 للاصغر بحسب ثبوت الاوسط فكان ثبوته له دائما للاكبر وكان ثبوته الاكبر  
 للاصغر بحسب ثبوت الاوسط فان كان ثبوته له دائما كان ثبوته الاكبر له  
 دائما وان كان في وقت ما كان في وقت وان كان الاوسط دائما للاكبر بالضرورة كما  
 في المشروطتين كان ضرورة ثبوته الاكبر للاصغر بالضرورة ثبوته  
 الاوسط لان الضروري للضروري ضروري حال كون النتيجة محتملا  
 عنها اي عن الصغرى قيد الوجود اي اللادوام واللاوجوب لان الصغرى لما كانت  
 موجبة بحسب شرط هذا الشكل كان اللادوام واللاضرورة فيها سلبية  
 والسلبية لا تدخل بها في انتاج هذا الشكل والضرورة المختصة بالصغرى  
 ايضا محتملة عنها لان الكبرى اذا لم يكن فيها ضرورة حياز انفكاك الاكبر  
 من كل ما ثبت له الاوسط لكن الاصغر مما ثبت له الاوسط فيجوز انفكاكه

الأكبر عن الأصغر فلم يتعد ضرورة الصغر إلى النتيجة ومنضمها إليها أي إلى  
 الصغرى قيد الوجود في الكبرى أي لا دوام الكبرى ان كانت إحدى الخاصتين  
 لأن الكبرى حينئذ تدل على أن الأكبر غير دائم لكل ما هو أوسط بالفصل  
 والأصغر مما هو أوسط بالفعل فيكون الأكبر غير قائم له مثلاً الصغرى الصغرى  
 مع الشرطية العامة ينتج ضرورة لأن النتيجة كالصغرى بعينها ومع الشرطية  
 الخاصة ضرورة لا دائمة لا فتمام الدوام مع الصغرى ومع العرفية العامة  
 ينتج دائمة بحدف الضرورة التي هي المختصة بالصغر فلم يبق إلا الدوام  
 هكذا عليك استخراج نتائج التداخلات الباقية بالتامل وأما فرع عن بيان  
 شروط الإنتاج في الأول بحسب الجهة شرع في بيان شرائط الإنتاج بحسبها  
 في الثاني وهو لمران أحدهما دوام الصغرى وانكاس سالبية الكبرى أي كون  
 الكبرى من القضايا المنعكسة السوالب وثانيهما كون الممكنة الصغرى  
 مع الضرورية الكبرى يعني لا ينتج الممكنة في هذا الشكل إلا مع الضرورية  
 المطلقة أو كبرى مشروطة أي مع الكبرى من الشرطينين وذلك أو انتهى  
 الأمر الأول لأن كانت الصغرى غير الضرورية والدائمة والأكبر من القضايا  
 المنعكسة السوالب والحال أن الشرطية الخاصة والوقعية اخص  
 الصغرى بايت لأن الشرطية الخاصة اخص من الشرطية العامة والعرفيتين  
 والوقعية من السبع الباقية واخص الكبريات التوقعية واختلاف الشرطية  
 الخاصة والوقعية مع الكبرى التوقعية غير منتج وعدم إنتاج الاخص لتمام

عدم انتاج الاعم وايضا ان الممكنة ان كانت صغرى فلم تستعمل الاعم الضرورية  
 المطلقة او المشروطتين وان كانت كبرى فلم تستعمل الاعم الضرورية المطلقة  
 اما الاول فلانه قد ظهر من الشرط الاول ان الممكنة الصغرى لا تستنج  
 مع السبع الغير المنعكسة السوالب لعدم صدق الدوام على الصغرى  
 وعدم كون الكبرى من المنعكسة السوالب فلما استعمل الممكنة الصغرى  
 مع غير الضرورية كانت اختلاطها مع الدوام وهي الدائمة والعرفيتان كن  
 اختلاطها مع الدائمة عقيم لجواز ان يكون الثابت لشيء بالامكان مسلوبا  
 عنه دائما نحو كل فلان فهو ساكن بالامكان مع ان السكون مسلوب عنه  
 بالفعل اما يلزم من عقم هذا الاختلاط عقم الاختلاط الممكنة مع  
 العرفيتين لان الدائمة اخضر من العرفية العامة وعقمه الاخص يجب  
 عقمه الاعم واما العرفية الخاصة فلان العرفية العامة مع الممكنة غير منتجة  
 واما اللادوام فلان الاصل لما كان مخالفا للممكنة في الكيف كان اللازم  
 موافقا لها في الكيف ولا انتاج في هذا الشكل من متناقضتين واما الثاني  
 وهو ان الممكنة اذا كانت كبرى لا تستعمل الاعم الضرورية المطلقة فلان  
 الممكنة الكبرى مع غير الضرورية والدائمة عقيمة لعدم صدق الدوام على  
 الصغرى وعدم كون الكبرى من القضايا السوالب فلما استعملت الممكنة  
 الكبرى مع غير الضرورية كان اختلاطها مع الدائمة وهو غير منتج لجواز ان  
 يكون المسلوب من الشيء بالامكان ثابتا له دائما كما في قولنا كل رومي ابيض  
 دائما ظاهرا والنتيجة دائمة دائما ان كان هناك دوام سواد كان في الصغرى



لا دوامه ساجدة ولا دخل لها في صغرى هذا الشكل وما ضمن الادوام الكبرى  
 اليه فلا ينبغي مع الصغرى لا دوام النتيجة ان ثبت الاطلاع على  
 تفصيل هذا الباب فليكن صفاً ههنا ولعل هذا الشكل في المطولات  
 احكام اختلاط الموجهات في الشكل الرابع تعرف في المطولات وحيث  
 الاول ان الممكنة غير مستعملة فيه والثاني ان يكون الدوام المستعمل  
 فيه منعكسة والثالث ان يكون الدوام في الصغرى بالثبات لا في صغره  
 بان يكون ضرورياً دائماً فالمرحوم على كبره بان يكون من الممكنات  
 المطلوب والرابع كون الكبرى في النورانية الدوامية من الممكنات  
 المطلوب والآخر كون الصغرى في الصغرى الدوامية من الممكنات  
 ما يصدق عليه العرف العام ان ثبت الاطلاع على ما في المطولات  
 والمطلوبات والمفرد عن القياس المحل الاقتراني التدرج في شوط الاقتراني  
 وقال ثم البرهان يتوكل من متصليتين او منفصلتين جملتين وبتفصيل  
 او جملتين ومنفصلتين او متصليتين او منفصلتين وفيه اي في الشرح  
 الاشكال الانهية ايضا ان الاوسط اي الجبر المشترك ان كان تالياً في الاصل  
 ومقدماً في الكبرى فهو الشكل الاول وان كان تالياً في الاصل  
 ومقدماً في الكبرى فهو الشكل الثاني وان كان متقدماً في  
 الصغرى وتالياً في الكبرى فهو الشكل الثالث وان كان متقدماً في  
 الصغرى وتالياً في الكبرى فهو الشكل الرابع وان كان متقدماً في  
 الصغرى وتالياً في الكبرى فهو الشكل الخامس وان كان متقدماً في  
 الصغرى وتالياً في الكبرى فهو الشكل السادس وان كان متقدماً في  
 الصغرى وتالياً في الكبرى فهو الشكل السابع وان كان متقدماً في  
 الصغرى وتالياً في الكبرى فهو الشكل الثامن وان كان متقدماً في  
 الصغرى وتالياً في الكبرى فهو الشكل التاسع وان كان متقدماً في  
 الصغرى وتالياً في الكبرى فهو الشكل العاشر

الانتاج كما وكيفا وحال النتيجة فيه أي في الشرطي كما في الحملات من غير  
فرق قولنا في الشكل الأول كلما كان اب فـج وكلما كان ج فـه فـيـج  
كلما كان اب فهو د فانتاج اللزوميتين لزومية في الأول بين ك انتاج الحملية  
من الحملتين ثين وهما أي في انتاج اللزومية شك أي منع او رده الشيخ  
في الشفا وهو انه يصدق كلما كان الاثنان فردا كان عددا وكلما كان  
ك زوجا مع كذاب النتيجة وهو قولنا كلما كان الاثنان فردا كان زوجا فلم  
يكن انتاج اللزومية من اللزوميتين بين وحله أي الشك كما قيل منع كون  
الكبرى لزومية وانما هي اتفاقية سند المنع فلا يكون هذا القياس مركبا من  
اللزوميتين وعدم انتاجه لزومية ليس الالهة العلة ويجاب من جواب  
الشك بان قولنا كلما كان الاثنان عددا كان موجودا لزومية لان  
العدد ديز متوقف على الوجود وكذا كلما كان موجودا كان زوجا لزومية و  
هو منتج بزمكم لا يمنعكم وهو اللزومية اقول لك في حله ان تمنع الصغر  
فانا لانسلم ان عددية الاثنين الفرد معلول الوجود لان المنتهات غير معللة  
يعني كون الاثنين فردا تمنع والمنع سادام منتها غير متصل بالوجود دلنا فافهما  
لان في حله ان تمنع الكبرى وهي قولنا كلما كان عددا كان زوجا بناء على  
ان العام لا يستلزم الخاص لان وجود الاثنين الفرد من جملة وجود الاثنين  
نعم يصدق الكبرى اتفاقية لكن لا ينتج لزومية حينئذ ولو ثبت في اثبات  
لزومية يكون في أي كون الزومية من لوازم الماهية الاثنين اللزم حينئذ صدق  
النتيجة المفروض كذبها وهي قولنا كلما كانت الاثنان فردا كان زوجا

يجوز ان يستلزم الحال وهو كون الاثنين فردا محالا اخر وهو كون الاثنين  
 الفرد زوجا في هذا الجواب قوله ولو ثبت جواب سواله بقدره وان قولنا  
 كلما كان الاثنان عددا كان زوجا لزومية لان الزوجية لازمة لما هيته  
 الاثنين ولازم الباهية لا ينفك عنها في مرتبة من المراتب فيلزم ان يكون  
 الاثنين الفرد زوجا فصدق النتيجة حينئذ ظاهر مع انها كاذبة ههنا  
 اشارة الى رد قوله للزم صدق النتيجة لان الواجب في لوازم الباهية عدم  
 انفكاك اللزم عنها في نحو وجود من انحاء وجودها وليس بفردية الاثنين  
 نحو من الوجود فلا يلزم الزوجية له فلا يكون النتيجة صادقة واختارني  
 المحل صاحب الشك وقال بناء على رايه اي على راي ابو علي سينا وهو يصدق  
 الوصف العنواني على ذاته بالفعل والفردية لا يصدق بالفعل على الاثنين  
 ان الصفة هي وهي قولنا كلما كان الاثنان فردا كاذبة الاشياء لا يكون  
 الا زوجا وقولهم ان اللزوميتين ينتج لزومية مبني على صدق اللزوميتين  
 وفي صورة الشك ان لم ينتج لزومية فلا قبا حتمية لان الصفة هي في اقسامها  
 المذكورة كاذبة اقول رد الراهب كلما لم يكن الاثنان عددا لم يكن فردا اي  
 لزومية فان انتفاء العام وهو العدد يستلزم انتفاء الخاص وهو الفرد ولا  
 العدد الفرد فرد من مطلق العدد فيكون اخص منه وهو اي القول لا يمكن  
 تنعكس بعكس النقيض الى تلك الصفة يستبين في نفسه فلهذا قال الشيخ انها كاذبة  
 وهو قولنا كلما كان الاثنان فردا كان عددا ولما كان انتفاء العدد ما خوفه في  
 تقريره العكس يجب ان يكون هذا العكس صادقا والصدق الاصل وليس



كذلك والحق في الجواب منع كذب النتيجة وهي قولنا كلما كان الاثنان  
 فردا كان زوجا بناء على تجويز الاستلزام بين المتساويين وهما الفهم والزوج  
 فيكون النتيجة على هذا التقدير صادقاتا مثل وبقايا البحث من الرجوع في  
 المبسوطات لما فرغ من بحث الشرطي الاقتراني شرع في الاستثنائي وقال  
 والاستثنائي يتركب من مقدمتين احدهما شرطية متصلة كانت او منفصلة  
 وثانيهما وضعيتان ومنع احدا الجزئين من المقدمة المذكورة او رفعه الى رفع  
 احدا الجزئين من المقدمة المذكورة ولا بد من كونهما الشرطية موجبة  
 لزومية هذا شرط اول لا يحتاج هذا القياس كقولنا كلما كانت الشمس طالعة  
 فالنهار موجود ولكن الشمس طالعة فينتج ان النهار موجود لكن النهار ليس موجود  
 فينتج ان الشمس ليست بطالعة او عادية كقولنا انما ان يكون هذا  
 العدد زوجا او فردا لكن هذا العدد زوج فينتج انه ليس بفردي ولكنه ليس بزوج  
 فينتج انه فرد وفي المتصلة فينتج الوضع الوضع والرفع الرفع يعني وضع المقدم وضع  
 لان وجود المعلوم يستلزم وجود اللازم رفع التالي رفع المقدم لان انتفاء اللازم  
 يستلزم انتفاء المعلوم وفي المتصلة فينتج الوضع الرفع وبالعكس ان كانت حقيقية  
 ومن كلية الشرطية هذا شرط ثان لا يحتاج هذا القياس لانه لو لم يكن كلية مجاز  
 ان يكون وضع المقدم غير وضع الاستثناء فلا يستلزم الوضع الرفع ففي المتصلة  
 فينتج وضع المقدم وضع التالي لان وجود المعلوم يستلزم وجود اللازم ولا  
 عكس مجازا أهمية للازم فينتج رفع التالي رفع المقدم في المتصلة فان انتفاء  
 اللازم ملزوم لانتفاء المعلوم ولا عكس مجازا ان يكون المعلوم اخضر فالاليم

ح او الاستثنائي



لوصل النتائج بالمقدمات وان لم يصحح بها فيه لتعني مفقود النتائج لفضلها  
 من المقدمات في الذكروستة اي من القياس المركب يعني الثاني من لواحق القياس  
 المختلف وهو ما يقتضيه اثبات المظهر بابطال مقتضيه وهو جبره الى اقتراني و  
 استثنائي كما تقول لو لم يصدق ليس كل ج ب لصدق نقيضه وهو كل ج ب  
 فلنفرق ان ههنا مقدمة صادقة وهي كل ب ا ونجعلها كبرى المتصلة وهو  
 القياس الاقتراني فينتج لو لم يصدق ليس كل ج ب لكان ج ا ثم يجعل هذه النتيجة  
 مقدمة لقياس استثنائي ونستثنى نقيض التالي ونقول ليس كل ج الا انه ام محال  
 فينتج ليس كل ج ب وهو المطلوب والثالث من لواحق القياس الاستقراء  
 وهو حجة يستدل فيها من حكم الاكثر الى اكثر الجزئيات على الكل وقد يقال  
 هو تصغير الجزئيات لاثبات حكم كل اعلم ان الحجة على ثلاثة اقسام لان الاستدلال  
 اما من حال الكل على الجزئيات او بالعكس واما من حال احد الجزئين من الكل  
 الواحد على الجزئيين الاخرين فالاول هو القياس والثاني هو الاستقراء والثالث  
 التمثيل كما تقول كل حيوان يتحرك فكه الا سفلى عند المضغ لان الانسان والفرس  
 والبهائم غير ذلك مما تتبعناه كذلك وهو ما يهيد الفن لمجوز القليل كما قيل  
 في التسامع وانما يسمى استقراء لان مقدماته تحصل بتبع الجزئيات كما في القول  
 المذكور لان الانسان وغير ذلك كذا لكثرة لا يفيد اليقين لمجاز وجود  
 يعني لم يستقر او يكون حكمه محتملا ما استقر ولا يجب ادعاء الضرر اي  
 ضعف الكل في الجزئيات المستقرة كما ذهب اليه السيد واتباعه جواب سوال  
 مقدم وهو انه لم لا يجوز ان يكون الكل منحصرا في الجزئيات المستقرة فنفيد

اليقين البتة والآي ان وجب ادعاء الجهاد فاد الاستقراء الجزم وان كان  
 المحمود عايبا لاحاطة حكمه بالجزيئات الادعائية نعم يجب ادعاء الاكثر  
 بان الجزئيات المستمرة اكثرها لان الظن تابع للاغلب الاعظم ولذلك بقي  
 الحكم في غير التمساح كذلك ومن هنا اي في ان الظن تابع للاغلب الاعظم  
 وهو انه اذا فرض في اثبت ثلثة اشنان مسلمان وواحد كافر لكن لم يعلم باعساب<sup>الافضل</sup>  
 اي باسكانهم فكل من تراه منطوق الاسلام بناء على قاعدة الاغلبية وحسبما  
 تتبعته باسلام اثنين منهم على التعيين تيقنت بكون الباقي بناء على الترتيب  
 المذكور والظن بالدارم يستلزم الظن بالدارم فيكون كل واحد  
 منطوق الكفر كما كان كل واحد منطوق الاسلام عند روية كل واحد وفاته  
 يعني كون كل واحد منطوق الكفر منصف لما ثبت ان كون كل واحد منطوق  
 الاسلام فيحين يلزم اجتماع المتنافيين وهو محال وحله اي الشك ان اللازم  
 اذا كان امرين كما هنا احدهما كون الاثنين منطوق الاسلام والثاني كون  
 الواحد منطوق الكفر فلا بد من استلزام ظنه اي الدارم الظن بالدارم ان  
 يظن بان كليهما معا متحقق لان يظن بكل واحد واحد بانفراده فادشالي  
 لا يستلزم الاول اي الظن بكل واحد بانفراده لا يستلزم الظن بكليهما<sup>المتفق</sup>  
 فيما نحن فيه والثاني يعني الظن بكل واحد بانفراده وهو لا يستلزم الظن بكليهما كل  
 واحد فلا شك ورفتم كراشادة الى ان قاعدة الاغلبية تقتضي ظن اسلام  
 كل واحد واحد على سبيل البدلية وهو لا يستلزم تيقن ظن اسلام<sup>شأن</sup> الاثنان  
 على سبيل الاجتماع اقول يرد عليه اي على الحمل المذكور ان وجود الثالث

لازم لوجود الاثنين والثالث هنا يخرجها فالاول اعياظن باسلام <sup>ثلاث</sup> <sup>مطلقة</sup>  
 متحقق كالثاني وهو الظن بكل واحد على الانفراد فان قلت للتحقق من ان الثالث <sup>مطلقة</sup>  
 هو لازم لوجود الاثنين ما بين احاده انتشارا بان يلا خط واحد واحد والمستلزم هو  
 الاحاد معا حاصله نعم يلزم من وجود الاثنين وجود الثالث لكن لا نسلم ان  
 هذا الاثنين يلزم الثالث لان المستلزم هو وجود الاثنين وليس بينهما انتشار  
 بل الانتشار بين احاده قلت ما يلزم اليقين هو اليقين بالثالث مطلقا  
 سواء كان بين احاده انتشارا ام لا فالاكتفاء بين اي قسمي الزعم حينئذ لازم  
 الا ان يقال ان تفاوت في ضروريي ملزوم اليقين لعدم الموجب الانتشار  
 بل انما التفاوت بالاعتقاد وما ساجز فيم فخلافت ذلك فتأمل اسرار <sup>الو</sup>  
 ان قاعدة الاغلبية قاضية بان يكون كل واحد من الثلاثة <sup>نفسا</sup> على سبيل الانتشار  
 والا ففراد منطوق الاسلام وليس ههنا شيء يقضي شيئا من كل واحد على سبيل <sup>نفسا</sup>  
 الانتشار فاليقين على اي نحو يتحقق مستلزم تفاوت الظن والتشكيل  
 استدلال بجزئية على جزئية لا مرشترية يعني اثبات حكم واحد في جزئية لثبوت  
 في جزئية اخرى بمعنى مشتركة بينهما والقبول بينهما وفيه اي التشكيل قياسا والجزئية الاول  
 اي مقبوس عليه عند الفهم يسمى اصلا والجزئية الثاني اي المقبوس يسمى فرعاً  
 عندهم وللفني المشراف يسمى عملة جامعة لوجوده فيها وقد عرف التشكيل  
 بتشبيه جزئية بجزئية في معنى مشتركة بينهما القسمة الحكم في البنية شران الحكم الثابت في  
 المنسبة به السبل بذلك المعنى كما يقال البنية حرام كالحرق له حرقه الا كاد  
 وهو موجود في النبي ولا ثبات الدلالة لوقوع الحكم عليها طرق كثيرة <sup>والله</sup>

من الطرق الدوران اعلم انه لا بد في التمثيل من ثلث مقدمة الاولى ان الحكم  
 ثابت في الاصل اعني المشبهة به والثانية ان علة الحكم في الاصل هو الوصف  
 الكدائي والثالثة ان ذلك الوصف موجود في الفرع اعني المشبهة لانه اذا  
 تحقق العلم بهذا المقدامات الثلاثة ينقل الذهن الى كون الحكم ثابتا في الفرع  
 ايضا وهو المطلب من التمثيل لكن المقدمة الاولى والثالثة ظاهرة في كل  
 تمثيل وانما الخفاء في الثانية ولبينها طرق متعددة وتقسيمها ما ذكره في  
 كتب اصول الفقه والمقصود ذكرها بطريقان الدوران وهو ترتيب الحكم على الوصف  
 الذي له صلاح العلية وجردا وعدمها كترتيب الحرمة في الحر على الاسكار اذا  
 ما دام مسكرا حراما واذا زال الاسكار عنه كما في تحللها زالت الحرمة وهو المرام  
 من قوله ويعبر عنه اى عن الدوران بالطرد والعكس اى ان وجد العلة وجد  
 الحكم والا فلا وهما في الطرد والعكس الاقران اى ان يكون الحكم بالعلة وجردا  
 وعدمها قولا للدوران اية كون المدار اى الوصف علة للدار اى الحكم والثاني  
 الترتيب يسمى بالسير والتقسيم ايضا وهو تتبع الاوصاف وابطال بعضها بالثبوت  
 الباقي يعني يتفحص اولا اوصاف الاصل ويردد ان علة الحكم هل هذه الصفة  
 او تلك او غير ذلك ثم تبطل ثانيا علية كل صفة حتى يستقر وصف واحد فيعلم  
 منه ان هذه الوصف علة للحكم كما يقال ان علة حرمة الخمر اما الاخذ  
 العنب او الريحان او اللون المخصوص او الطعم المخصوص او الرائحة المخصوصة  
 اياها لا يسكار ولكن لا وكون ليس بعلة لوجوده في الدبس بدون الحرمة وكذا البوا<sup>٢</sup>  
 ليست علة سوى الاسكار فحينئذ الاسكار للعلية وهما في التمثيل ايضا

الظن والتفصيل أي تفصيل طرق اثبات العلة للحكم مذكور في علم أصول الفقه  
ان شئت الاطلاع عليه فليليك مطالعة كتبه لما فرغ من بيان لواحق القياس  
شرع في بيان ضماعات الخمس وقال الضماعات خمس اعلم ان القياس كما ينقسم  
باعتبار المبيضة الى الاقتراني والاستثنائي فكذلك ينقسم باعتبار المادة الى  
الضماعات الاولية منها البرهانية وهو القياس اليقيني المقدمات عقلية كقولنا  
العالم بمن وكل يمكن فله من ثلث وفلانية كقولنا تارك الماهور به عاصم فان النقل  
قد يفيد القطع بخلاف المعتزلة لان النقل عندهم غير مفيد للقطع لان الافادة  
موقوفة على العلم بوضع الالفاظ للمعاني وغيره من ادلة المنجبر وعدم التجوز  
وعدم الاستدلال نعم النقل المصروف الذي لا يمكنه النقل فيسري الى غير  
كذلك انتهى لا يفيد القطع فانه لا ينفيه من صدق المنجبر وهو كاشية بالان  
بالعقل واذا ثبت بالعقل فلا يكون نقل صورة البرهان الى العقل فيفيد اليقين  
سواء جاز في سوال مقدمه وان المنجبر اذا كان مفيداً للقطع فينتهي الى كونه  
النقل المصروف انما مفيد له لاننا اذا منجبر واليقين هو الاعتقاد بالان  
المطابقين للناسبت فيقول الاعتقاد بخرج الشك والوهم والتخييل وسائر  
المعقوبات وبقيدها الجاذم بخرج الظن وبقيدها الطائفي الجسمي المركب وبقيدها  
الثابت التقليدي ثم المقدمات اليقينية اما يدعيها ذات او قطريات واصولها  
اي اليقينية الاوليات وهي التي يكون تصور الطرفين مع النسبة فيما  
كان في الحكم والجزم ولما قال وهو اي الاولى المذكور في من الاوليات  
وما يجزم العقل بها مجز ويصور الطرفين سواء كانت ذلك التصور يدعيها

العلم

ان نظريا وتفاوت الاوليات جلاء وخفاء لتفاوت الاطراف في البنية  
 والنظرية كما في قولنا الكل اعظم من الجزء والجزء مغاير لكل وبه يميز البداهي  
 كعلم العلم هنا وهو الحق اي بداهي النقل انه يتكلم فله وجه والفطريات هي  
 البداهيات الغير الاوليات وهي ما يقتضي واسطة لا تنسب تلك الواسطة  
 عن الذهن وتسمى ذلك الفطريات ففما ياقيا سابقا منها كما كنا الادوية  
 زوج قضية محتاجة الى واسطة وهي لا فضا منقسمة الى المتساويتين فالقيا  
 معها باعتبار تصور طرفيها ويعرف تصور الطرفين الواسطة لا تنسب عن الذهن  
 فظ والمشاهدات لا تقبل اذ ان يكون مشاهدتا بحيث ظاهرهما  
 كقولنا الشمس مشرقية والشارقة مشرقية او تكون مشاهدتا بحيث باطن وهي  
 الوجدانيات كقولنا ان لنا اوجها وعطشا ومنها الوهميات في النسب  
 كحكم الوهم في الاشاة بان الذئب عور وجب اعنقه والولد مطوف عليه وامام  
 غير المحسوسات فكما كافية كحكم بان كل مؤمن به شاربيه وغير ذلك  
 والحق ان المحس لا يفيد الا كما يفيد لان الكل لا ينطبع فيه فالمنطبع فيه  
 لا يكون الا ضرورية جبرية والمنكر ان لا فادته يقولون ان المحس يوقع  
 الغلط فيه كروية الكبريت اذ البعد والاصغر يهيرا في الماء والساكن متهكا  
 كجانب النور كجانب السيفين والواحد اثنين كما في الاحوال العرفية وجودا كما في  
 الروايات ان الاغلاط المحسوية لا يفيد اليقين ولا يمحون الا دلة على  
 افادة المحس لانهم يثبتون الضرورية الفريدة من المحس لانهم غي والوجدانيات  
 اي عن الوجدانيات المحسوية وهي مخرج الباطن المرتبة دفعة بلا حركة



فكرته وهي لا تنقل من المبادئ الى المطالب ولا يوجب المشاهدة في  
الحدسيات فضلا عن تكرارها كما قيل وضعفه مذكور في شرح الموا<sup>قف</sup>  
فان المطالب العقلية قد تكون حدسية كالحكم بان نور الله مستفاد  
من الشمس لان اختلاف النورية باعتبار اختلاف ارضها من الشمس في التبع و  
المقابلة تدل على ذلك اعلم ان المحقق الطوسي قال في شرح الاشارات  
الحدسية مثل الجبريات في تكرار المشاهدة فينبغي ان يكون المشاهدة  
فيها ضرورة كما في الجبريات لكن تعريف الحدس يبيد الاول والتجريب<sup>ية</sup>  
من الوجدانيات لا بد من تكرار فعل فيها حتى يحصل الجزم بواسطة قس<sup>م</sup>  
خفي وهو ان وقوع الاسهال بعد وقوع شرب السمونياد اما واكثر  
ما يدل على ان هناك سبب وان لم يعلم ماهيته وقد نازع بعضهم في كونها  
اي التجربات من اليقينيات كالحدسيات ليست من اليقينيات  
عندهم لانهم يقولون لم لا يجوز ان يكون لخصوصية المادة للشاربين  
او لخصوصية الوقت دخل في ترتيب الاسهال على شرب السمونياد  
المتواترات اي من الوجدانيات المتواترات وهي اخبار جامعة يستحيل  
العمل بها على الكذب بالحكم بوجود مكثرة وغير هاتين القديدي<sup>تين</sup> اي عند  
الخبرين ليس بشرط يعني حصول العلم اليقيني في المتواترات غير مخصص على عدد  
معين مثل سبع وتسع بل الضابطة فيها حصول العلم بمبلغ الخبرين الى حد  
يقضي اليقين اخبارهم سواء كان العدد قليلا او كثيرا اذ بما يبلغ العدد  
الى حد الكثرة ولا يحصل اليقين باخبارهم لعدم عدالتهم وبما يكون العدد

قليلا ويحصل اليقين باخبارهم لهذا لم يتم بحجب الانتها في التواتر الى المحس  
 اى الى المحسوس لان التواتر في الامور العقلية لا يفيد اليقين كما في حدوث  
 العالم غير مفيد ومساواة الطرفين الوسطا اى مساوات عدد الخبرين  
 الذين اخبروا بالاعادة بالخبرين الذين وصل لهم هذا الخبر وهذه السلسلة  
 اى المحسوسات تجريبات والتواترات لا ينتهض حجة على الغير لجواز ان يحصل  
 له المحسوس والتجربة والتواتر الا بعد المتبادكة في الامور العقلية طاهر  
 المقاطع اى مقاطع اليقينية بعضهم وهو الامام في البديهييات و  
 المشاهدات واما المحسوس وجها وهوان الامام ادراج الفطريات في البديهي  
 والجربات والتواترات والمحسوسات تحت المشاهدات لانها يثبتها الى  
 المحسوس والمركب من هذه الستة المذكورة يسمى برهاننا ثم الاوسط في البرهان  
 ان كان علة للمحكم في الواقع فالبرهان الحقي ولا فاني سواء كان معلولا للمحكم في  
 الواقع ولا يسمى قليلا ولا اعلم انه لا بد ان يكون الاوسط علة للنسبة الاكبر  
 الى الاوسط في الذهن فان كان مع ذلك علة لوجود تلك النسبة في الخارج  
 ايضا فهو برهان حقي لانه يعطى النتيجة في الذهن والخارج كقولنا هذا منقذ  
 الاضطراب وكلية بعض الاضطراب فهي محموم فهذا محموم فبعض الاضطراب  
 كما انه علة لتبويت الحقي في الذهن فكذلك علة لتبويت الحقي في الخارج  
 وان لم يكن علة للنسبة في الخارج بل في الذهن فقط فهو برهان ابي  
 يفيد رتبة النسبة في الذهن دون تبويتها كقولنا هذا محموم وكل محموم  
 الاضطراب فهذا من الاضطراب فالحقي وان كان علة لتبويت بعض

الاخلاط في الذهن لكنها ليست علة في الخارج والاستدلال بوجود  
 المعلول شئ على ان له علة ما كقولنا كل جسم موانع وكل من كلف من  
 ابي جواب سوال مقدر وهوان هذا المحصر باطل لان الاستدلال كما  
 يكون بالعلة على وجود المعلول فكذا يكون بالمعلول على وجود العلة  
 وهذا التقسيم الاول دون الثاني فلا ينحصر البرهان <sup>القصير</sup> في الثاني  
 المذكورين بل نجد له قسما اخر وهو الحق فان الاعتبار في برهان الله يتم  
 عليه الاوسط النبوت الا كبر لا صغرا للنبوة في نفسه وهو موجود في  
 الاستدلال المذكور وبينهما يكون بين الاستدلالين الاول والثاني  
 بخلافه الثاني وههنا شك اي في المقام المحصر للبرهان شك وهوان الشيخ  
 ذهب الى ان العلم اليقيني ماله سبب لا يحصل الا من جهة السبب وما ليس له  
 سبب اما ان يكون دينا بنفسه او ما يسمي عن تبليغه بوجه يقيني وهل  
 هذا الاهدم قصر برهان الا ان حاصله ان المحصر باطل لان العلم اليقيني  
 لا يوجد ماله سبب لا يحصل الا من جهة سببه وبوجود ما ليس له سبب  
 اما ان تحصل بالبداهة فلا احتياج حينئذ الى شئ قط او لا محصور اصلا  
 فبطل هذا التقدير يلزم انحصار البرهان في العلم والبداهة ولا يكون الا  
 قسما من البرهان وحده لعل مراده اى الشيخ ان القوام الخلية <sup>بالبداهة</sup>  
 الدائم اما ان يكون يتنا من جهة السبب او يتنا بنفسه وانما يتنا الدائم  
 بالكيفية فان الدائم الجزئية جاز ان معلومنا ضرورة كوجود النفس  
 الثمرة او البرهان غير اللزوم ولما زيد من مجرد وكل وجود محتاج الى سبب

فاقبل اشارة الى ان العلم بالجزئيات بالاحساس وعلم الحسوسات متفرقة  
 كما لا يخفى على احد لما فرغ من بيان اليقينيات شرع في بيان غيرها وقال <sup>الكتاب</sup> <sup>الاول</sup>  
 اي القياس المسمى واصطلاحهم بالمجدل وهو المؤلف من المشهورات وهي  
 قضاياء يعترف بها جميع الناس المحكوم بها بالنطاق الادريء وشروطها اما  
 لمصلحة عامة لا تشملها على مصلحة عامة كقولنا العدل حسن والظلم  
 قبيح او رقة قلبية فظاهرة في طبائعهم كقولنا مراعاة الضعفاء محمود او  
 انفعالات خلقية كقبح ذبح الحيوان عند اهل الهند او اجابية صادقة  
 تلك المشهورات كقولهم هذا الشيء مكروه لانه ضار او كاذبة كقولهم هذا  
 لانه طيب ومن ههنا اي من اجل ان المشهورات قد تكون لانفعالات  
 خلقية او اجابية قبيحة الاخرية والهاديات دخل في الاعتقادات  
 ولهذا قال لكل قوم مشهورات مخصوصات كقول الموحدين الله  
 واحد وقول المسلمين التسلسل سلافا واحوال وقول الحكماء التسلسل  
 في الادوار الموجودة الهرتية محال وبما التثبت المشهورات بالاوليات  
 لبلوغها في الشهرة الى حد يدعى ابتداء هت فيها افرقت المشهورات عن  
 الاوليات عند التجريد عن المصلحة والوقرة والانفعال فيحكم في الاوليات  
 من غير توقف بخلاف المشهورات او المجدل مركب من السمات بين  
 المتخالفين كتسليم الفقيه ان الامر لا وجوب والسمات هي القضايا  
 تسلم من الخصم وبني عليها الكلام سواء كانت مسلمة بينهما وبين  
 اهل العلم كتسليم القضية او الفرض من المجدل الزام الخصم وحفظ

الراى اى راير عن تغليط الحضم <sup>لثا</sup> من القياس الخطابة وهو الجوف  
 من القضايا المقبولات الماخوذة <sup>ممن</sup> يحسن الظن فيه كالا وليا والحكام  
 في الدينيات والمعقولات ومن عدا الماخوذات من الانبياء عليهم السلام  
 منها اى من المقبولات المذكورة فقد غلط لان الماخوذ من الانبياء يقين  
 او الخطابة مركب من المنظونات التي يحكم بها بسبب ارجحان كالحكم بنزول  
 الماء عند وجود السحاب وتدخل فيها اى في المنظونات التجريبات <sup>سماوية</sup> والحد  
 والمتواترات الغير الواصلة حد الجزم والفرض من الخطابة تحصيل احكام  
 نافعة او ضارة في الماش والمعاد كما يفعله الخطباء والوعاظ ترغيبا <sup>لن</sup>  
 فيما ينفعهم من امور دماشهم ومعادهم والرابع من القياس الشعر وهو <sup>لثا</sup>  
 من الخيلات وهى قضايا تخيل بها فيتاثر النفس منها فبعضها وبسطا  
 فتشعر وترغب كما تقول التحريا قوتية سيال انسلط بها النفس ورغبت في  
 شربها واذا تقول العسل <sup>ك</sup> مشوق <sup>ك</sup> القيصت النفس وتغرت عنه  
 فانها اى النفس اطوع للتخيل من التصديق سيما اذا كان الشعر على  
 وزن لطيف وانشد الى قزح بصوت طيب والغرض من الشعر <sup>لثا</sup> نفعل النفس  
 بالترغيب او التهيب وهو اى لا نفعل كالنبيجة الخامسة <sup>لثا</sup> القياس المصطلح  
 عندهم السفسطة وهو المولود من الوهيات وهى قضايا كاذبة يحكم  
 بها الوهم فى امور غير محسوسة واما فى المحسوس فيحكم بها غير كاذب <sup>لثا</sup>  
 الوهم قوة جسمانية للانسان يسايد <sup>لثا</sup> التجريبات المنتشرة من  
 المحسوسات فهى ثابتة للحس فاذا حكم الوهم على المحسوس كان حكمه

صحيحاً وحكمه على غير المحسوس كاذب كالحكم بنحو كل موجود مشار  
 اليه والنفس مستقرة للوهم فالوحيات ربما لم يتميز عند ها اي عند  
 النفس من الاوليات لاستيلاء الوهم عليها ولولا دفع العقل الصرف  
 حكم الوهم بقي لا لتباس بين الاوليات والوحيات او مولف من الاشياء  
 بالصادقية صورة كما يقال لصورة الفرس المنقوش على الجدار انها صورة  
 فرس وكل فرس صاهل فهذه الصورة صاهل او منى كما خذ الخارجيات  
 مكان الذهنيات كقولنا الجوهر موجود في الذهن وكل موجود في الذهن  
 قائم بالذهن وكل قائم بالذهن عرض فالجوهر عرض وبالعكس اي اخذ الذهن  
 مكان الخارجيات كما تقول الحدوث حادث وكل حادث فله حدوث فالحديث له  
 حدوث والقرض منى من تليف السفسطة تغليب الخصم واعظم فائدة تاسفها  
 للاحتراز عنها والمغالطة اي من القياس المغالطة وهو ما يتركب من القضايا  
 فندت صورة او مادة اعم من السفسطة فانها فاسدة صورة  
 او مادة او السفسطة فاسدة مادة فقط كقولنا الانسان حيوان  
 والحيوان جنس فالانسان جنس والمغالطة ان قابل الحكيم نفس فكل  
 اي صاحب الحكمة الموهبة وان قابل الجدلي فمنا غنى هذا  
 عند هذا البيان والقياس المؤلف من التراجيح والمراجع مرجوح فتدبر  
 التباينة الى ان الترتيب من الشئ وغيره لا يكون شيئاً خاتمة او خاتمة  
 الكتاب او خاتمة الاجابات اجزاء العلوم هي المسائل اي الامتيازات  
 التي يطلب في انسام بالبرهان والامبادي وهي حدود المفروضات

واجزائها واعراضها هي من الوسائل يوصل بها الى المسائل وقيل  
المسائل هي الحوادث الثابتة بالدليل واما من جعل اجزاء العلوم

ثلاثة فقد خطأ او تسامح تأمل

ثم الخاتمة بعون الملك الوهاب اللهم انفع به المتخسرين المستسلمين

فهرست کتب تفسیر السلام التي استخرجها المؤلف من بعض التفسيرات في بعض النسخ

صفحة	سجل	عنوان	مصحح	الترجمة	الكتاب
٢	١٠	لم يكن	لم يكن	التي	الكتاب
٦	١١	تفسيره	تفسيره	شرح	الكتاب
٣	٩	كما كانت	كما كانت	والمعنى	الكتاب
١٠	٥	وهي	وهي	بشرية	الكتاب
١٤	١٢	يوجدوا	يوجدوا	التي	الكتاب
٥	٢٥	فقدت	فقدت	اولا	الكتاب
٨	٩	مباشرة	مباشرة	الكتاب	الكتاب
١٢	١٣	كل شيء	كل شيء	الكتاب	الكتاب
١٢	١٣	وهي	وهي	الكتاب	الكتاب
١٩	١٩	بالعالم	بالعالم	الكتاب	الكتاب
١٣	١٣	اشارته	اشارته	الكتاب	الكتاب
٥	١	فانت	فانت	الكتاب	الكتاب
٢	٢	نظره	نظره	الكتاب	الكتاب
٤	٤	وغيره	وغيره	الكتاب	الكتاب
١٠	١٠	منظمة	منظمة	الكتاب	الكتاب
٩	٩	واما بابه	واما بابه	الكتاب	الكتاب
١٩	١٩	الاكتساب	الاكتساب	الكتاب	الكتاب
١٠	١٠	الان	الان	الكتاب	الكتاب
١٤	١٤	وهو	وهو	الكتاب	الكتاب
٥	٥	التي	التي	الكتاب	الكتاب
١٩	١٩	ضمانات	ضمانات	الكتاب	الكتاب
١١	١١	منه	منه	الكتاب	الكتاب
١٩	١٩	التي	التي	الكتاب	الكتاب
١٩	١٩	بعلقة	بعلقة	الكتاب	الكتاب
١٩	١٩	منها	منها	الكتاب	الكتاب
١٩	١٩	منها	منها	الكتاب	الكتاب



صفي	صفي	صفي	صفي
١١	١١	١١	١١
١٢	١٢	١٢	١٢
١٣	١٣	١٣	١٣
١٤	١٤	١٤	١٤
١٥	١٥	١٥	١٥
١٦	١٦	١٦	١٦
١٧	١٧	١٧	١٧
١٨	١٨	١٨	١٨
١٩	١٩	١٩	١٩
٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
٢١	٢١	٢١	٢١
٢٢	٢٢	٢٢	٢٢
٢٣	٢٣	٢٣	٢٣
٢٤	٢٤	٢٤	٢٤
٢٥	٢٥	٢٥	٢٥
٢٦	٢٦	٢٦	٢٦
٢٧	٢٧	٢٧	٢٧
٢٨	٢٨	٢٨	٢٨
٢٩	٢٩	٢٩	٢٩
٣٠	٣٠	٣٠	٣٠
٣١	٣١	٣١	٣١
٣٢	٣٢	٣٢	٣٢
٣٣	٣٣	٣٣	٣٣
٣٤	٣٤	٣٤	٣٤
٣٥	٣٥	٣٥	٣٥
٣٦	٣٦	٣٦	٣٦
٣٧	٣٧	٣٧	٣٧
٣٨	٣٨	٣٨	٣٨
٣٩	٣٩	٣٩	٣٩
٤٠	٤٠	٤٠	٤٠
٤١	٤١	٤١	٤١
٤٢	٤٢	٤٢	٤٢
٤٣	٤٣	٤٣	٤٣
٤٤	٤٤	٤٤	٤٤
٤٥	٤٥	٤٥	٤٥
٤٦	٤٦	٤٦	٤٦
٤٧	٤٧	٤٧	٤٧
٤٨	٤٨	٤٨	٤٨
٤٩	٤٩	٤٩	٤٩
٥٠	٥٠	٥٠	٥٠
٥١	٥١	٥١	٥١
٥٢	٥٢	٥٢	٥٢
٥٣	٥٣	٥٣	٥٣
٥٤	٥٤	٥٤	٥٤
٥٥	٥٥	٥٥	٥٥
٥٦	٥٦	٥٦	٥٦
٥٧	٥٧	٥٧	٥٧
٥٨	٥٨	٥٨	٥٨
٥٩	٥٩	٥٩	٥٩
٦٠	٦٠	٦٠	٦٠
٦١	٦١	٦١	٦١
٦٢	٦٢	٦٢	٦٢
٦٣	٦٣	٦٣	٦٣
٦٤	٦٤	٦٤	٦٤
٦٥	٦٥	٦٥	٦٥
٦٦	٦٦	٦٦	٦٦
٦٧	٦٧	٦٧	٦٧
٦٨	٦٨	٦٨	٦٨
٦٩	٦٩	٦٩	٦٩
٧٠	٧٠	٧٠	٧٠
٧١	٧١	٧١	٧١
٧٢	٧٢	٧٢	٧٢
٧٣	٧٣	٧٣	٧٣
٧٤	٧٤	٧٤	٧٤
٧٥	٧٥	٧٥	٧٥
٧٦	٧٦	٧٦	٧٦
٧٧	٧٧	٧٧	٧٧
٧٨	٧٨	٧٨	٧٨
٧٩	٧٩	٧٩	٧٩
٨٠	٨٠	٨٠	٨٠
٨١	٨١	٨١	٨١
٨٢	٨٢	٨٢	٨٢
٨٣	٨٣	٨٣	٨٣
٨٤	٨٤	٨٤	٨٤
٨٥	٨٥	٨٥	٨٥
٨٦	٨٦	٨٦	٨٦
٨٧	٨٧	٨٧	٨٧
٨٨	٨٨	٨٨	٨٨
٨٩	٨٩	٨٩	٨٩
٩٠	٩٠	٩٠	٩٠
٩١	٩١	٩١	٩١
٩٢	٩٢	٩٢	٩٢
٩٣	٩٣	٩٣	٩٣
٩٤	٩٤	٩٤	٩٤
٩٥	٩٥	٩٥	٩٥
٩٦	٩٦	٩٦	٩٦

الترتيب	المصطلح	المعنى	الترتيب	المصطلح	المعنى
٩٥	الحقيقة	واذا	٩٥	الانسانية	واذا
٩٦	الظن	والجواز	٩٦	الانسانية	والجواز
٩٧	الظن	اذول	٩٧	الظن	اذول
٩٨	الظن	في	٩٨	الظن	في
٩٩	الظن	اه الى غير ذلك	٩٩	الظن	اه الى غير ذلك
١٠٠	الظن	عنها	١٠٠	الظن	عنها
١٠١	الظن	الظن	١٠١	الظن	الظن
١٠٢	الظن	شعر	١٠٢	الظن	شعر
١٠٣	الظن	مفيد	١٠٣	الظن	مفيد
١٠٤	الظن	لغيرها	١٠٤	الظن	لغيرها
١٠٥	الظن	واحدة	١٠٥	الظن	واحدة
١٠٦	الظن	في قوله	١٠٦	الظن	في قوله
١٠٧	الظن	الجميع	١٠٧	الظن	الجميع
١٠٨	الظن	لوقوف	١٠٨	الظن	لوقوف
١٠٩	الظن	اعتبار	١٠٩	الظن	اعتبار
١١٠	الظن	مستحب	١١٠	الظن	مستحب
١١١	الظن	لاستدلال	١١١	الظن	لاستدلال
١١٢	الظن	لاشئ من الانسان	١١٢	الظن	لاشئ من الانسان
١١٣	الظن	متى	١١٣	الظن	متى
١١٤	الظن	فصل	١١٤	الظن	فصل
١١٥	الظن	ولا شئ	١١٥	الظن	ولا شئ
١١٦	الظن	فصل	١١٦	الظن	فصل
١١٧	الظن	مستحب	١١٧	الظن	مستحب
١١٨	الظن	بها	١١٨	الظن	بها
١١٩	الظن	الموجبات	١١٩	الظن	الموجبات
١٢٠	الظن	وهي	١٢٠	الظن	وهي
١٢١	الظن	ذلك	١٢١	الظن	ذلك
١٢٢	الظن	الظن	١٢٢	الظن	الظن
١٢٣	الظن	الظن	١٢٣	الظن	الظن
١٢٤	الظن	الظن	١٢٤	الظن	الظن
١٢٥	الظن	الظن	١٢٥	الظن	الظن
١٢٦	الظن	الظن	١٢٦	الظن	الظن
١٢٧	الظن	الظن	١٢٧	الظن	الظن
١٢٨	الظن	الظن	١٢٨	الظن	الظن
١٢٩	الظن	الظن	١٢٩	الظن	الظن
١٣٠	الظن	الظن	١٣٠	الظن	الظن
١٣١	الظن	الظن	١٣١	الظن	الظن
١٣٢	الظن	الظن	١٣٢	الظن	الظن
١٣٣	الظن	الظن	١٣٣	الظن	الظن
١٣٤	الظن	الظن	١٣٤	الظن	الظن
١٣٥	الظن	الظن	١٣٥	الظن	الظن
١٣٦	الظن	الظن	١٣٦	الظن	الظن
١٣٧	الظن	الظن	١٣٧	الظن	الظن
١٣٨	الظن	الظن	١٣٨	الظن	الظن
١٣٩	الظن	الظن	١٣٩	الظن	الظن
١٤٠	الظن	الظن	١٤٠	الظن	الظن
١٤١	الظن	الظن	١٤١	الظن	الظن
١٤٢	الظن	الظن	١٤٢	الظن	الظن
١٤٣	الظن	الظن	١٤٣	الظن	الظن
١٤٤	الظن	الظن	١٤٤	الظن	الظن
١٤٥	الظن	الظن	١٤٥	الظن	الظن
١٤٦	الظن	الظن	١٤٦	الظن	الظن
١٤٧	الظن	الظن	١٤٧	الظن	الظن
١٤٨	الظن	الظن	١٤٨	الظن	الظن
١٤٩	الظن	الظن	١٤٩	الظن	الظن
١٥٠	الظن	الظن	١٥٠	الظن	الظن

صفحة	سطر	عنوان	موضوع	صفحة	سطر	عنوان	موضوع
١٢٩	١٨	أثر الوجود في الوجود	x	١٢٢	٥	التجو	التجويز
x	١٧	بوقوع	لوقوع	١٢٥	١٣	لظلال القياس	لظلال القياس
١٥٠	١٦	الكم	الكم	١٢٦	٦	استقرار	استقرار
١٥١	٣	الوسط	الوسط	١٢٨	٧	وسط	الوسط
١٥٢	٩	في المقام	في المقام	١٢٩	١٥	بمهورات	بمهورات
x	١١	بوت	بوت	١٣٠	١٩	بوت	بوت
x	١٨	ان كونه	ان كونه	١٣١	١٩	لنتيجة	x
١٥٣	١٣	التي	التي	x	١٩	كانها	x
x	١٩	التي	التي	١٣٢	٨	خاصة	خاصة
١٥٤	٢	يكن	يكن	١٣٣	١٥	ان لا يفرج	ان لا يفرج
x	٥	بها	بها	١٣٥	١	وهو اطلاق	وهو اطلاق
١٥٥	٥	بالصادقة	بالصادقة	١٣٦	٩	بما	بما
x	١٧	والفائدة	والفائدة	١٣٧	١٥	تشبهت	تشبهت
١١	x	بها	بها	١٣٨	٩	بما	بما
x	١٥	فمن	فمن	١٣٩	١٣	هنا	هنا





۱۱۱

DUE DATE

10